الاثنين 9 كانون الثاني 2023
العدد 4819 السنة السابعة عشرة
Lundi 9 Janvier 2023 no 4819 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

## رأس المال
37٪ محرومون من الغذاء

● محمد وهبة
**وهم النمو ومزاعم التهريب**

● علي الزين
**مراكمة الفشل في النقل المشترك**

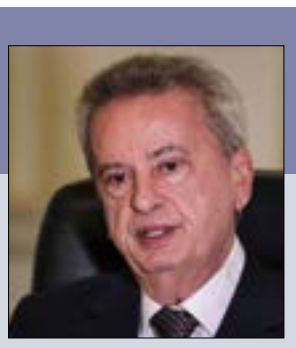

# الغزوة الاوروبية: سلامة... وتفجير المرفأ

## القضاء الألماني: الحاكم متهم لا مشتبه فيه
## القضاء الفرنسي: ادعاء وإحالة الى المحكمة

# قاض باع بريطانيا داتا اللبنانيين

[4 ـ 5]

قضية اليوم

## التحقيقات الأوروبية تتجاوز ملف سلامة إلى ملف انفجار المرفأ

# اللبنانيون بين خيارين: اللاعدالة أو الاستعمار القضائي

**إبراهيم الأمين**

يشهد لبنان، بدءاً من اليوم، فصلاً جديداً من الخطوات التي تعكس الانهيار الذي أصاب مؤسساته كافة، وتشير إلى نوع الوصاية التي يريد الغرب ممارستها على اللبنانيين، بحجة عدم أهلية مؤسساتهم الرسمية ومسؤوليهم. والأكثر خطورة هو أن التدخل يتم من خلال بوابة القضاء.

منذ الإعلان عن نية وفود قضائية أوروبية القدوم إلى لبنان للتحقيق في ملف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، برزت مواقف داخلية متضاربة. قسم غير قليل من الجمهور وبعض النخب رحب بالتدخل الخارجي، لا بل هلّل له، مبرراً ذلك بتواطؤ القضاء اللبناني أو عجزه، وبأن القضاء الأوروبي أكثر جدية، وسيحقق نتائج عملانية

> **هل تم اتخاذ إجراءات بحق شركاء سلامة من العاملين في مصارف أوروبية في فرنسا وسويسرا والمانيا ولوكسمبورغ؟**

لا يمكن القضاء اللبناني الوصول إليها.

من جهة أخرى، برزت أصوات، ليست كثيرة كما تظهر المؤشرات الإعلامية والعملانية، تحذر من خطورة فتح الباب أمام هذا النوع من الوصاية الغربية، خصوصاً أن لبنان سبق أن تعرض منذ سنوات طويلة، وخصوصاً منذ 17 تشرين الأول 2019، لإسقاط أنواع التدخل من العواصم الأوروبية والغربية بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا. كما أن مشكلة القضاء اللبناني لا تبرر تسليم البلاد وقضائها إلى جهات خارجية بمعزل عن هويتها، وهو ما يفترض أن يكون موقفاً مبدئياً، خصوصاً لدى أدعياء السيادة.

لكن واقع الحال أن من يبدهم الأمر لم يتصرفوا على هذا النحو. الحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بوصفه أعلى سلطة قضائية والنيابة العامة التمييزية المعنية مباشرة بالأمر، ومن خلفهم الحكومة والقوى السياسية والمجلس النيابي، والنقابات المهنية والمراكز البحثية القانونية... كل هؤلاء لم يبادروا إلى أي موقف لمنع استغلال المشاكل اللبنانية الداخلية لفرض وصاية خارجية على القضاء. لا بل على العكس، سمح هؤلاء للسفراء الأجانب في لبنان بممارسة الضغوط والترهيب، وإلا كيف يمكن للسفير الألماني السيئ الذكر أندرياس كيندل التنقل بين مكاتب وزير العدل ورئيس مجلس القضاء والمدعي العام التمييزي لإعطاء أوامر مهدداً بعقوبات أوروبية ضد كل قاض أو موظف يعرقل التحقيقات في لبنان. والتهويل نفسه مارسه الفرنسيون وغيرهم، ما أدى إلى حال من الذعر في أوساط سياسيين وقضاة وحتى إعلاميين، وانتهت إلى «مخرج» لا يعطل الوصاية الخارجية على لبنان، ويعطيها شكلاً «لطيفاً» عبر «وجود» ممثل عن السلطات اللبنانية المعنية.

ولا يبدو أن الوصاية الآتية ستتوقف عند ملف رياض سلامة. إذ إن مراسلات الجهات الأوروبية تضمنت أسماء قضاة تحقيق لا يعملون في ملف حاكم مصرف لبنان، خصوصاً في المراسلة الفرنسية التي تضمنت اسم قاضي التحقيق الفرنسي في جريمة تفجير مرفأ بيروت، والذي طلب تحديد موعد له (في 24 الجاري) مع المحامي العام التمييزي صبوح سليمان المكلف من النيابة العامة الإشراف على ملف التحقيقات في المرفأ. ولم يعرف ما إذا كان القاضي الفرنسي قد طلب أيضاً موعداً للاجتماع مع القاضي طارق البيطار، علماً أن الأخير استقبله في 27 أيار الماضي برفقة مندوب عن النيابة العامة الفرنسية. وطلب الفرنسيون يومها الاطلاع على تحقيقات البيطار الذي رفض التجاوب، وأبلغهم بأن التحقيقات سرية وعندما ينتهي منها وبعدَ قراره الظني يحق لهم الاطلاع عليها من خلال النيابة العامة.

الوقائع لا تشير بالتحديد إلى ما يريد القاضي الفرنسي، لكن منطق الأمور يشير إلى أنه يقوم بعملية جس نبض، في ضوء موافقة لبنان على فتح الأبواب أمام تدخل كبير للقضاء الأوروبي في قضية سلامة. وهو هنا يجرب حظه، فربما يحصل أيضاً على تغطية لتولي تحقيقات إضافية في ملف المرفأ من دون أن يتعارض معها. كما تجيز المعاهدة للبنان أن يرفض الطلب الأوروبي طالما أنه يقوم بالتحقيقات في الجريمة نفسها. وبالتالي نعود إلى أصل المشكلة؟

في وقت سابق، أنهى القاضي جان طنوس التحقيقات الأساسية في قضية الاختلاس وتبييض الأموال التي يشتبه أن حاكم مصرف لبنان قام بها بالتعاون مع شركاء في لبنان وخارجه. ومع أن القاضي تعرض للتعطيل والعرقلة مراراً من السلطات السياسية، كما حصل يوم طلب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من النائب العام التمييزي سحب طنوس من أحد المصارف مهدداً بالاستقالة، إلا أن الأخير وغيره ممن عملوا في إدارة الملف، استخدموا عملياً التهويل الغربي والأوروبي على لبنان لإجبار مصرف لبنان والمصارف على تسليم القضاء اللبناني الكشوفات الخاصة بحسابات رجا سلامة شقيق رياض سلامة. وهي الكشوفات التي تشرح بصورة مفصلة مصير 200 مليون دولار جرى تحويلها من الخارج إلى لبنان وتم تسييلها بطرق مختلفة وعبر حسابات مختلة وبمشاركة آخرين عبر النظام المصرفي. وهي جزء من الأموال التي يشتبه القضاء في أن سلامة اختلسها عبر شركة «فوري».

وبدل أن يستكمل طنوس التحقيقات من خلال البحث في هذه الحسابات، تلقى طلباً من عويدات بأن يعد الادعاء ويرسله إليه، ليطلب من أحد العاملين معه الادعاء على سلامة. وبالتالي ضم كشوفات حسابات رجا إلى الملف. بالفعل، أحال عويدات الملف إلى القاضي زياد أبو حيدر الذي خالف القانون ورفض الادعاء ثم طلب إعفاءه قبل أن يتنحى، ومن ثم ضاعت المسؤولية. وفيما كان في إمكان عويدات تكليف قاض آخر بالمهمة، تؤكد أوساطه أن أي قاض لم يقبل بهذه المهمة، بينما لم يطلب هو من القاضي طنوس الادعاء، من دون تفسير لهذه الخطوة، علماً أن أوساطاً قريبة من الرئيس السابق ميشال عون أشارت إلى أن منع طنوس من القيام بالمهمة جاء نتيجة طلب مرجعيات سياسية.

عملياً، ما حصل هو أن لبنان عطل التحقيق في ملف سلامة وترك الأمر للخارج.

في ملف المرفأ، حصل ما هو أكثر خطورة، إذ إن السلطات القضائية المعنية لم تبادر إلى حماية التحقيق بل عملت على حماية القاضي المحقق. علماً أن البيطار يفترض انه يطبق القوانين اللبنانية المرعية الإجراء، مثله مثل أي قاض آخر. وبدل أن يعمد مجلس القضاء بالتعاون مع وزارة العدل إلى إيجاد حل لمشكلة الريبة في عمله، من خلال تكليف قاض آخر بالمهمة، عمد إلى تعطيل الملف برمته، واستغل العراك السياسي حول الملف لوقف التحقيقات، ثم عمد مجلس القضاء إلى استجرار ضغوط خارجية لإرغام الآخرين على السير في عمل البيطار وإسقاط كل التحفظات عنه. بالتالي، فإن مجلس القضاء انتهى كما في ملف سلامة إلى تعطيل التحقيق وإلى فتح الباب أمام الخارج لتولي المهمة وحده أو تحت وصايته.

وبمعزل عن كل كلام سيقال عن أن رفض دور القضاء الخارجي هو تبرير للمجرمين للإفلات من العقاب، سواء في ملف سلامة أو ملف المرفأ، فإن مراجعة لآلية تبادل المعلومات مع القضاء الأوروبي والدولي في الملفين، تشير إلى ما يعزز الشكوك في الأهداف الفعلية للتدخل القضائي الخارجي. إذ حتى اللحظة، لم يحصل لبنان بعد على أي مادة خاصة تحدث فرقاً في المعلومات الموجودة في الملف اللبناني الخاص بمرفأ بيروت.

أما في ملف سلامة، فإن القضاء الأوروبي رفض التعاون الجدي. إذ بينما قدم لبنان كل ما هو موجود رجا إلى الملف. بالفعل، أحال عويدات الملف إلى القاضي زياد أبو حيدر الذي خالف القانون ورفض الادعاء ثم طلب إعفاءه قبل أن يتنحى، ومن ثم ضاعت المسؤولية. فيما كان في إمكان عويدات تكليف قاض آخر بالمهمة، تؤكد أوساطه أن أي قاض لم يقبل بهذه المهمة، بينما لم يطلب هو من القاضي طنوس الادعاء، من دون تفسير لهذه الخطوة، علماً أن أوساطاً قريبة من الرئيس السابق أن سلامة اختلسها من لبنان، قامت الجهات الأوروبية بالتحقيقات مع المصارف الأوروبية المعنية وعددها ليس بقليل، فهل تم استدعاء أو اتخاذ إجراءات بحق شركاء سلامة من مصرفيين وسواهم من العاملين في مصارف أوروبية رفيعة في فرنسا وسويسرا وألمانيا ولوكمسبورغ؟

عملياً، ما يحصل هو نتيجة طبيعية للارباك (إن لم يكن أكثر) من جانب لبنان والسلطات المعنية فيه، سياسية كانت أو قضائية أو حتى مدنية. وبذلك يجري تخيير اللبنانيين بين تعطيل متعمد للقضاء اللبناني في ملفي سلامة والمرفأ، بما يزيد قناعة الناس بعدم إمكان تنفيذ العدالة في لبنان، وبين فتح الأبواب أمام وصاية، بل استعمار قضائي خارجي سيقوم بما يتجاوز المصالح اللبنانية، وهو يمثل جهات تريد من لبنان الكثير.

معلوم أن السياسيين المسؤولين في الدولة يتحملون المسؤولية الرئيسية عما يجري. لكن، لا يمكن إعفاء الجسم القضائي بكل مستوياته، وكذلك نقابة المحامين ودعاة السيادة، وأصحاب الرأي القانوني الحر، من مسؤولية تسهيل هذا الاستعمار المهين. تكفي الإشارة، بالشكل، إلى أن التحقيقات الأوروبية ستجري في قاعة محكمة التمييز، وهي أعلى محكمة لبنانية، حيث سيجلس قاضي تحقيق على منصة لا تطابق حالة التحقيق مع شاهد أو مشتبه فيه أو مدعى عليه، بل تصلح للمحاكمات فقط. وإلى جانب ذلك، سيقبل القضاء اللبناني الإهانة بأن يكون مستمعاً أو مترجماً أو ناقلاً للكلام بين قضاة ومحققين جنائيين أجانب وبين مواطنين لبنانيين.

على أن هناك أمراً أخيراً، يتجاهله المعنيون، وهو أن الاستعجال الأوروبي لإتمام التحقيقات قبل الادعاء اللبناني، سيتيح للجهات القضائية الأوروبية الإسراع في إعداد المحاكمات وإصدار الأحكام بحق المدانين المتملصين، وهذا في حال حصوله، سيعرّض اللبنانيين لسرقة أموالهم مرتين، مرة عندما أخذها سلامة ومرة عندما أخذها الأوروبيون، لأن القانون الدولي يتيح لهم مصادرة الأموال طالما هم من تولى القضية ووصل بها إلى خواتيمها.

(هيثم الموسوي)

## استجواب سلامة... تمهيداً للادعاء عليه

**رلى إبراهيم**

يصل إلى لبنان اليوم أول وفد قضائي من أصل ثلاثة وفود ستصل خلال الأيام العشرة المقبلة. وفي المعلومات أن الوفد الأول يتألف من قضاة ومحققين متخصصين وعناصر من الشرطة القضائية في إطار التحقيق مع متهمين ومشتبه فيهم في عمليات فساد وتبييض أموال نفذها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالتعاون مع أفراد من عائلته ومقربين منه ومصرفيين.

وستصل الوفود بشكل منفصل. إذ سيتأخر الوفد الفرنسي لأيام على أن يسبقه وفدان من ألمانيا ولوكسمبورغ، وسيتولى الوفد الفرنسي التحقيق مع المطلوب الاستماع إليهم بين 14 و18 الجاري.

وتؤكد المصادر أن اسم رياض سلامة لا يزال موجوداً ضمن لائحة المطلوب الاستماع إليهم كونه العنصر الأساس في التحقيق الذي تقوم به الدول الثلاث، وأن حديث النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات عن عدم استجواب سلامة، يُقصد به المرحلة الأولى من التحقيقات، مشيرة إلى أن القاضية الفرنسية أود بوروزي طلبت الاستماع إليه وإلى آخرين، ويفترض أن تستجوبه مباشرة.

وقد وصلت أخيراً مراسلة إلى عويدات تضمنت طلب استجواب لائحة بالأسماء التالية: رياض سلامة، رجا سلامة (شقيق الحاكم وصاحب شركة «فوري») التي هربت الأموال من مصرف لبنان)، ماريان الحويك (مساعدة الحاكم)، مروان عيسى الخوري (ابن شقيقة سلامة)، نبيل عون (أحد السماسرة الرئيسيين العاملين لمصلحة سلامة)، إضافة إلى مديري عدد من المصارف المتعاملة مع مصرف لبنان وهي: الاعتماد اللبناني، بنك عوده-ساراداز، بنك لبنان والمهجر، بنك البحر المتوسط، فرنسبنك، بنك بيروت والبلاد العربية، وبنك مصر لبنان، وأُشير بعبارة «على وجه الخصوص» إلى كل من المدير العام لبنك الموارد مروان خير الدين، رئيس مجلس إدارة بنك عودة سمير حنا، رئيسة مجلس إدارة بنك البحر المتوسط ريا الحسن، رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني جوزيف طربيه، رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر فهيم معضاد (شغل منصب نائب حاكم مصرف لبنان بين 1997 و2003)، وصرح في التحقيق الذي أجراه معه القاضي جان طنوس أنه لم يعد يذكر بعد 19 عاماً على ماذا وقّع). كذلك طلب المحققون الاستماع إلى وليد نقور الذي يتسلم منذ عام 2007 رئاسة فريق التدقيق المالي في حسابات مصرف لبنان عن شركة «إرنست أند يونغ»، ورمزي عكاوي أحد المفوضين بالتوقيع عن الشركة نفسها، إضافة إلى مدققين من شركة «ديلويت» ومدققة تدعى ندى معلوف تتولى شركتها لبنان. وأبلغت الجهات اللبنانية في الرسالة أن الوفود ستعمد إلى «تكليف خبراء للاستحصال على مستندات». علماً أن الاستجوابات ستجرى في قصر العدل بإشراف قاضيين مكلفين من عويدات هما غسان خوري وإيميلي كلاس.

وثمة نقطتان أساسيتان في ما خص مسار التحقيقات، الأولى تتمثل بنقل القاضي عويدات هذا الملف إلى النيابة العامة التمييزية بعد أن حوّل المراسلات الأوروبية بداية إلى مدعي عام بيروت القاضي زياد أبي حيدر. والثانية، وهي الأهم، حضور القاضية أود بوروزي ضمن الوفد الفرنسي. فالأخيرة هي التي تتولى التحقيق بجرائم مالية قام بها كل من حاكم مصرف لبنان وشقيقه وكوزاكوفا (ادعت عليها أخيراً). وتكمن أهمية حضور بوروزي في استجواب سلامة تمهيداً للادعاء عليه في باريس.

وبحسب مصادر قضائية، فإنه في حال كان التحقيق يتم على أساس جزائي لا يحق للمستدعى عدم الحضور، بل يتم إحضاره عنوة إذا تطلب الأمر. أما في حالات أخرى، فيمكنه التغيب بعذر أو حتى من دون عذر إذا وجد أن الجهة المستدعية تخالف قواعد العمل المعمول بها في لبنان. ولفتت المصادر إلى أن احتمال تغيب سلامة قوي جداً، خصوصاً أن المعطيات تشير إلى أن الجانب الفرنسي - على الأقل - سيستجوبه بصفة مشتبه فيه، وقد تعمد القاضية إلى الادعاء عليه فوراً، بالتالي يكون وضعه مشابهاً لوضع والدة ابنته الأوكرانية آنا كوزاكوفا التي ادعى القضاء الفرنسي عليها، وفي هذه الحالة، يكون حاكم مصرف لبنان في وضع أكثر من مشتبه فيه، وأقل من متهم، لأن على القاضية الفرنسية بعد إعداد تقرير عن تحقيقاتها إحالته إلى هيئة اتهامية تتولى تحويله إلى المحكمة واتخاذ الإجراءات التنفيذية بحقه لضمان مثوله.

> **ثلاثة وفود أوروبية للتحقيق مع الحاكم وشقيقه ومساعديه ومصرفيين**

## سلامة أمام القضاء الألماني: «متهم» وليس مشتبهاً فيه

**وفيق قانصوه**

انشغلت وسائل الإعلام والمواقع المحسوبة على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في اليومين الماضيين، بالتركيز على أن الوفود القضائية الأوروبية (من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ) التي ستصل إلى لبنان تباعاً، بدءاً من اليوم، للتحقيق في قضايا تبييض أموال واختلاس وإثراء غير مشروع وغيرها، لم تورد اسم حاكم المركزي بين الذين طلبت الاستماع إليهم، استناداً إلى تصريحات النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات عدم طلب الاستماع إلى حاكم المركزي.

مصادر مطلعة استغربت الترويج الإعلامي لـ«استثناء» سلامة من التحقيقات، وأكّدت أنه سيكون بين الذين ستستمع إليهم الوفود القضائية، وأنه كان دائماً على رأس الأسماء التي وردت في مراسلات القضاء الأوروبي إلى القضاء اللبناني لطلب المساعدة القضائية طوال العام الماضي، وآخرها مراسلة من القضاء الألماني في كانون الأول الماضي، تضمنت اسم الحاكم وآخرين إضافة إلى أسماء أعضاء فريق التحقيق.

وفي هذا السياق، حصلت «الأخبار» على نسخة مترجمة طبق الأصل (مصدّقة من مترجمة محلّفة ومفوضة من المحكمة الإقليمية في مدينة هانوفر الألمانية) لإحدى مراسلات طلب المساعدة القضائية، مؤرخة بتاريخ 18 آب الماضي، وصلت إلى «دائرة العدل المختصة في الجمهورية اللبنانية»، موجّهة من هايدنرايش، «رئيس النيابة العامة في ميونيخ 1، ولاية بافاريا» الألمانية.

وتطلب المراسلة «المشاركة في التحقيقات الجنائية» والاطلاع على ملفات «في قضية تحقيق ضد رياض سلامة، رجا سلامة، ماريانا هويك (حويك)، مروان عيسى الخوري، نادي سلامة و(البلجيكي) غابرييل رينيه اميل جان بسبب غسيل الأموال».

الأبرز في هذه المراسلة أنها تصف أصحاب الأسماء المذكورة أعلاه بـ«المتهمين» وليس «المشتبه فيهم». إذ يشير رئيس النيابة العامة في ميونيخ إلى «أنني أعلم حضرتكم أنه يتم، من الآن فصاعداً، إجراء التحقيقات بسبب غسيل الأموال بحسب المادة 261 من قانون العقوبات الجنائية الألماني في القضية المعلقة لدى النيابة العامة في ميونيخ 1 ضد المتهمين» الستة السالف ذكرهم.

> **التحقيقات بسبب غسيل الأموال تجري وفق المادة 261 من قانون العقوبات الجنائية الالماني**

ويلفت رئيس النيابة إلى مراسلة سابقة مؤرخة في 14 كانون الثاني 2022، طالباً «استكمال طلبي (...) والسماح لموظفي التحقيقات الألمان بالمشاركة في إجراءات القضية الجنائية الضرورية لذلك في الجمهورية اللبنانية، في سياق جمع الأدلة»، وإعطاءهم «حق السؤال في الاستجوابات». كذلك التمس «الاطلاع على الملف والسماح لموظفي التحقيقات الألمان بالاطلاع على الأوراق الموجودة في الجمهورية اللبنانية. وبسبب كمية الأوراق في القضية التي يتم إجراؤها (...) انتقاء الأجزاء المهمة للقضية التي يتم التحقيق فيها في جمهورية ألمانيا المتحدة».

اللافت في المراسلة أيضاً هو المناصب الرفيعة التي يتولاها المحققون الذين أورد رئيس النيابة أسماءهم في عداد فريق التحقيق الألمان بالمشاركة في إجراءات القضية الجنائية الضرورية لذلك التي يوليها القضاء الألماني لهذه القضية، وجدية الارتكابات والتهم الموجهة إلى المشتبه في ضلوعهم فيها. فقد أشارت المراسلة إلى أن الفريق مؤلف من «موظفي النيابة العامة في ميونيخ 1 والدائرة الاتحادية للتحقيقات الجنائية في فيسبادن»، وهم «السيدة رئيسة النيابة العامة روته والسيد النائب العام ليبله رئيساً للمجموعة (النيابة العامة، ميونيخ 1)، السيدة رئيسة المباحث الجنائية الأولى ايهلينغ والسيد مفوض المباحث الجنائية كيسا (الدائرة الاتحادية للتحقيقات الجنائية، فيسبادن)».

كذلك تشير المراسلة إلى أنه «ينبغي أن تتم الرحلة إلى لبنان في إطار فريق تحقيق مشترك مؤلف من محققين من فرنسا ولوكسمبورغ وألمانيا، بدءاً من 2022/10/17». وختم رئيس النيابة العامة بالتأكيد أن «القضية مستعجلة جداً نظراً للرحلة المخطط لها منتصف تشرين الأول 2022»، لذلك «أطلب من حضرتكم بكل أدب الجواب في أقرب وقت»، وهو ما لم تتم الاستجابة له، بطبيعة الحال، بسبب ما وصفته المصادر بـ«تسويف السلطات القضائية اللبنانية، أولاً بسبب ضغوط الحماية السياسية لسلامة، وثانياً حتى لا يتم الأمر قبل نهاية ولاية الرئيس السابق ميشال عون».

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

# قاض باع بريطانيا داتا اللبنانيين

**ثلاثة ملايين دولار اتفقها رئيس التفتيش المركزي جورج عطية، بموجب مذكّرة تفاهم بينه وحده(!) وبين السفارة البريطانية ممثّلة بالسفير إيان كولار، افضت إلى «تعرية» اللبنانيين والأجهزة الأمنية عبر وضع كل الـ«داتا» المتعلقة بهم أمام مؤسسة بريطانية غير حكومية سمّتها السفارة البريطانية في بيروت. بموجب المذكّرة، سلّمت هذه المؤسسة منصة impact التي تدير برنامج المساعدات المالية، رغم تحذيرات الأجهزة الأمنية، ومن دون عرضها على الوزارات المعنية أو مجلس الوزراء. أكثر من ذلك، عمل عطية، بعد انقضاء السنوات الثلاث المنصوص عليها في المذكّرة، على تجديدها سنة جديدة، ومن ثم عرض الأمر على رئيس مجلس الوزراء طالباً «قبول الدعم التقني والفني»، بعد أربع سنوات من قبوله هذا الدعم وإنفاقه. تجاوزات عطية لدوره وصلاحياته وتعريضه الأمن السيبراني للخطر باتا محور تحقيق فتحه ديوان المحاسبة، وسط معلومات عن تحرك السفير البريطاني باتجاه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وغيره من المعنيين بالملف لـ«لملمة» الأمر، خصوصاً أن السفارة البريطانية متورّطة مباشرة في هذه المخالفات القانونية**

رلى إبراهيم

مطلع تشرين الأول 2019، أطلقت إدارة التفتيش المركزي التي يرأسها القاضي جورج عطية مشروعاً تحت عنوان «الحوكمة والرقابة والمحاسبة في لبنان» (Governance, oversight and accountability in Lebanon-GOAL)، وبدأت تنفيذه وفق مذكّرة تفاهم وقّعتها إدارة التفتيش مع وزارة الخارجية والتنمية البريطانية ممثّلة بالسفارة البريطانية في بيروت لمدة ثلاث سنوات (حتى 31 آذار 2022)، على أن تُنفذ المشروع مؤسسة «سايرن اسوشيتس» البريطانية غير الحكومية. هدف المشروع، كما عرّف عنه التفتيش، هو «دعم (إدارة التفتيش) ومساعدتها في بناء قدرتها وتطويرها وتعزيز رقابتها وتفعيل تعاونها مع الإدارات والمؤسسات العامة، وتحسين استجابتها مع المواطنين».

بُدئ العمل بالبرنامج قبل 3 سنوات، وتطوّر لاحقاً ليشمل إنشاء مواقع إلكترونية لتلقّي لقاحات كورونا وطلب آذونات للتنقل خلال فترة الحجر المنزلي، ثم إنشاء منصة impact التي سجّل المواطنون عبرها طلبات للحصول على البطاقة التمويلية وبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي. لكن، لأسباب غير واضحة، وقّع رئيس التفتيش والسفير البريطاني في لبنان إيان كولار مذكّرة التفاهم في أيلول 2021، أي بعد مرور نحو عام ونصف على بدء العمل بها. هذه العلاقة الملتبسة بين عطية والسفارة البريطانية دفعت رئاسة الحكومة، أخيراً، إلى تحويل الملف إلى ديوان المحاسبة والنيابة العامة التمييزية، تضمّن طلب الإضاءة على عدة نقاط لناحية «كشف داتا اللبنانيين أمام جهات غير رسمية والتلاعب والمُحاباة في اختيار المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وعدم الاستجابة لطلب الأجهزة الأمنية بالاطّلاع على منصة impact التي لا تسمح سوى لموظفي الشركة البريطانية بالوصول إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمنصة».

المذكّرة التي وقّعها عطية وكولار، ولم تُعرض على أي جهة رسمية، نصّت على تخصيص السفارة 2,5 مليون جنيه إسترليني (نحو ثلاثة ملايين دولار) مقابل التزام التفتيش بالعمل مع السفارة والشركة المكلّفة من قبلها («سايرن») بشفافية و«الاستجابة لطلباتها بمرونة وفعالية وضمن مهل زمنية محددة». علماً أن هذه «المعاهدة» بين مؤسسة لبنانية وسفارة أجنبية لم يكلف رئيس التفتيش نفسه عناء عرضها على وزارتي الخارجية والعدل أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتحيلها إلى الحكومة وإصدار قرار بالموافقة عليها. بدلاً من ذلك، ارتأى عطية صرف أموال ما سماها «هبة بريطانية» من تلقاء نفسه، ومن دون تطبيق المسار القانوني الذي يفرضه الدستور في حالات مماثلة، ومن دون التصريح عن طرق صرفها. كما فتح أبواب إدارته أمام مهندسي الشركة البريطانية للتحكم بكل مفاصل المنصة، وما يعني ذلك «تعرية» الأسر اللبنانية تماماً عبر الاطّلاع على أرقام الحسابات المصرفية لأفرادها وروائبهم ومساحات منازلهم وأرقام سياراتهم وما إذا كانوا يملكون براداً أو غسالة وصولاً إلى عدد سفراتهم ووجهاتهم وأدقّ التفاصيل المتعلقة بحياتهم اليومية. حصل ذلك كله على مدى 3 سنوات، وسط صمت مريب من الحكومة ومجلس النواب وكل المسؤولين، رغم مراسلات الأجهزة الأمنية. ولم يكن رئيس الحكومة ليتحرك لولا أن عطية، ولسبب غير واضح، قرّر في 2022/4/5، أي بعد 5 أيام على تاريخ انتهاء المذكّرة مع «سايرن»، إبلاغ رئاسة مجلس الوزراء بها عبر كتاب أرفق فيه نسخة عن المذكّرة طالباً «الاطّلاع وتقرير المناسب أمليّ الموافقة وتكون على قبول هذا الدعم التقني والفني المقدّم لرفع قدرات التفتيش المركزي لما فيه من خير على العمل الرقابي والإداري وخدمة الوطن والمواطن».

(هيثم الموسوي)

### الاستجابة لطلبات المؤسسة البريطانية

سريعاً، أحال الأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية طلب رئيس التفتيش بقبول الدعم من البريطانيين إلى وزير المالية يوسف خليل للاطّلاع عليه، مورداً في متنه أن الملف «لم يتضمن أي رأي لوزارة الخارجية قبل توقيع المذكّرة، كما لم يصدر أي تفويض سابق بتوقيعها على النحو الذي يفرضه قرار مجلس الوزراء في 2015/3/5، والذي حدّد المسار الإداري لإعداد وإقرار الاتفاقيات والمعاهدات ومذكّرات التفاهم (...) والذي يبدأ باستطلاع وزارتي الخارجية والعدل، ومن ثم أخذ موافقة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء على التفاوض، وبعدهما عرض المذكّرة على مجلس الوزراء للموافقة عليها والتفويض بالتوقيع، على أن يصار إلى إبداع الصكّ وزارة الخارجية لمتابعة دخوله حيز التنفيذ».

وإلى هذه المخالفات التي ارتكبها رئيس التفتيش، ثمة مخالفة أساسية أشار إليها كتاب مكية تتعلق بـ«عدم صدور أي قرار عن الحكومة بقبول الهبة الممثّلة بالدعم التقني والفني الواردة في المذكّرة بميزانية إجمالية وصلت إلى 2,5 مليون جنيه إسترليني»، وخلو الملف من «أي كشوفات أو مستندات تُبيّن وجهة الصرف والإنفاق والقيود الثبوتية ذات الصلة». وقد أرسل الأمين العام لمجلس الوزراء نسخة من هذا الكتاب إلى ديوان المحاسبة، ونسخة من كتاب التفتيش إلى مديريتي الأمن الداخلي والأمن العام لإعلامهما بأن المذكّرة التي اطلعت عليها رئاسة الحكومة أخيراً تتضمن «التزاماً من السفارة البريطانية بدعم التفتيش المركزي من أجل تعزيز مراقبة بيانات المعلومات المجمعة ووضع معايير خصوصية للبيانات وضمان الدعم المعلوماتي مع ما يتعلق من تركيب البرامج الرقمية وأمن البيانات».

الأخطر من ذلك أن المذكّرة تضمنت «التزام إدارة التفتيش الاستجابة لطلبات محددة من فريق» مؤسسة «سايرن اسوشيتس» دون تحديدها، علماً أن رئيس الحكومة شكّل في 2021/11/30 لجنة فنية برئاسة وزير الداخلية لدراسة الجانب الأمني والسيبراني لمنصة Impact والصفحات الإلكترونية المتفرعة منها. علماً أن المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم سبق أن نبّه رئيسي الحكومة السابق حسان دياب ومجلس النواب نبيه بري، في مراسلة رسمية، إلى المحاذير الأمنية، بعد توسع عمل المنصة ودخولها إلى مختلف الإدارات العامة، ومنها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والصليب الأحمر ووزارتا الشؤون والصحة والمتضررون من انفجار مرفأ بيروت والمصابون بفيروس كورونا ومختلف البلديات والمخاتير. وكذلك شمل نشاط المنصة قطاعات حكومية ورسمية، فيما لزمت إدارة هذا المشروع برمّته إلى مؤسسة غير حكومية، ما يسمح لها بالسيطرة على كل تفاصيل المشروع والبيانات الخاصة باللبنانيين. ولفت إلى أن مهندسي المنظمة يشرفون تقنياً على المنصة، وبالتالي لا قدرة لموظفي التفتيش على مجاراتهم تقنياً، ما يعني سيطرة تامة للمؤسسة البريطانية. وذكر الكتاب البريطانية استضافت المنصة على خوادم أجنبية (تم استئجارها من leaseweb في ألمانيا وهولندا) لحفظ الداتا، أي أن كلّ بيانات اللبنانيين وبيانات الإدارات التي اشتركت في هذه المنصة أصبحت على خوادم خارج لبنان، وليس معروفاً من له حق الولوج والتحكم بتلك الخوادم وسحب البيانات منها. وأشارت المراسلة إلى عدم وجود ضمانات تقنية وأمنية تؤكد عدم اختراق تلك البيانات من قبل جهات معادية، إن عبر قرصنتها وسرقة نسخة عنها أو عبر تعديلها والعبث بها.

> **السفير البريطاني يضغط لـ«لملمة» الملف بسبب تورط سفارته في المخالفات والسطو على داتا المعلومات**

نتيجة مراسلة إبراهيم، شُكّلت لجنة برئاسة وزير الاتصالات حينذاك طلال حواط لدرس موضوع المنصة من الناحية الأمنية، وأصدر وزير الداخلية السابق محمد فهمي تعميماً على الإدارات والمديريات والبلديات يطلب فيه عدم التعاون مع المنصة. إلا أن وزير الداخلية الحالي بسام المولوي أطاح بتعميم فهمي عبر وقف العمل به بحجة أن «اللجنة الوزارية المختصة بتحديد آلية ومعايير تطبيق البطاقة التمويلية أثبتت أن ملكية معلومات البطاقة تعود للدولة اللبنانية ممثّلة بمجلس الوزراء، وأن الأجهزة الأمنية والخوادم ستوضع لدى أوجيرو وتكون مشفّرة تحت الإشراف ومراقبة التفتيش المركزي»، ما يعني استمرار الشركة البريطانية في إدارة هذه المنصة وتصرفها بالبيانات كما تشاء، إذ إن الحديث عن التشفير ليس سوى مجرد كذبة، نظراً إلى أن من يضع الخوادم ويستخدمها باستطاعته أيضاً فك تشفيرها متى رغب بذلك ولا سيما أن مهندسي «سايرن» هم المكلفون بصيانة المنصة وخوادمها.

### ضغط بريطاني

كل هذا لم يردع رئيس التفتيش المركزي عن توقيع ملحق رقم 1 لمذكّرة التفاهم بينه وبين السفارة البريطانية (رغم أن علاقته مباشرة بشركة «سايرن» وليس مع السفارة) في 2022/7/1، ثم إرسال كتاب جديد إلى رئيس مجلس الوزراء في 2022/7/19 يطلعه فيه على هذا الملحق، رابطاً بين توقيعه على التمديد (سنة كاملة لغاية 31 آذار 2023) وبين رأي وزارة المال بضرورة الحصول على موافقة الجهة المانحة لناحية تمديد مهلة التنفيذ، ليصار لاحقاً إلى استصدار مرسوم بإبرام مذكّرة التفاهم وقبول الهبة وفقاً للأصول بالتنسيق مع المالية. وبأتي في متن الملحق أن الدعم الذي ستقدمه السفارة يرتكز على تأمين استمرار التفتيش بالعمل بالأنظمة المعلوماتية والبرمجية من خلال مؤسسة «سايرن»، على أن تلتزم السفارة بدعم التفتيش لصيانة المنشآت والتجهيزات والتدريب والتجهيز وتحديث الوثائق من خلال المؤسسة البريطانية.

إذاً، استمر عطية في مراكمة المخالفات والقفز فوق الدستور والقوانين، ما دفع رئاسة الحكومة إلى إرسال كتاب بتاريخ 2022/8/1 إلى رئيس التفتيش، ووجّهت نسخة منه إلى ديوان المحاسبة، حول تجاوز عطية صلاحياته، من منطلق أنه «لا يمكن إيلاء التفتيش المركزي مهامّ تنفيذية غير رقابية» لأنها «تتناقض مع جوهر وجوده ومهامه الرقابية في ظل غياب نص قانوني ينيط به تلك المهام».

وكان قد سبق لمجلس شورى الدولة أن أوضح في ثلاثة كتب مختلفة عدم جواز استضافة التفتيش المركزي لمنصة impact انطلاقاً من أنها مسؤولية السلطة التنفيذية التي يفترض أن تكون خاضعة لرقابة التفتيش، وبالتالي لا يعقل في حال اضطلاع التفتيش بدور تنفيذي أن يقوم بمراقبة نفسه. كما أشار كتاب السراي إلى تقاعس رئيس التفتيش عن تزويد رئاسة مجلس الوزراء بالداتا لتمكينها من التدقيق في عمل المنصة في ضوء المراجعات المتكررة حول التلاعب والمحاباة في اختيار المستفيدين من برنامج المساعدات المالية، وتسريب المعلومات إلى جهات غير رسمية، وعدم التجاوب مع فريق الأجهزة الأمنية المكلف دراسة الجانب الأمني والتقني للمنصة، في حين يسمح فقط لموظفي «سايرن» بالوصول إلى قاعدة البيانات الخاصة.

على الأثر، فتح رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران تحقيقاً في الملف واستدعى رئيس التفتيش لاستصراحه منذ نحو شهر تقريباً. لكن عطية، بحسب المعلومات، رفض الحضور بحجة أنه يدير هيئة رقابية ويعتبر نفسه «فوق المساءلة»، رغم أنه تخطّى دوره الرقابي وتورط في مهام تنفيذية. وتلافت أن الشهرين الماضيين شهدا تغيرات كثيرة ولا سيما بعد طلب البنك الدولي، المموّل لبرنامجَي المساعدات وفق قرض، نقل المنصة من إدارة التفتيش إلى رئاسة الحكومة. ولكن، حتى الساعة، لم تفض النقاشات إلى أي اتفاق. وعلمت «الأخبار» أن السفير البريطاني بدأ يجول على المعنيين للملمة الملف، ولا سيما أن السفارة متورطة مباشرة في المخالفات وبالسطو على داتا المعلومات وبالقيام بأعمال داخل مؤسسة رسمية لبنانية من خارج الأطر القانونية. وبحسب المصادر، فإن الديوان يتابع تحقيقه، وقد استصرح وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار وغيره، وهو في صدد إصدار قرار بشأن رئيس التفتيش، فيما الخشية قائمة من أن تساهم الضغوط الممارسة على الحكومة في إقفال الملف.



المشهد السياسي

## نصرالله طلب استئناف التواصل مع التيار

### ميقاتي أعد جدول أعمال لجلسة ثانية وحزب الله يرفض

لبنان أمام محاولة جديدة ومتعمّدة لتأجيج الخلاف السياسي مع التيار الوطني الحر. تتقصّد هذه المحاولة، التي «يأخذها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في صدره»، كسر كلمة العونيين بشأن انعقاد الحكومة، مرة أخرى، مع إهمال كل النتائج السياسية التي ترتّبت عن جلسة مجلس الوزراء السابقة في الخامس من الشهر الماضي. ميقاتي الذي عاد من إجازته الطويلة على أن يباشر دوامه في السرايا الحكومي، استأنف في الأيام الماضية اتصالاته مع القوى السياسية تسويقاً لبنود «ضرورية» يجري «تلقيمها» لتصبح «خرطوشاً» في صدام الصالحيات بينه وبين العونيين، مع «الحرص» على جر حزب الله إلى هذا الصدام.

بداية العام الجديد نفى رئيس الحكومة لسائليه الحديث عن موعد جديد لجلسة حكومية أو نيته عقد جلسة في المدى المنظور، مشيعاً أن التيار الوطني الحر يروّج لذلك بهدف البلبلة وتوتير الأجواء. علماً أن ميقاتي نفسه، وقبل وصوله إلى بيروت، أرسل جدول أعمال إلى حزب الله من صفحتين تضمنتا عدداً من النقاط، طالباً «درسها». علماً أن الحزب لا يزال على موقفه بأن «يتوافق ميقاتي مع التيار بشأن الجلسة»، علماً أن كل البنود المدرجة «ليست ملحة» باستثناء إثنين أو ثلاثة ترتبط باتفاقيات لاستيراد مادة الـ «الغاز أويل» من مؤسسة النفط العراقية (somo) و شركة «vitol بحرين»، والتي يُمكن أن يُعثر لها على آلية استثنائية من دون عقد جلسة» وفق ما تقول مصادر وزارية.

صحيح أن ثمة «حشّرة» كبيرة بدأ يستشعرها حزب الله جزاء وجود ملفات ضاغطة في لحظة اقتصادية - اجتماعية حساسة، إلا أنه يبدو هذه المرة أقرب إلى قول «لا» حاسمة في وجه ميقاتي، لأسباب عدة. يعرف الأخير أن أحداً لن يكون قادراً على إنجاح عقد الجلسة سوى حزب الله، لكن، وبمعزل عن الشظايا التي أصابت التفاهم مع التيار الوطني الحر بعد الجلسة السابقة، وبعيداً من موقف رئيس التيار النائب جبران باسيل بأنه «في حال وافق الحزب على عقد الجلسة، فبعني أن الوضع في البلاد سيدخل في أزمة وجودية تتعلق بالميثاق وبالشراكة. وهذه ستفرض قواعد جديدة لتفاهم مار مخايل بين الجانبين»، من الواضح أن حزب الله يحرص بشكل عام على عدم استفزاز الشارع المسيحي الذي يتقاطع موقفه مع موقف العونيين بشأن الحكومة باعتبار عملها «خرقاً للميثاق والدستور». وفي هذه المعادلة، تدخل بكركي، التي زارها وفد من الحزب بمناسبة الأعياد ولمس خلال لقائه بالبطريرك مار بشارة بطرس الراعي عدم انسجام في الموقف مع ميقاتي بشأن اجتماع مجلس الوزراء، على عكس ما كان يسوّق له الأخير.

من جهة ثانية، وترجمة لكلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الأخير حول ضرورة الحوار مع التيار الوطني الحر، علمت «الأخبار» أن السيد نصرالله كلف، بعد قرار اتخذه مجلس شورى الحزب، مسؤولين في الحزب باستئناف التواصل مع قيادة التيار في وقت قريب، والشروع في حوار حول جدول أعمال حول العلاقة بين الطرفين، سواء بما خص ملف رئاسة الجمهورية أو جوهر التفاهم بين الطرفين. وفهم أن الاجتماعات ستتم بعيداً من الأضواء وتمثل خطوة تمهيدية للقاءات على مستوى رفيع متى تقدمت نحو تفاهم على نقاط أساسية.

(الأخبار)

تقرير

## القضاة إلى العمل اليوم... والحل مؤقت

> خمسة أشهر من الاعتكاف القضائي تنتهي اليوم. بعدما أيقن القضاة أن لا حلول جدّية في الأفق يمكن أن تقلب أوضاعهم المعيشية رأساً على عقب، إنما ترقيم على شكل إضافات مرحلية على الراتب معدّلها الوسطي حوالي 900 دولار شهرياً، تستمر حتى نهاية حزيران، مع وعود بتمديدها حتى نهاية العام. ارتضى القضاة بهذا الحصاد غير المتناسب وثمن الاعتكاف الباهظ على المتقاضين أولاً والمجتمع ثانياً. لإدراكهم أن هذا أفضل الممكن راهناً، بعد سقوط التعويل على السلطة السياسية غير الآبهة لا بحقوق قضاة ولا بمصائر المتقاضين

ندى أيوب

لم يأت بيان مجلس القضاء الأعلى الأخير الخميس الفائت، حاملاً دعوة القضاة للعودة إلى ممارسة مهامهم، إلا بعد توحيد الموقف بين المجلس والقاعدة القضائية. وهو ما ظهر في اجتماع الجمعية العمومية الثالثة للقضاة في 28 كانون الأول الماضي، وطبعت بأجواء من التنافس بين المجلس وغالبية قضاة لبنان حيال الاعتكاف، على عكس التنافر الذي حكم العلاقة بين الطرفين منذ بداية التوقف عن العمل. أهم ما ورد في بيان مجلس القضاء الأعلى أنه حدد تسيير عمل المحاكم «بما يتناسب مع حاجات ووضع كل محكمة ودائرة قضائية وفقاً للإمكانيات المتاحة». بمعنى أنه لم يطلب من القضاة الحضور بالشكل الذي كان سارياً قبل الاعتكاف، بل جعل الأمر خاضعاً لتقديرهم الشخصي انطلاقاً من إمكانياتهم وحاجة محاكمهم وقابلية العمل فيها، بُعدها أو قربها من مكان السكن، وغيرها من الجوانب ذات الصلة. أجواء القضاة تضع ذلك في خانة «إدراك المجلس لصعوبة الأوضاع وأحقية المطالب».

تتمحور خلفيات فك الاعتكاف في شقّين: معنوي ومادي. في العنوان الأول، ينقل متابعون أن القاعدة القضائية تشعر بنوع من الرضى المعنوي، بناء لأداء مستجد من مجلس القضاء الأعلى حيالها، بعد أن كان في حالة انفصال تام عن معاناة القضاة في أشهر الاعتكاف الماضية. أما مادياً، فقد حملت الأيام الأخيرة تطمينات من صندوق تعاضد القضاة حول ما تقاضاه القضاة في الأشهر الثلاثة الماضية من منح شهرية تتراوح قيمتها بين 500 و1000 دولار نقدي، أن «هناك برمجة وجدولة لدفعها لستة أشهر مقبلة على الأقل». وهذه المنح ممولة من سلفتي خزينة تلقاهما الصندوق في الأشهر الماضية، بقيمة 55 مليار ليرة. ما هو مضمون أن القضاة سيقبضون المنحة الأخيرة نهاية حزيران. بعدها تبدأ العطلة القضائية وتمتد من 15 تموز وحتى 15 أيلول. لغايته لا شيء محسوماً بالنسبة للنصف الثاني من العام، إنما مصادر قضائية تؤكد أن «المنح لن تتوقف قبل نهاية 2023، وفقاً للإمكانيات المتاحة».

> **الزيادات المؤقتة على رواتب القضاة بمعدل وسطي يقارب الـ900 دولار**

استناداً لوعود من وزير العدل هنري خوري بتأمين سلف خزينة مماثلة لتغذية الصندوق، أما استمرارها لأكثر من عام فهو مدار نقاش وبحث»، يضاف إليه صرف رواتب القضاة منذ تشرين الأول وفقاً لما أقرّ في قانون موازنة 2022 (ضعفا الراتب على أن لا يتعدى 12 مليون ليرة). ليصبح مجموع الزيادات على الراتب بالليرة والدولار حوالي 900 دولار كمعدّل وسطي. وباتت الرواتب تتراوح بين حدين أدنى وأعلى (750 و1500 دولار).

حاول القضاة إقناع أنفسهم بأن في ذلك «استقراراً مادياً في المدى المنظور»، وهم كانوا منذ حوالي شهرين يبحثون عن مخرج للنزول عن شجرة الاعتكاف، أمام عبثية الوضع وغياب السلطات الدستورية عن الوعي تجاه البلد عامة والقضاة خاصة. وأجواؤهم تقرّ بأن «الاستمرار في الإضراب كان غير ممكن ويضعنا أمام مسؤولية وطنية نتيجة طول المدة». في المقابل، لم يملك القضاة ترف التراجع فارغي اليدين حفاظاً على ماء الوجه، فشكّلت المنح وزيادة الرواتب باباً «لالتقاط الأنفاس وإعطاء فرصة للعمل على زيادة موارد صندوق التعاضد عبر الرسوم وغيرها».

عملياً، ستكون هناك فترة من الضغط لإنهاء الملفات والجلسات المتراكمة طيلة أشهر الاعتكاف، لتبقى أزمة الوضع اللوجيستي لقصور العدل والمحاكم خارج أي تصور أو حل. ففي قصر عدل بعبدا المرافيح معطّلة، قصر عدل بيروت من دون كهرباء، وفي جديدة المتن تغمر قصر العدل المياه. وفيما كافة المحاكم تفتقد للمكننة، ولم تدخل بعد عصر الإنترنت، فإن الأوراق وحبر الطباعة لوازم غير متوافرة، والتدفئة غير متاحة في محاكم المناطق الجبلية. ولم تخجل الدولة بمجلس قضائها ومسؤوليها كافة من تحوّل قصور العدل إلى أكواخ مهترئة مليئة بالنفايات المكدسة في طوابقها، منذ أن توقّفت الشركة المتعهدة للتنظيفات عن العمل قبل عام. لتعود فجأة في اليومين الماضيين وتقوم بحملة تنظيف شاملة «استقبالاً للوفد القضائي الأوروبي» كما ترجّح المصادر.

تقرير

لم يكن إعلان وزير التربية عباس الحلبي عن معزّزات الإنتاجية المتمثلة بـ5 دولارات للأستاذ عن كلّ يوم حضور وتدريس، الفتيل الذي فجّر غضب الأساتذة، إذ جاء بيان «روابط التعليم» ليصبّ الزيت على النار في دعوته الأساتذة إلى «العودة المؤقتة لصون ما تبقى من العام الدراسي»، وتقدير «جهود وزير التربية»، استقالات وانشقاقات وتعليق عضوية، توشر إلى فوضى شاملة

# الأساتذة يتحركون فرادى: إضراب واعتكاف وتدريس

**فؤاد يزبك**

نحو الفوضى يسير العام الدراسي في المدارس الرسمية، التي ستتحوّل اليوم إلى «ساحة كل مين إيدو الو» بحسب تعبير أحد الأساتذة، بعد سقوط الأطر النقابية تباعاً، نتيجة تحوّلها من أداة لحفظ حقوق ومكتسبات المنتمين إليها إلى أداة بيد وزارة التربية والمكاتب التربوية يديرونها كيفما يشاؤون. ستختلف أساليب التعبير بين مكان وآخر، إذ يتوقع أن يشهد اليوم إضرابات في ثانويات، وعدم التحاق أساتذة بأخرى، وصولاً إلى الإقفال التام في بعض المناطق. في المقابل، ستفتح الصفوف للتدريس بشكل شبه عادي في أماكن مغايرة. إذاً، لا انتظام للعام الدراسي، ولا مساواة بين تلامذة المدارس الرسمية من ناحية عدد أيام التعليم، والمحتوى. فـ«التعليم ابتداءً من اليوم سيكون فرشة، ثانويات لن تفتح، وأساتذة سيتغيّبون، والتزام متفاوت بين المناطق» وفقاً لمدير ثانوية في منطقة جبل لبنان. ما سبق يظهر واضحاً من خلال البيانات الفردية الصادرة عن الهيئات التعليمية في الثانويات والمدارس الرسمية الداعية إلى «التوقيع والامتناع عن التدريس».

(هيثم الموسوي)

### وصفة الانفجار

ما إن أعلن وزير التربية عباس الحلبي عن «معزّزات الإنتاجية»، المتمثلة بـ5 دولارات للأستاذ عن كلّ يوم حضور وتدريس، ثارت قواعد الأساتذة على وزارتها وروابطها معاً «ثأراً لكرامتها المهانة، والكذب المتمادي». ولـ«كبّ الزيت على نار الأساتذة المشتعلة»، الحقّت ما يعرف بـ«روابط التعليم» أول من أمس المؤتمر الصحافي للوزير ببيان لإجتماع «لا أحد يعرف أين عُقد»، بحسب أحد أعضاء الهيئة الإدارية في رابطة الثانوي، «بيان يبدو من سطوره وكلماته كأنّ كاتبه ليس أستاذاً»، إذ يدعو إلى «انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة»، ويقدّر «جهود وزير التربية»، ويعوّل على «لقاءات سفراء الدول، وما سيقدّمون من مساعدات»، ويطالب هذه الدول بـ«دعم صناديق المدارس والمعاهد الفنية»، ويختم بالطلب من الأساتذة «العودة المؤقتة لصون ما تبقى من العام الدراسي». انفجرت مجموعات الأساتذة على وسائل التواصل الاجتماعي لحظة صدور هذا البيان، الذي يصفه عضو في رابطة التعليم الثانوي بـ«البيان اللقيط، من دون أم وأب»، ويشير إلى أنّ «هذه عادة الروابط عندما تريد الهروب، تصدر بيانات من دون تواقيع».

### حراك الثانوي

بالإضافة لذلك، تشهد رابطة التعليم الثانوي المزيد من الانشقاقات، فالأعضاء الثلاثة التابعون لحزب الله لا يشاركون في الاجتماعات منذ أشهر. وتقدّم انطوان بو عبدالله بطلب تعليق عضويته معلّلاً ذلك بـ«مخالفة بيان الروابط لما تمّ الاتفاق عليه في اجتماع الرابطة الأخير»، كما «لم تتجاوب الهيئة الإدارية لطلبه إصدار بيان آخر». وفي اتصال مع «الأخبار»، يصف حال أعضاء الهيئة الإدارية بـ«المسمار الواقع بين الدف والشاكوش». وتقدّم مقرّر فرع البقاع كامل رحال باستقالته مع كلّ أعضاء الفرع نتيجة لـ«ضغط الأساتذة المستنكرين لكلام الوزير حول الـ5 دولارات». إلا أنّ الأمور لم تتوقف عند هذا الحدّ، بل تفيد مصادر «الأخبار» عن حصول نقاشات حادّة بين أعضاء الهيئة الإدارية، وانسحابات للبعض من مجموعات التواصل مع تهديدهم بـ«التبرؤ من بيان الروابط على الملأ»، واصفين البيان بـ«المسابر للوزير»، و«المكتوب في أروقة وزارة التربية». النقابي محمد قاسم «يربأ أن تصل رابطة الثانوي إلى مستوى يخاطبها فيها الوزير بلغة الـ5 دولارات»، ويشير إلى «عدم حصول هذا سابقاً منذ تأسيس الرابطة حتى اليوم». وعن تصرفات وزير التربية يستغرب قاسم «عدم تقديره حال الأساتذة المادي والمعنوي»، ويرى بأنّه «كان الأجدى به التلويح بالاستقالة في حال عدم قدرته على تحقيق مطالب الأساتذة، لا تقديم الوعود الوردية الوهمية التنفيسية»، ويضاف إلى هذه التصرّفات «سماحه للمدارس الخاصة بزيادة أقساطها واستيفائها بالدولار مخالفين بذلك القانون 515». ويؤكّد قاسم على «ضرورة استقالة كلّ هذه الهيئة الإدارية التي خسّرت التعليم الثانوي ألوف التلامذة، بسبب المواقف غير المدروسة في تنفيذ الإضرابات».

> خشية من وجود اتفاق بين الوزير والرابطة لجرّ الأساتذة نحو التعليم

### استقالة غير مقنعة

وتبعاً لهذه الأحداث، تقدّمت ملوك محرز رئيسة رابطة التعليم الثانوي باستقالتها من رئاسة الرابطة ببيان «غير رسمي» نشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي تشرح فيه الأسباب الكامنة خلف قرارها، إذ «وجدت نفسها عرضة للتشهير والتخوين»، معلنةً انتماءها الصّريح لـ«تيار المستقبل المعني بالشأن التربوي»، ومتهمةً «البعض بتحويل معركته مع الدولة إلى معركة طائفية وشخصية معها». ولكن هذا الكلام لم يقنع النقابيين المتابعين، الذين يعيدون التذكير بـ«خطوات مشابهة قام بها رؤساء روابط سابقين وتراجعوا عنها»، إضافة إلى تذكيرهم بـ«ضرورة تقديم الاستقالة خطياً في حال كانت رئيسة الرابطة جديّة في طرحها»، واصفين ما قامت به محرز بـ«العاطفي، فالخروج من مجموعة الواتساب لا يعني استقالة».

«هذه استقالة في الشكل، لا في المضمون» بحسب النقابي محمد قاسم، إذ يشير إلى «ضرورة تقديمها للهيئة الإدارية التي تنتمي لها»، وعلى إثر ذلك «يدعو نائب الرئيس لاجتماع فوري واستثنائي لمناقشة الاستقالة وتداعياتها»، ويختم بأنّهم «لا يستطيعون رفضها، إذ لا يمكن إلزام شخص برأي لا يتبناه». لكنّ هذه الصورة لا يرى فيها أحد النقابيين في منطقة الجنوب أمراً سيئاً بالكامل، فـ«هي تؤكّد حيوية العمل النقابي في التعليم الثانوي، وشعور المكاتب التربوية بخطئها تجاه أساتذة التعليم الرسمي، وسقوط وعود الوزير واحداً تلو الآخر». أمّا الاستقالات فيعيدها إلى «سوء إدارة الهيئة الإدارية، وربط قرارها بالروابط المربوطة بالمكاتب التربوية»، ولا يرى انتظاماً للعمل النقابي الثانوي إلّا بعد الانفكاك التام عن هيئة التنسيق النقابية»، ولكنّه يبدي خشيةً من «وجود اتفاق بين الوزير والرابطة لجرّ الأساتذة نحو التعليم، وإبعادهم عن الإضراب، بناءً على تجارب سابقة».

### لا تعليق عضوية في النظام الداخلي

وفقاً للنظام الداخلي لرابطة التعليم الثانوي، لا يوجد شيء اسمه «تعليق عضوية في الهيئة الإدارية». في المقابل، تشير المادة 44 من الفصل السّادس إلى «فقدان عضو الهيئة الإدارية مسؤوليته إذا تغيّب ثلاث جلسات متتالية من دون عذر شرعي»، وتتابع المادة 45 أنّه «في حال انقطاع أحد أعضاء الهيئة الإدارية عن ممارسة مهامه لأسباب مشروعة تكلّف الهيئة الإدارية بقرار منها أحد أعضائها لينوب عنه».

وفي ما يتعلّق باستقالة أحد أعضاء الهيئة الإدارية، ومنهم رئيس الهيئة، فيشير نقابي متقاعد إلى «ضرورة تقديمها خطياً للهيئة الإدارية، التي لها الحق في قبولها أو رفضها». وفي حال قبلت استقالة رئيس الهيئة الإدارية فـ«تؤول صلاحياته لنائب الرئيس» بحسب المادة 12 من النظام ذاته، ولكنّ لا يعتبر النائب رئيساً، بل تحتاج الهيئة لانتخاب عضو آخر منها لهذا المنصب، أو تكمل ولايتها من دون رئيس وفقاً لأحد أعضائها. هذا ولا تعتبر الهيئة الإدارية مستقيلةً إلا في حال «استقالة أكثرية أعضائها، أو حجب مجلس المندوبين لثقته عنها» بحسب المادة 40.

تقرير

# الضنية

## حماية ذاتية من السرقات المتكرّرة

**عبد الكافي الصمد**

دفعت موجة السّرقات، التي ارتفعت وتيرتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة في الضنّية، خصوصاً مع حلول فصل الشتاء، ببعض الأهالي والبلديات في المنطقة إلى اتخاذ إجراءات لحماية ممتلكاتهم الخاصّة من منازل وأراض زراعية، والعامّة مثل محطات تحويل وكابلات شبكة الكهرباء التابعة لشركة كهرباء لبنان، تمثلت في تعيين حرّاس ونواطير لها، من أجل وضع حدّ لهذه السّرقات، أو التخفيف منها على أقل تقدير.

ورفض الأهالي والبلديات، بحسب ما أكّد بعضهم لـ«الأخبار»، اعتبار ما يقومون به خطوة في اتجاه تطبيق «الأمن الذاتي» في مناطقهم، لافتين إلى أنّه «لا يتجاوز إطار تعيين حرّاس ونواطير لحماية الممتلكات، وهي ظاهرة طبيعية ومعروفة تاريخياً في المنطقة، كانت تراجعت في السّنوات الأخيرة، قبل أن تدفع أعمال السّرقة والتخريب المتزايدة نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى إحياء هذه الظّاهرة مجدّداً»، مشدّدين على أن ما يقومون به «يحصل بالتنسيق مع القوى الأمنية التي نعتبرها المرجع الصالح والوحيد لنا في هذا المجال».

### تنسيق مع القوى الأمنية

خطوات الأهالي في هذا الاتجاه تمثّلت في الاجتماع الموسّع والطارئ الذي عُقد في الأسبوع الأخير من الشّهر الماضي في قاعة مسجد بلدة بقرصونا . نبع القسام، وضمّ أهالي وأصحاب الأملاك في منطقة جرد مرين في أعالي جرود الضنّية، بحضور فاعليات ووجهاء، وحشد من أهالي بلدتي بقرصونا وسير، بحثوا خلاله ما تتعرّض له أملاكهم ومنازلهم من جرائم سرقة وتخريب.

واتفق المجتمعون على «تأليف لجنة مصغرة تضمّ كلّ العائلات المعنية، مهمتها تعيين عدد من الحرّاس من أجل مراقبة المنطقة وحماية المنازل والممتلكات».

> اتفق الأهالي على تحمّل كامل المسؤولية عن تبعات أيّ محاولة منع سرقة

مشدّدين على «ضرورة التزام الحاضرين والذين لم يتمكنوا من المشاركة في الاجتماع في دعم جميع القرارات التي تتخذها اللجنة المصغرة، من تعيين حرّاس وتأمين المخصّصات التي يحتاجون إليها لإتمام المهمة المنوطة بهم». وأكدوا «موافقتهم الكاملة على الإجراءات التي قد تتخذها اللجنة، ومنها تحمّل المسؤولية كاملة عن توقيف أيّ معتدٍ أو سارق قد تتم معرفته أو توقيفه»، كما أبدوا «تحمّلهم تبعات أيّ إشكال قد يقع مع السارقين، سواء كان سقوط جرحى أو غيره»، معتبرين أنّ «دم أيّ سارق يُضبط متلبساً هو دم مهدور بموافقة الأهالي».

غير أنّ هذه الإجراءات لم تمرّ، أو يتم التوافق عليها، من دون تأكيد المجتمعين على «ضرورة التنسيق مع الأجهزة الأمنية التي سيكون لها الدور الأساسي في مساعدة الأهالي من أجل وقف جميع الاعتداءات التي تحصل»، داعين أهالي القرى المجاورة إلى «دعم اللجنة والتعاون معها، وإذا أمكن الانضمام إليها، لما فيه مصلحة جميع أبناء الضنّية، وضرورة عقد اللجنة اجتماعات طارئة عند حصول أيّ تطوّر بارز لأخذ موافقة كلّ أهالي المنطقة».

### مراح السراج

مشهد الدعوة إلى تعيين حراس ونواطير انتقل إلى بلدة مراح السّراج، وسط الضنّية، التي تمنى رئيس بلديتها عبد الفتّاح علّام، في منشور له نشره على صفحته على الفايسبوك على شباب البلدة والمقيمين فيها «مساندتنا والتطوّع بالتناوب ليلاً على حراسة البلدة في هذه الأيام الغريبة، من السّرقات، التي تطال الأسلاك الكهربائية وغيرها للأسف، وتسبّب الضرر الكبير»، معلناً أنّه «سوف أبدأ بنفسي وأقوم بالحراسة ليلةً كاملةً كلّ أسبوع».

وأوضح علّام لـ«الأخبار» أنّ «محوّلين للتيار الكهربائي في البلدة قد سُرقا قبل أيّام من البلدة، وعندما راجعنا شركة كهرباء لبنان بالأمر، وطلبنا وضع محوّلين بديلين، أشارت الشّركة إلى أنّه لا يوجد لديها في قاعة مستودعاتها أيّ محوّل حالياً بسبب توقّف عملية استيرادها نتيجة فارق السّعر الكبير بعد انهيار الليرة اللبنانية».



تقرير

# عبد ظاهر: قتله الصقيع على مذبح الحلم الأوروبي

**أماك خليك**

لم يعد الموت على طريق الحلم الأوروبي حكراً على أبناء الشمال والمخيمات الفلسطينية والسورية. صار للجنوب حصة في جلجلة اليأس التي تجبر اللبنانيين على رمي أنفسهم في تهلكة الهجرة غير الشرعية. عبد الكريم ظاهر، الذي ولد في صور عام 1996 بعيداً عن حولا، بلدته المحتلة آنذاك، انتهى جثة هامدة. قتله الصقيع في غابة بلغارية بعدما تخلّت عنه مافيات تجار البشر.

### سابني لك بيتا

لا يملك ال ظاهر منزلاً في صور لتقبّل العزاء بنجلهم الأكبر، الذي بلغهم نبأ وفاته يوم الجمعة الماضي، بعد فقدان الاتصال به منذ منتصف كانون الأول الماضي. في منزل عمه، التحق شمل والدته وإخوته الخمسة حول الفاجعة التي توّجت مآسيهم من الحرمان والفقر. حضرت الوالدة تمام إبراهيم مع بناتها الثلاث من حولا، التي انتقلن إليها قبل سنوات قليلة بعد ارتفاع تكاليف السكن والمعيشة. شقيقاه بقيا في المدينة حيث يعملان ويستأجران منزلاً صغيراً.

من هذا الضيق والشتات، انسحب عبد الكريم، في 24 تشرين الثاني الماضي، ظناً منه بأنه سينال الفرج الموعود له ولأسرته. قبل سفره بأسبوع، زار والدته حيث تسكن في المنزل الذي قدّمه لها ابن عمها في حولا. حاول إقناعها بجدوى دخوله إلى أوروبا عبر طرق التهريب، بمساعدة أحد المهرّبين. ولتأمين المال، باع منزله وبسطة الخضر التي يعتاش منها ونقل زوجته وطفلته ذات السنة وخمسة أشهر إلى منزل أهلها. لم تقتنع أمّ عبد وإخوته بنهاية وردية لطرق التهريب. حذّرته وذكّرته بالموت الذي انتهى إليه مهاجرون قبله، منهم ضحايا مركبي طرابلس وطرطوس اللذين غرقا في البحر في الطريق إلى أوروبا. لكن عبد طمأنها إلى أن وسيط التهريب أكّد له أنه لن يعبر أي بحر، بل سينتقل بالطائرة من تركيا إلى بلغاريا وصولاً إلى فرنسا حيث سينزل فيها لطلب اللجوء. وعدها بالأفضل: «سأسافر لأحسّن وضع إخوتي وأعمّر لك بيتاً».

### مافيات التهريب

منذ أن غادر، لم يقطع عبد التواصل مع أهله وأصدقائه. على هاتف علي صفي الدين، رئيس مركز الدفاع المدني في صور الذي تطوّع لديه عبد وشقيقه هادي، عشرات الرسائل التي «تثبت بأنه وقع ضحية مافيات تجارة البشر». يشير صفي الدين إلى أن وسيم ق. أحد أصدقاء عبد المقربين، أقنعه بالخطوة. «تحمس عبد الذي لم يسافر في حياته. في بلده، سكّر معه. في عمر الثامنة، بدأ بالعمل لإعالة إخوته. ومراراً حاول تشييد غرفة ليسكن فيها، لكن القوى الأمنية كانت تهدمها لمخالفتها. بمليون واسطة، ركّب جدرانها وسقفها بالواح الزينكو» قال صفي الدين.

وثق عبد بوسيم، ولم يكن يعلم بأنه «غادر لبنان لأنه مطلوب بمذكرات توقيف بتهم النصب والاحتيال. ثم استقرّ في تركيا وعمل مع مافيات التهريب». عبد كان أحد ضحايا شريكه السوري المفترض (يدعى أبو عدي). وفق رسائله، يظهر بأن مبلغ العشرة الاف دولار الذي كان التي «تثبت بأنه وقع ضحية مافيات تجارة البشر». يشير صفي الدين إلى أن وسيم ق. أحد أصدقاء عبد المقربين، أقنعه بالخطوة. «تحمس عبد الذي لم يسافر في حياته. في بلده، سكّر معه. في عمر الثامنة، بدأ بالعمل لإعالة إخوته. ومراراً حاول تشييد غرفة ليسكن فيها، لكن القوى الأمنية كانت تهدمها لمخالفتها. بمليون واسطة، ركّب جدرانها وسقفها بالواح الزينكو» قال صفي الدين.

وثق عبد بوسيم، ولم يكن يعلم بأنه «غادر لبنان لأنه مطلوب بمذكرات توقيف بتهم النصب والاحتيال. ثم استقرّ في تركيا وعمل مع مافيات التهريب». عبد كان أحد ضحايا شريكه السوري المفترض (يدعى أبو عدي). وفق رسائله، يظهر بأن مبلغ العشرة الاف دولار الذي كان

> على السفارة اللبنانية في صوفيا تقديم طلب رسمي لاستعادة الجثة

تركيا. طلب منها أن تسامحه. بعد انقطاع أخباره، تواصل صفي الدين مع لبنانيين مقيمين في بلغاريا للمساعدة في العثور على عبد، وتعرّف إلى سيدة تتحدّر من مدينة صور بدأت بالبحث، كما تواصل مع المهرّبين الذين كان عبد قد أرسل أرقام هواتفهم. أحدهم أرسل مقطعاً مصوّراً التقطه رجل مقنّع يظهر عشرة أشخاص منهم عبد، في غابة ويتحضّرون بحسب قوله لاجتياز الحدود نحو بلغاريا. وبعد أيام طويلة في الموقع الذي اختفى فيه، تبلّغت السيدة من الشرطة البلغارية أنها عثرت على جثته في 21 كانون الأول متجمّداً في الغابة.

بدموع حارة وصوت متهدّج، طلبت أم عبد من الله أن يبرّد حق ابنها «الشهيد المظلوم الذي تعرّض للخديعة من وسيم وشركائه الذين أخذوا ماله وجواز سفره وتركوه وحيداً غريباً». لم تكتف بعدالة السماء، بل توجهت أول من أمس إلى مخفر صور وقدمت دعوى بحق وسيم وأبو عدي ومن يظهره التحقيق بتهمة التسبب بقتل ابنها والاحتيال عليه.

على خطّ موازٍ، نشطت الاتصالات بين بيروت وصوفيا لاستعادة جثمان عبد. عضو بلدية صور علي عطية (المتخرّج من بلغاريا) أشار في حديث إلى «الأخبار» إلى أن السفارة البلغارية في بيروت وضعت يدها على قضية عبد، وتعمل على نقله إلى مسقط رأسه، بحسب الأنظمة المعتمدة. وفي هذا السياق، تم التواصل مع السفارة اللبنانية في صوفيا لتقديم طلب رسمي في هذا الخصوص إلى الخارجية البلغارية. وما بينهما، حصل هادي، شقيق عبد، على موافقة استثنائية من الأمن العام لاستصدار جواز سفر بصورة سريعة يمكنه من السفر إلى بلغاريا للتعرّف إلى جثة شقيقه، على أن تسهّل السفارة البلغارية حصوله على تأشيرة.

(بلال قشمر)

فلسطين

# عقاب إسرائيلي «مضبوط» للسلطة
# رام الله لا تغضب: «التنسيق» باقٍ باقٍ باقٍ

مع سريان العقوبات الإسرائيلية ضدّ السلطة الفلسطينية، لم يطرأ جديد في ردّة فعل الأخيرة طالما أن العقاب لم يَطل هرم القيادة، بل ظلّ مضبوطاً بما لا يسمح بانهيار السلطة أو تفكّكها، وإنْ كانت تلك رغبة اليمين المتطرّف المكبوحة - لغاية الآن - من جانب المؤسّسة الأمنية لما لهذا الانحلال من مترتّبات لن تقوى «دولة» إسرائيل على تحمّلها. في هذا الوقت، تمضي حكومة الفاشيّين في تنفيذ مخطّطاتها ولعلّ في مقدّمها مخطّط ضمّ الضفة، فيما تستمرّ رام الله، من جانبها، بسياسة «التنسيق الأمني» من دون حتّى التهديد بتعليقها

**تدرك السلطة أن وجودها مهمّ للغاية لإسرائيل والولايات المتحدة، وأن أحداً لن يسمح بانهيارها أو تفكّكها**

رام الله - **أحمد العبد**

دخلت العقوبات الإسرائيلية ضدّ السلطة الفلسطينية حيّز التنفيذ، مع توقيع وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، يوم أمس، قرار اقتطاع 139 مليون شيكل من أموال المقاصة الفلسطينية، ردّاً على توجّه السلطة إلى محكمة العدل الدولية. وبموجب القرار، سيتمّ تحويل 139 مليون شيكل من أموال السلطة إلى عائلات قتلى الاحتلال في العمليات الفدائية، على أن يُحسم هذا المبلغ من أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل لرام الله شهرياً، وذلك استناداً إلى حُكم صدر، قبل ثمانية أشهر، عن نائب رئيس المحكمة المركزيّة في القدس، في ما يُعرف بـ«ملفات الإرهاب»، وجاء فيه أن «السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن هذه الحوادث، ومن ثمّ فمن الضروري دفْع تعويضات لعائلات» القتلى.

وكانت «اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون الأمن القومي» (الكابينيت) قد صادقت، الخميس، على فرض عقوبات ضدّ السلطة الفلسطينية، ردّاً على ما سمّته «قرار الفلسطينيّين خوض حرب سياسيّة وقضائيّة» ضدّ تل أبيب، مؤكدة أن «الحكومة الحالية لن تستقبل حرب السلطة بعناق، وستردّ عليها كلّما استدعى الأمر ذلك». وتشمل عقوبات «الكابينيت»، «تحويل قرابة 139 مليون شيكل من أموال السلطة (الضرائب) إلى المستهدَفين من عمليات الفلسطينيين»، و«حسم فوري لدفعات السلطة» إلى الأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء في عام 2022، و«تجميد خطط بناء للفلسطينيين في المناطق ج»، و«سحب منافع لشخصيات مهمّة تقود الصراع القضائي السياسي ضدّ إسرائيل»، في إشارة إلى بطاقات vip والتسهيلات التي تُمنح لكبار مسؤولي السلطة. ووفق الإعلام العبري، فإن من بين الشخصيات التي ستطالها العقوبات، وزير الخارجية رياض المالكي، والمندوب الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور، وزياد أبو عمرو، لكنها لن تطال الرئيس محمود عباس أو حسين الشيخ أو ماجد فرج. وبدأت إسرائيل تطبيق هذه العقوبات مع إعلان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، مساء السبت، سحْب تصاريح الدخول من ثلاثة مسؤولين كبار في «مركزية» حركة «فتح»، هم: نائب الرئيس محمود العالول، عضو «اللجنة المركزية» عزام الأحمد ورئيس «المجلس الوطني الفلسطيني» روحي فتوح، على خلفيّة زيارتهم الأسير المحرّر، كريم يونس، في بلدة عارة في الداخل المحتلّ، فيما سُحبت بطاقة vip من وزير الخارجية، صباح يوم أمس.

وسيسارع سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، إلى تشريع ما يستطيعان من قوانين وقرارات ضدّ الفلسطينيين، بما يرضي شهوة اليمين المتطرّف ويلبّيها، إذ قال الأوّل في ما يُعرف بـ«ملفات الإرهاب»، وجاء فيه أن «السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن هذه الحوادث، ومن ثمّ فمن الضروري دفْع تعويضات لعائلات» القتلى.

أوضحت إسرائيل أنها ليست معنيّة بالتصعيد، وأنه ليس لديها نيّة لإضعاف السلطة أو حلّها (أ ف ب)

«(أننا) لسنا معنيّين بالتصعيد، وليس لدينا نيّة لإضعاف السلطة الفلسطينية أو حلّها»، فيما ردّ مقرّبون من عباس بالقول إنهم «قلقون للغاية» من خطوة الحكومة. وجرت، خلف الكواليس أيضاً، محاولات لفرض عقوبات أوسع على الفلسطينيين، لكن المؤسسة الأمنية عارضت، على اعتبار أن إسرائيل لا تستطيع أن تُلحق الضرر بالشعب الفلسطيني وباقتصاده، بل هي ستركّز النار على القيادة. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، اختار «عقوبات غير مشدّدة» ضدّ السلطة، بسبب خشيته من انهيارها، مخالفاً رغبة وزراء حكومته الذين طالبوا بإجراءات عقابية «مشدّدة»، وهو ما دفعه إلى تشكيل فريق مكوّن منه ومن أربعة وزراء آخرين: ثلاثة من عباس بالقول إنهم السلطة الفلسطينية الحالية لن تستقبل حرب بعناق، وستردّ عليها كلّما استدعى الأمر ذلك». وتشمل عقوبات «الكابينيت»، «تحويل قرابة 139 مليون شيكل من أموال السلطة (الضرائب) إلى المستهدَفين من عمليات الفلسطينيين»، و«حسم فوري لدفعات السلطة» إلى الأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء في عام 2022، و«تجميد خطط بناء للفلسطينيين في المناطق ج»، و«سحب منافع لشخصيات مهمّة تقود الصراع القضائي السياسي ضدّ إسرائيل»، في إشارة إلى بطاقات vip والتسهيلات التي تُمنح لكبار مسؤولي السلطة. ووفق الإعلام العبري، فإن من بين الشخصيات التي ستطالها العقوبات، وزير الخارجية رياض المالكي، والمندوب الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور، وزياد أبو عمرو، لكنها لن تطال الرئيس محمود عباس أو حسين الشيخ أو ماجد فرج. وبدأت إسرائيل تطبيق هذه العقوبات مع إعلان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، مساء السبت، سحْب تصاريح الدخول من ثلاثة مسؤولين كبار في «مركزية» حركة «فتح»، هم: نائب الرئيس محمود العالول، عضو «اللجنة المركزية» عزام الأحمد ورئيس «المجلس الوطني الفلسطيني» روحي فتوح، على خلفيّة زيارتهم الأسير المحرّر، كريم يونس، في بلدة عارة في الداخل المحتلّ، فيما سُحبت بطاقة vip من وزير الخارجية، صباح يوم أمس.

وسيسارع سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، إلى تشريع ما يستطيعان من قوانين وقرارات ضدّ الفلسطينيين، بما يرضي شهوة اليمين المتطرّف ويلبّيها، إذ قال الأوّل في ما يُعرف بـ«ملفات الإرهاب»، وجاء فيه أن «السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن هذه الحوادث، ومن ثمّ فمن الضروري دفْع تعويضات لعائلات» القتلى.

مفادها بأن شريان الحياة بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية هو بيد الاحتلال من خلال أموال المقاصة التي بات يتحكّم بها بشكل مطلق ويستخدمها لابتزاز السلطة متى وكيفما شاء.

وفي الموازاة، تدفع الحكومة الإسرائيلية إلى إحداث تغيير جوهري في أوضاع المسجد الأقصى؛ ولعلّ زيارة بن غفير تمثّل خطوة أولى في هذا الاتجاه، وإطلاق يد الاستيطان في الداخل المحتلّ وتحديداً في النقب، وتوفير كل المتطلّبات لضمّ الضفة الغربية وتحويل مدنها إلى كانتونات معزولة بعضها عن بعض، بما يسهم في إضعاف السلطة من دون حلّها أو تفكيكها، أي بما يجعلها أقرب إلى مجلس بلدي كبير لإدارة شؤون الفلسطينيين بما لا يتجاوز دور سلطة الحكم الذاتي أو السلطة الخدماتية. ولا تُظهر الأخيرة أيّ بوادر أو مؤشرات إلى تغيير علاقتها مع إسرائيل، أو تنفيذ قرارات المجلسَين «المركزي» و«الوطني» لـ«منظمة التحرير»، كما لا تُظهر أيّ انطباعات لتغيير الأوضاع الداخلية، سواء بتجديد شرعية المؤسسات من خلال انتخابات الرئاسة أو المجلس التشريعي، أو إنهاء ملفّ الانقسام الفلسطيني، والتوقّف عن ملاحقة المقاومة المسلّحة في الضفة، وإطلاق انتفاضة شعبية عارمة، كما لم تستطع إحداث أيّ تغيير يؤدّي إلى تراجع الدول المطبّعة عن علاقتها مع إسرائيل التي تعمل على التحضير لـ«مؤتمر القُبّ الثاني» بمشاركة دول عربية.

تدرك السلطة الفلسطينية أن وجودها مهمّ للغاية لإسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية، وأن أحداً لن يسمح بانهيارها أو تفكّكها، وهي ضمانة تريحها، وتبقيها بمعزل عن اتخاذ أيّ قرارات في مواجهة إسرائيل، لكن حتى تلك الضمانة، تبدو محلّ شكّ في ظلّ سيطرة اليمين الفاشي على مفاصل الحُكم في دولة الاحتلال، وتوجُّهه الحثيث لترجمة مخطّطاته التي ستصطدم في وقت من الأوقات بمقاومة الفلسطينيين، سواء قبلت السلطة أو عارضت.

## بن غفير يفوّر السجون: الأسرى يستعدّون لمعركة كبرى

عَرَة - **الأخبار**

ما إن أنهى وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، زيارته لسجن «نفحة»، حيث هدّد الأسرى الفلسطينيين، حتى بدأت سجون الاحتلال تغلي استعداداً لمواجهة سلسلة من الخطوات التصعيدية التي طالب بن غفير إدارة السجون بتطبيقها. لكن الفصائل الفلسطينية، أبلغت الوسطاء بأنها لن تسمح للاحتلال بتجاوز الخطوط الحمر في ما يتعلّق بالأسرى. وعلمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية، أن الأسرى اتّخذوا قراراً بالاستنفار والتجهّز لاتخاذ خطوات عمليّة للتصدّي لسياسة وزير الأمن القومي المتطرّف تجاههم، وعدم السماح بتمرير مخطّطاته التي يريد بهم انتهاك يتطلّب ردّاً». وعلمت «الأخبار»، من مصادر فصائليّة أنه تمّ، خلال المشاورات التي جرت خلال الشهرين الماضيين مع الوسطاء المصريين والأمميّين، الاتفاق على اعتبار أن أيّ سياسة متطرّفة من قِبَل حكومة الاحتلال تمثّل تجاوزاً للخطوط الحمر، وأن المقاومة في غزة والضفة لن تقف مكتوفة الأيدي حيالها، وستناصر الأسرى ولن تتردّد في اتّخاذ أيّ قرار يواجه الخطوات الاستفزازية ضدّهم.

وفي الإطار نفسه، أصدر بن غفير قراراً بتقليص قدرة أعضاء «الكنيست» على زيارة الأسرى، وذلك بعدما ألغى جدول زياراتهم للأسرى الأمنيين في سجون الاحتلال. وبحسب صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية، وتوريخ الدعاية الإرهابية»، وتسمح خطّة صادقت عليها حكومة نفتالي بينت - يائير لابيد، لكلّ عضو من أعضاء «الكنيست» البالغ عددهم 120، بزيارة أسير أمني في السجن، بعد تقديم طلب إلى مكتب وزير الأمن الداخلي واستصدار الموافقة. وبحسب الخطّة التي سنطبّقها لبن غفير، سيتمكّن عضو كنيست واحد فقط من كلّ كتلة، من زيارة الأسرى الأمنيين في السجون، ومن ناحية أخرى، سيتم السماح لجميع الأعضاء بزيارة السجناء الجنائيين. إلى ذلك، أقدمت إدارة سجون الاحتلال، أمس، على نقل 40 أسيراً فلسطينياً من عزل سجن «هاريم» إلى عزل سجن «نفحة»، فيما سيتم لهم»، وقد تؤدي إلى «التحريض

**المقاومة في غزة والضفة لن تتردّد في اتّخاذ أيّ قرار يواجه الخطوات الاستفزازية ضدّ الأسرى**

اليوم الاثنين، نقل دفعة ثانية، وذلك بعد أيام من زيارة بن غفير السجن المذكور، بعد بناء زنازين جديدة لنقلهم. ومن هناك، جدّد الوزير تهديداته باتخاذ إجراءات قمعيّة ضدّ الأسرى الذين أعلنوا التعبئة الشاملة. وقال بن غفير، في تغريدة على «تويتر»، يوم الجمعة الماضي، إنه قام بالزيارة إلى السجن للتأكد من أن «قتلة اليهود» لن يحصلوا على ظروف أفضل من الموجودة، مضيفاً إنه سيواصل التعامل مع ظروف حبس الأسرى الأمنيين، ويهدف إلى تغيير الوضع القائم وسنّ قانون إعدام منفّذي العمليات الفلسطينيين. وكان الأسرى في كل السجون قد أعلنوا حالة التعبئة الشاملة استعداداً لمواجهة واسعة ضدّ الإجراءات التي تنوي حكومة الاحتلال المتطرّفة فرْضها، والتصعيد من عمليات القمع، والتنكيل بحقهم.

قضية

# حكومة نتنياهو السادسة: هجينٌ مفخّخ [1]

ليست حكومة بنيامين نتنياهو السادسة مشابهةً لأيّ حكومة سابقة في إسرائيل. هي خليط هجين من الفاشيين والمتعصّبين دينياً واليمينيين المتطرّفين، الذين استطاعوا من خلال استغلال حاجة نتنياهو إليهم للنجاة بنفسه، انتزاع مساحات وصلاحيات واسعة لهم. تغوّلٌ ستكون له بلا ريب انعكاسات غير «طيّبة» على «أمن» إسرائيل ومصالحها و«حوكمتها» بناءً على ماسسة قانونية. في مايلي الحلقة الأولى من سلسلة تتناول هوية هذه الحكومة وتناقضاتها والأزمات التي يُتوقّع أن يجرّها أداؤها والسيناريوات المحتملة لمصيرها

يحيى دبوق

بعد أكثر من عام قضاها رئيساً للمعارضة، عاد بنيامين نتنياهو ليرأس المؤسّسة السياسية في إسرائيل، إثر نجاحه في تشكيل حكومته السادسة، التي تُعَدّ الأكثر تطرّفاً وعنصرية منذ قيام الدولة العبرية عام 1948، لما تحويه من خليط من الفاشيين والمتعصّبين دينياً واليمينيين. وسيكون من شأن هذه الحكومة أن تتسبّب لإسرائيل بتهديدات، تُضاف إلى التهديدات القائمة وتُعمّقها، ليس في ما يتعلّق بالخارج حيث تتعاظم الأخطار وتتشعّب فقط، بل وأيضاً في الداخل ربطاً بما تسمّى «القبائل الإسرائيلية» والتعايش في ما بينها، حيث الصراع على هوية الدولة والعلاقة بالآخر، سواء اليهودي أو غير اليهودي.

لا يعني ما تقدّم أن حكومة نتنياهو ستتسبّب بزوال إسرائيل، أو بـ«ثورة» داخلية تنهي طابع «الدولة» الحالي من حيث التعايش بين مكوّناتها اليهودية - وصولاً إلى «حرب أهلية» وفقاً لِما يُصدر من تحذيرات على لسان كبار المسؤولين الإسرائيليين -، أو أنها ستؤدّي إلى عزل تل أبيب وقطْعها عن حليفها الأميركي والغربي، بل إن من شأنها أن تظهّر غلبة المصالح الشخصية والقبلية للأفراد والجماعات على حساب «الدولة الجامعة» لهم. هي إذاً حالة تجلية لواقع موجود سلفاً، وليس خَلْقاً له، جرى استبعاده من دائرة الاهتمام الجمعي في إسرائيل، نتيجة أوّلية التهديدات الوجودية التي تجمع في السلطة رئيساً للوزراء - وإنْ سقطت الحكومة نتيجة تناقضاتها - في الفترات الانتقالية بين العمليات الانتخابية، والتي يتعذّر التقدير ما إنْ كانت ستسفر عن نتائج حاسمة في هذا الاتجاه أو ذاك. هل هذه هي «ورقة الأمان» التي يسعى إليها زعيم «الليكود» بعد التخلّص من المحاكمة بتهم الفساد، ما يعني تغيّر الحال في اليوم الذي يلي، وانتفاء حاجته إلى شركائه؟ سؤالٌ لا يفارق طاولة الحالة في إسرائيل الآن، فمعكوسة، والسبب أن نتنياهو عمد إلى اقتناص فرصة الفوز في الانتخابات، نتيجة أخطاء المعسكر المعارض له وتناقضاته وإعلائه مصالحه، من أجل تمكين وضعه، علماً أن مَن انتخبوا معارضيه أكبر عدداً ممّن انتخبوا معسكره، وهو ما لم ينعكس في النتائج بفعل تقنيات اللعبة الانتخابية ومقدّماتها، والتي يَصعب تكرارها في حال تَقرّر التوجّه إلى انتخابات مبكرة جديدة. من هنا، وبما أن المصلحة الشخصية لدى نتنياهو هي الغالبة، وتحديداً ما يتعلّق بمنع استمرار محاكمته في قضايا فساد ورشى، فقد كان ملزَماً بأن يشكّل حكومة «كيفما كان»، فيما حلفاؤه من اليمين المتطرّف والفاشيين والأحزاب الدينية (الحريديم) أدركوا حاجته هذه، فعمدوا إلى الإفراط في مطالبهم.

قبل تنتياهو الابتزاز وخضع له، لتأتي حكومته السادسة عجائبيّة وهجينة وخليطاً من التناقضات ومخالِفة للقوانين والأنظمة التي عمل على تغييرها. فوزير الداخلية، الذي سيكون لاحقاً وزيراً للمالية، متّهم ومسجون في قضايا فساد وتهرب ضريبي وتلقّي رشى، فيما وزير الأمن القومي، المسؤول عن الشرطة وفرض القانون، كان ملاحقاً بتهم حضّ على الكراهية وعلى الإرهاب. أمّا الوزير المسؤول عن الإدارة المدنية في المناطق الفلسطينية المحتلّة، والمعنيّ

**قبل نتنياهو الابتزاز وخضع له. لتأتي حكومته السادسة عجائبية وهجينة وخليطاً من التناقضات ومخالفة للقوانين**

ستظهر حكومة نتنياهو غلبة المصالح الشخصية والقبلية للأفراد والجماعات على حساب «الدولة الجامعة» (أ ف ب)

بكلّ جوانب حياة الفلسطينيين، فهو صاحب رؤية مسيحانية تلمودية تنظر إلى الفلسطينيين وغير اليهود عامة، ككائنات دونية ذات حقوق محدودة، بما فيها الوجود نفسه. هكذا، أثر نتنياهو أولوية بقائه في السلطة رئيساً للوزراء - وإنْ سقطت الحكومة نتيجة تناقضاتها - في الفترات الانتقالية بين العمليات الانتخابية، والتي يتعذّر التقدير ما إنْ كانت ستسفر عن نتائج حاسمة في هذا الاتجاه أو ذاك. هل هذه هي «ورقة الأمان» التي يسعى إليها زعيم «الليكود» بعد التخلّص من المحاكمة بتهم الفساد، ما يعني تغيّر الحال في اليوم الذي يلي، وانتفاء حاجته إلى شركائه؟ سؤالٌ لا يفارق طاولة التقديرات، وإنْ كانت إجابته الآن متعذّرة. وفي الانتظار، يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

- في النصف الأوّل من ولاية الحكومة، سيكون رئيس حزب «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش، وزيراً للمالية ووزيراً في وزارة الأمن التي سيتقاسمها مع رئيس حزب «قوة يهودية»، إيتمار بن غفير. أمّا الحصّة الثالثة في هذه الوزارة فستكون من نصيب يوآف غالانت، من «الليكود». كذلك، جرى تعيين رئيس حزب «شاس»، أرييه درعي، وزيراً للداخلية ووزيراً للصحة. وفي النصف الثاني من ولاية الحكومة، أي بعد عامين، سيحلّ سموتريتش محلّ درعي في «الداخلية»، لكنه سيستمرّ في منصبه في وزارة الأمن وزيراً ثانياً فيها. وفيما سيستمرّ درعي وزيراً للصحة، فهو سيتولّى أيضاً وزارة المالية، التي يتسلّمها من سموتريتش.

- انتزع بن غفير وسموتريتش أجزاء كبيرة من السلطة على الجيش الإسرائيلي ومن وزارة الأمن نفسها. وبينما نُقلت الإدارة المدنية وتنسيق أعمال الحكومة في المناطق المحتلّة (الضفة الغربية) إلى وزير سموتريتش، نُقلت مسؤولية كتائب «حرس الحدود» في الضفة من الجيش إلى بن غفير. كما نُقلت صلاحية تعيين كبير الحاخامات العسكرية إلى الجيش بدلاً من رئيس هيئة الأركان، في حين أصبح جهاز فرض القانون المتعلّق بالمخالفات البيئية والزراعية من نصيب «الأمن القومي» عوضاً عن «البيئة».

- تقسيم الصلاحيات هذا سيكون من شأنه الإضرار بالأمن الإسرائيلي، خصوصاً أن مَن يخرق القوانين، حتى الشكلية منها، بات هو الذي يقرّر ويَحكم وينفّذ في الأراضي المحتلّة. إذ أضحت وحدات من الجيش، تابعة للمنطقة الوسطى بطبيعتها، تتلقّى أوامرها مباشرة من غير الجيش، فيما يجري تعيين المسؤولين في الإدارة المدنية التابعة تقليدياً للمؤسسة العسكرية، من قِبل جهات من خارج هذه الأخيرة.

في بقية الوزارات، عمد نتنياهو إلى إرضاء أقطاب في حزبه، عبر توليفة من شأنها منع الاستقرار المطلوب. إذ سيكون إيلي كوهين وزيراً للخارجية، وإسرائيل كاتس وزيراً للطاقة لمدّة عام، وبعد ذلك سيتبادلان المناصب لمدّة عامين. وفي السنة الرابعة، سيعاودان التبادل لمدّة عام واحد. مع ذلك، سحب نتنياهو من «الخارجية» أقساماً مهمّة، بما من شأنه تقليص قدرتها على رسم وتحقيق سياسة خارجية ناجحة. إذ ثمّة ثلاث جهات ستنافس:

كوهين في العلاقات الخارجية، وهي من حصة رئيس الوزراء، ومستشار الأمن القومي تساحي هنغبي، ووزير الشؤون الإستراتيجية رون ديرمر. أمّا موضوع التعامل مع المقاطعة فسيذهب إلى وزير الشتات، عميحاي شكلي. كما أن صلاحيات أخرى انتُزعت أيضاً من «الخارجية»، وأعطيت لوزير الشؤون الاستراتيجية، رون ديرمر، فيما وزارتا الشتات والأديان ومكاتب وأجهزة الهجرة والاستيعاب، فستشارك «الخارجية» في جزء من الصلاحيات، ما سيحوّلها إلى حقيبة هامشية.

ما تَقدّم عيّنات من مقايضات أقدمَ عليها نتنياهو، ستدفع ثمنها إسرائيل من «أمنها ومصالحها وحوكمتها بناءً على ماسسة قانونية»، فيما المستوطنون سيكونون هم مَن يقرّرون صحّة أو خطأ أفعالهم، أي أن خصم الفلسطينيين المباشر سيكون هو الحكم ومنفّذ الحُكم أيضاً.

**الحدث**

في وقت تتسارع فيه الخطوات السورية – التركية في اتجاه تطبيع العلاقات بين البلدين، بعد قطيعة تجاوزت العقد من الزمن، تبرز في مقابل ذلك معوّقات عديدة، سواء على صعيد إمكانية تنفيذ التفاهمات الأمنية والميدانية، أو على الصعيد السياسي في ظلّ محاولة واشنطن المستمرة تثبيت الخريطة الراهنة التي توفّر لها وجوداً مريحاً في المناطق النفطية السورية. ولئن استطاعت أنقرة إلى الآن «تكييف» الفصائل المعارضة التابعة لها مع المسار الجديد، فإن التحدّي الأبرز أمامها يتمثّل في «هيئة تحرير الشام» التي بدأت مفاوضات معها من أجل فتح طريق «M4»، توازياً مع اتّخاذها خطوات ميدانية للغرض نفسه

# مفاوضات حول «M4»... والجولاني يتطلّع إلى ريف حلب
# أنقرة - «تحرير الشام»: تجاذبات التطبيع مع دمشق

علاء حلبي

تبدو الأرض ممهّدة في الشمال السوري لتطبيق أيّ مخرجات قد تنجم عن العملية التوافقية بين دمشق وأنقرة (أ ف ب)

لقاء شكلي بين وزير الخارجية التركي، مولود تشاويش أوغلو، ومجموعة من وجوه المعارضة بينهم رئيس «الائتلاف» المعارض سالم المسلط، ورئيس «الحكومة السورية المؤقتة» عبد الرحمن مصطفى، ورئيس «هيئة التفاوض» المعارضة في مسار «اللجنة الدستورية» بدر جاموس، شذّد خلاله تشاويش أوغلو على ضرورة منع «التشويش» على المسار السياسي الجديد الذي تفتتحه أنقرة، وهو ما تمّ الامتثال له على الفور، عبر إعلان ممثّلي المعارضة تأييدهم هذا المسار.

وفي وقت تبدو الأرض ممهّدة في الشمال السوري لتطبيق أيّ مخرجات قد تنجم عن العملية التوافقية بين دمشق وأنقرة، يظهر المشهد أكثر تعقيداً إلى حدّ ما في إدلب في الشمال الغربي، حيث تسيطر «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، وتنتشر مجموعة من الفصائل «الجهادية» الأخرى والتي تصنّ مقاتلين من سوريين. وتجلّى جانب من هذا التعقيد في محاولة زعيم «الهيئة»، أبو محمد الجولاني، تصدّر المشهد الميداني، عبر إعلانه رفض المسار التركي، ودعوته الفصائل الأخرى إلى التوحّد بهدف «استمرار القتال». ولئن كانت هذه الدعوة طبيعية في ظلّ إصرار دمشق على إنهاء «الفصائل الجهادية» وعلى رأسها «تحرير الشام»، ما يعني استبعاد رجل «القاعدة» السابق من مسار الحلّ في سوريا، فإنها تمثّل بالنسبة إلى أنقرة تحدّياً ميدانياً يفرض عليها البحث عن مخرج ملائم يبعد عنها خطر مواجهة «فصائل جهادية» كانت - حتى وقت قريب - حليفاً استراتيجياً لها، خصوصاً أن مواجهة كهذه ستضع جيشها المنتشر في إدلب تحت خطر الهجمات من جهة، وتحيي خطر تسرّب «الجهاديين» بشكل غير منضبط إلى الجهة الشمالية من الحدود من جهة أخرى، ما يعني تحوّل التهديدات إلى الأراضي التركية، وهو خطّ أحمر أمني وعسكري بالنسبة إلى تركيا.

على أن ملفّ إدلب يعدّ من بين الملفّات التي لا تحتمل تجاهلاً أو تأجيلاً، بالنظر إلى ما يمثّله من أولوية بالنسبة لدمشق وموسكو، وحتى أنقرة التي تسعى إلى استثمار التقارب مع جارتها اقتصادياً عبر إعادة تفعيل خطوط تصديرها المعطّلة إلى سوريا وعبرها إلى دول الخليج العربية (الترانزيت). ويتطلّب كلّ ذلك تامينياً للطرق الرئيسة، ومن بينها طريق «M4» بفروعه كافة، سواء القسم الذي يقع جزء منه على خطوط التماس مع مواقع انتشار «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) في الشمال الشرقي من سوريا، أو الجزء الغربي منه، الممتدّ من حلب إلى اللاذقية، والذي تسيطر الحكومة السورية على معظمه، باستثناء جيب صغير تنتشر بمحاذاته نقاط عسكرية تركية عدة، إلى جانب مقرّات لـ«هيئة تحرير الشام».

وخلال الأسبوع الماضي، ظهرت تحركات جدّية من قبل الجيش التركي للتمهيد لفتح هذا الجزء من الطريق، عبر عمليات تمشيط مستمرّة لمحاوره، إضافة إلى دفع ثلاثة مقرات تابعة للجولاني إلى الجيش التركي من شمال سوريا، لن يجد المدنيّون طريقاً للعبور إلى تركيا». أمّا عن مشاركة سوريا في محاربة «حزب العمال الكردستاني»، فيرى سرت أنها «ليست واقعية»، وخصوصاً أن النظام في سوريا هو الذي سلّم مفاتيح المناطق الشمالية إلى الكردستاني. وفي المحصّلة، أفقد إردوغان تركيا احترامها من أجل أولويّة الفوز بانتخابات الرئاسة».

**بدا الجولاني يستعدّ للمرحلة المقبلة والتي قد تتضمن الانسحاب من مناطق عدة في ريف إدلب**

الانسحاب من محاذاته. غير أن هذه الإجراءات لن تكون كفيلة وحدها بتأمينه، على الرغم من تعهدات عدة سابقة أطلقها زعيم «تحرير الشام» بالالتزام بمسار «أستانة» ومنع تعرّض الطريق لأي هجمات. إذ تخشى أنقرة، وفق مصادر ميدانية تحدثت إلى «الأخبار»، من شنّ الفصائل «الجهادية» أو عناصر غير منضبطة فيها، هجمات انتقامية على «M4». وكشفت المصادر أن ضباطاً من الجيش والاستخبارات التركيَين عقدوا ثلاثة اجتماعات مع «الهيئة» خلال الأيام القليلة الماضية، مضيفة أن الجولاني أعاد تعهّده بتأمين الطريق، وعدم المساس بالنقاط التركية، في حال عدم التحرّك لممارسة ضغوط على جماعته أو السعي لإنهاء وجودها، متابعة أن الوفد التركي تلقّى مجموعة من الأسئلة التي يريد الجولاني الإجابة عليها، ومن بينها إمكانية إدخاله وجماعته في مسار الحل السياسي، وهي أسئلة لم يتلقَّ زعيم «تحرير الشام»، وفق المصادر، أي ردّ عليها.

وبالتوازي مع تحريك ملفّ إدلب، يبدو أن الجولاني - الذي استبقَ هذه الخطوات بتأسيس موطئ قدم له في ريف حلب الشمالي عبر سيطرته على عفرين - بدأ يستعدّ للمرحلة المقبلة، والتي قد تتضمّن الانسحاب من مناطق عدة في ريف إدلب، على خطوط التماس مع مواقع سيطرة الجيش السوري، مقابل التوسّع أكثر في ريف حلب، حيث تمّ رصد إرسال أسلحة ثقيلة، من بينها الهاون ودبابات، من إدلب إلى ريف حلب، ليجري تسليمها إلى فصائل متحالفة مع زعيم «الهيئة». وأمام تلك التحرّكات، تدور في الأوساط المعارضة نقاشات عدة حول إمكانية إنخراط الجولاني وجماعته في المعارك مع «قسد»، الأمر الذي يتطلب في البداية تشكيل غرفة عمليات موحّدة تجمع كلّ الفصائل، وهو مَنفذ يراه الجولاني، وفق المصادر، مقبولاً؛ كونه يضمن استمرار وجوده وجماعته، خصوصاً أنه اتخذ خلال الأعوام الثلاثة الماضية خطوات واسعة لنفض غبار «القاعدة» عنه، عبر إزالة مظاهر التشدّد عن مناطق سيطرته. ويفتح تمدّد «تحرير الشام» في ريف حلب، سواءً تزامن مع انسحاب من إدلب كاملة أو من بعض المناطق فيها، الباب أمام سيناريوات عدة تنتظر الشمال الشرقي من سوريا، في ظلّ توسيع الولايات المتحدة نشاطها، الذي شكّلت إعادة التموضع في الرقة، وتغذية «قسد» بأسلحة نوعية من مثل مضادات الدروع، والتدريبات على مضادات الطيران، ذروته. وتتقدّم تلك السيناريوات إمكانية انتقال الجولاني إلى المعسكر الأميركي، في ظلّ وجود قنوات اتصال فعلية بينه وبين واشنطن، ظهرت بوضوح خلال عملية اغتيال قياديَين في «داعش» من بينهم زعيم التنظيم السابق الأبرز أبو بكر البغدادي، والذي اغتالته قوة أميركية في منطقة تخضع لسيطرة «تحرير الشام» في ريف إدلب قرب الحدود مع تركيا، وخليفته عبدالله قرداش، الملقّب بأبو إبراهيم الهاشمي القرشي أيضاً.

وإزاء التعقيدات الميدانية العديدة التي تواجه مسار التقارب السوري - التركي، يبدو من المنطقي الحديث عن خطوات هادئة ومتأنية ميدانياً، لا توازي الخطوات السياسية الواسعة التي يتمّ العمل عليها، سواء عبر المحادثات الثنائية السورية - التركية، أو الإقليمية التي انضمّت إليها الإمارات. ومن هنا، فإن الحراك السياسي يظهر أقرب إلى تاسيس لمسار ميداني مؤلّف من سلسلة طويلة من الخطوات، سواءً في ملف إدلب والجماعات «الجهادية»، أو ملفّ الشمال السوري الذي تنتشر فيه فصائل عدة شديدة الولاء لتركيا، أو في شرق الفرات حيث تحاول «قسد» تجذير «الإدارة الذاتية» بدعم من واشنطن، التي ترغب بدورها في إفشال مسار الحلّ الروسي، وإبقاء الخريطة الميدانية والسياسية على حالها الراهنة.

## لا إجماع تركياً على المصالحة:
# استثمار وتشويش

محمد نور الدين

أضافت محاولة المصالحة بين تركيا وسوريا طبقاً آخر على مائدة الخلافات التركية الداخلية. وفي وقت كانت فيه سلطة حزب «العدالة والتنمية» رأس حربة في الصراع مع النظام والدولة في سوريا، كانت المعارضة تقدّم لدمشق سلّة مقترحات للتعاون معها - في حال وصولها إلى السلطة -، في إيجاد حلول لملفّات انسحاب الجيش التركي والداخلين و«التنظيمات الإرهابية»، حتى إن كمال كيليتشدار أوغلو، رئيس «حزب الشعب الجمهوري» المعارض والمرشّح المحتمل لمواجهة الرئيس رجب طيب إردوغان في انتخابات الرئاسة المقبلة، أعرب سابقاً عن استعداده، في حال فوز المعارضة، للقاء الفوري مع الرئيس السوري بشار الأسد لحلّ الخلافات بين البلدين.

لكن، اليوم، وبعد اللقاء الذي جمع وزراء دفاع تركيا وسوريا وروسيا في موسكو، ومع قرب اجتماع وزراء الخارجية، واحتمال عقْد قمة بين إردوغان والأسد برعاية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، باتت المبادرة التركية في مرمى المعارضة من زاويتَين: الأولى، أن التقارب التركي - السوري هو في الأساس مقترح المعارضة، ولولا ضغوطها وإظهار خطورة الملفّ على الأمن القومي والاجتماعي والاقتصادي التركي، لَما كان إردوغان سعى إلى حلّه وتجييره لمصلحته لتعزيز حظوظه في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ والثانية، أن المقاربة هذه لا تثير كثيراً ارتياح المعارضة التي لا تريد للتقارب مع دمشق أن يصبّ في مصلحة إعادة انتخاب إردوغان.

وإذا كان بعض الإعلام الموالي للحزب الحاكم قد أعرب عن دعمه للتقارب مع سوريا، غير أنه ظلّ دعماً حذراً، بل إن غالبيته لا تزال شبه غائبة - في ما يشبه التردّد - عن تأييد الخطوة. ويعمل بعض هذا الإعلام مسبقاً على محاولة تحميل الطرف الآخر، السوري، مسؤولية أيّ تعثّر يمكن أن يحصل، ويريد البعض الآخر أن يحوّل خطوة التقارب إلى فرصة لزرْع الشقاق والشكوك في صفوف محور سوريا وإيران وروسيا. ومن الأمثلة على ذلك، ادّعاء صحيفة «تركيا»، الموالية للسلطة، أن الأسد تعرّض لمحاولتَي اغتيال خلال الشهرَين الأخيرَين على أيدي عناصر داخل الجيش، وأنه كانت هناك محاولة عسكرية لإطاحته، لكنه قام بتصفية العديد من الجنرالات في الجيش السوري. والأكثر إثارة، أن مَن يقف وراء هذه المحاولات، تقول الصحيفة، هما الولايات المتحدة وإيران اللتان تعارضان التطبيع مع النظام السوري.

وتنبري صحيفة «جمهورييت»، بقلم محمد علي غولر، بتفنيد مزاعم الصحيفة، قائلة إنه إذا كانت الولايات المتحدة معارضة للتطبيع وأعلنت ذلك رسمياً على لسان الناطق باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، فكيف يمكن إيران أن تعارض التطبيع، وهي أحد أطراف مسار أستانا، المنصّة التي تعمل منذ سنوات على التقريب بين دمشق وأنقرة؟ ووفق غولر، فإنه «أمر مؤسف أن تتحدّث الصحيفة عن معارضة إيرانية للتقارب بين تركيا وسوريا»، إذ إن دعم طهران لدمشق «ساعدها على مقاومة الهجمة الأطلسية، فيما يشكّل تغيير تركيا موقفها واتّخاذها جانب التوافق مع الأسد مصلحة إيرانية خالصة». لذا، فإن «اتهامها بالاعتراض هو أوّلاً غير صحيح، وثانياً محاولة لتلغيم مسار التقارب».

**يعمل بعض الإعلام مسبقاً على محاولة تحميل الطرف الآخر، السوري، مسؤولية أيّ تعثّر يمكن أن يحصل**

وفي صحيفة «قرار» القريبة من أحمد داود أوغلو وعلي باباجان، رفيقَي إردوغان السابقَين ومعارضيه الحاليَين، يشكّك عثمان سرت بعملية التقارب بين أنقرة ودمشق، ذلك أن «أحداً لا يعارض عملية التقارب بين البلدَين، لكن أن يكون إردوغان هو الذي يقودها فهو أشبه بكفيّة تناول الزيادي، لا بعملية الأكل نفسها». وبحسب الكاتب، «ليست هناك أيّ سبب لإقناع اللاجئين في تركيا بالعودة إلى سوريا، فحتى الذين هناك يعانون من الأزمة الاقتصادية. وليس هناك ما يضمن أنه إذا انسحب البلد، وتعمل على تخريب مسار التقارب، لكن تركيا مصمّمة على مواجهة الإرهاب، ولذلك تريد مواصلة العمل لمواجهة كل هؤلاء المعرقلين».

لا تزال غالبية وسائل الإعلام الموعودة للسلطة مترددة إزاء تأييد خطوة التطبيع مع دمشق (أ ف ب)

أمّا مليح الذين أوك، فيرى، في صحيفة «صباح»، أن «مشكلة اللاجئين تضغط على تركيا، ولكن قطار العودة قد بدأ. فتسارع وتيرة المصالحة مع دمشق وحديث إردوغان عن قرب اللقاء على مستوى عال يؤشّران إلى أن عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم ستتسارع في الأسابيع المقبلة». وفي الإطار نفسه، تتناول دينيز كيليسلي أوغلو، في صحيفة «حريييت»، موقف المعارضة السورية من مسار التطبيع، وتقول إن الأخيرة «تنظر بقلق وارتباك إلى العملية لأنها تتسارع جدّاً». وتضيف الكاتبة إنه «على الرغم من تطمين وزير الخارجية، مولود تشاووش أوغلو، بأن أيّ حلّ لن يكون رغماً عن المعارضة، فإن هذه الأخيرة تطالب الحكومة التركية بمواصلة دعمها ودعم حقوق الشعب السوري»، فيما تنقل عن «رئيس الحكومة المؤقتة»، عبد الرحمن مصطفى، قوله إنه لا يَتوقّع نتائج من المحادثات التركية مع دمشق.

فوض مئات الآلاف من اليمنيين، قيادة «أنصار الله»، اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات لرفع الحصار (أ ف ب)

اليمن

# حشود صنعاء الشعبية: رسائل «مكمّلة» إلى «التحالف»

صنعاء - رشيد الحداد

تمضي صنعاء في تشديد رسائلها على مسار الحرب والسلام، مستندةً إلى تأييد شعبي واسع، ومستهدفةً إنهاء تسويف التحالف السعودي في الاستجابة لمطالبها التي نقلها الوفد العُماني أواخر الشهر الماضي، والتي يغذّيها إصرار الجانب الأميركي على فرض رؤيته التي تضمن استمرار إمدادات الطاقة فحسب. وفوّض مئات الآلاف من اليمنيين، عبر مشاركتهم في مسيرات شعبية حاشدة شهدتها العاصمة صنعاء و12 محافظة أخرى الجمعة تحت شعار «الحصار حرب»، قيادة حركة «أنصار الله» اتخاذ ما تراه مناسباً من خيارات وإجراءات لرفع الحصار المفروض على اليمن منذ ثماني سنوات.

وسيكون من شأن هذا التحرّك الشعبي، والذي تزامن مع نشاط دبلوماسي إقليمي ودولي، تعزيز موقف وفد صنعاء المفاوض الرافض لأيّ حلول جزئية، ولا سيما بعدما تحوّلت الهدنة إلى وسيلة لاختراق جبهتها الداخلية، وفي الوقت نفسه تجنيب المصالح السعودية والإماراتية المزيد من الضربات. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر مطّلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن إحدى الرسائل التي حُمِّلت للوفد العُماني إثر زيارته العاصمة اليمنية أواخر الشهر الماضي، مفادها أن «أمن إمدادات النفط السعودي والشركات النفطية في السعودية والإمارات وسلامتها مرهونان بوقف العدوان بشكل كلّي ورفع الحصار من دون مماطلة وتسويف». وفي السياق نفسه، قالت مصادر في حكومة «الإنقاذ»، لـ«الأخبار»، إن «مسيرة الحصار حرب» تعدّ آخر رسالة تُقدّم إلى تحالف العدوان، لافتة إلى أن «الشعب اليمني أعلن رفضه في أكثر من 14 ساحة وميدان لأي سلام يستثني الحصار، ولأيّ هدنة لا يقبل فيها العدوان مطالب الشعب اليمني الإنسانية الملحّة التي لا يمكن المساومة عليها». من جهته، رأى عضو المكتب السياسي لـ«أنصار الله»، علي القحوم، في تغريدة، أن المشاركة الواسعة في مسيرات يوم الجمعة الفائت «تمثّل تفويضاً لكسر الحصار وإنهاء الوجود الأجنبي والردّ على أي تصعيد بحسم». وأضاف إن «المشاركة الشعبية الكبيرة في المسيرة أظهرت مدى التلاحم والوعي في ميزان المعركة، وأهمية الدعم الشعبي المستمر للمعركة الشاملة حتى استعادة الحقوق والاستقلال والسيادة».

في هذا السياق، كشفت مصادر دبلوماسية مقرّبة من الرياض، في حديث إلى «الأخبار»، أن «التحالف» وافق على صرف رواتب موظفي الدولة وفق الكشوفات المتّفق عليها للعام 2014، بشرط إعلان صنعاء وقفاً كلّياً لإطلاق النار في مختلف أرجاء البلاد، موضحة أن «ذلك الشرط جاء كحلّ وسط بين إصرار أنصار الله على صرف رواتب جميع الموظفين المدنيين والعسكريين، ورفض الحكومة (في عدن) صرف المرتبات للعسكريين». غير أن صنعاء رأت أن الطرح المتقدّم «يعكس رغبة أميركية - بريطانية في الإبقاء على الحصار كورقة ضغط على اليمنيين، بالإضافة إلى أنه يشرعن بقاء القوات الأجنبية الموجودة في جنوب البلاد وفي جزيرة ميون في باب المندب، ووضعته في إطار «المحاولة المكشوفة لإبقاء الوصاية السعودية على اليمن خلال العقود القادمة».

**«أنصار الله»: مسيرات يوم الجمعة الفائت «تمثّل تفويضاً لكسر الحصار»**

الكرة اللبنانية

# الأنصار يبتعد مستغلاً «سلبية» قمة النجمة والعهد

انطلقت المرحلة السداسية من الدوري اللبناني لكرة القدم حيث أقيمت مباريات الأسبوع الأول الذي شهد تعزيز الصدارة الأنصار بفوز كبير على الغازية. وتألق التضامن صور والإخاء الأهلي عاليه وطرابلس، في وقت انتهت قمة الأسبوع بين النجمة والعهد بتعادل سلبي غير مرضٍ للفريقين

عبد القادر سعد

كان فريق الأنصار الفائز الوحيد والأكبر في الأسبوع الأول من سداسية الأندية الأوائل في الدوري اللبناني لكرة القدم. فاز الأنصار برباعية نظيفة على الشباب الغازية في حين تعادل شباب الساحل والبرج 1-1 في افتتاح الأسبوع والنجمة مع العهد 0-0 في ختامه.

في سداسية الأندية الأواخر كان فريقا التضامن صور وطرابلس نجمي الأسبوع الأول. فالصوريون فازوا على الحكمة 2-0 بتشكيلة محلية، في حين أسقط طرابلس الصفاء على ملعبه وبصفوف منقوصة بعد طرد حارس طرابلس محمد طه. هذا لا يقلل من النتيجة المهمة التي حققها الإخاء الأهلي عاليه بفوزه على السلام زغرتا 2-1، لكن أهمية فوز التضامن وطرابلس كان أكبر نظراً للظروف التي أحاطت بكل مباراة.

الأنظار كانت متابعة للفرق الـ12 من دون استثناء في الأسبوع الأول من السداسية لمعرفة تأثير وحضور التغييرات التي قامت بها معظم الفرق سواء على صعيد اللاعبين الأجانب أو المحليين وحتى في ما يتعلّق بالإدارة الفنية لبعض الفرق. فالمرحلة المنتظمة ونظامها الفني الناجح على صعيد قسمة رصيد الأندية من النقاط على إثنين أفرز جدول ترتيب متقارباً بين الفرق سواء في سداسية الأوائل أو الأندية الأواخر.

لا شك أن مباراة النجمة والعهد على ملعب جونيه كانت محط الاهتمام الأكبر من المتابعين. هذه القمة المبكرة انتهت بالتعادل السلبي. قمة شهدت كل ما يطلبه المتابعون في مباراة كرة قدم باستثناء الأهداف. لم يكن ينقص اللقاء سوى أن تهتز الشباك وهو أمرٌ لم يحصل لسببين رئيسيين. الأول تألق حارس النجمة علي السبع في التصدي للعديد من الكرات النجماوية الخطرة خصوصاً للمهاجم الإستكلندي لي إروين أو لقائد الدفاع نور منصور. السبب الثاني أن النجماويين سيطروا في معظم فترات المباراة، لكن الفرص الخطرة كانت للعهد. هذا لا يعني أن النجمة لم يطرق باب الحارس مهدي خليل، لكن معظم الكرات كانت من نوعين: إما تلك السهلة التي تعامل معها خليل بنجاح، أو تلك التي تاهت عن المرمى والتي كان بطل معظمها لاعب النجمة خليل بدر الذي لم يكن موفقاً في اللقاء وأهدر على فريقه العديد من الفرص التي كان من الممكن أن تترجم إلى أهداف لو تعامل معها بدر بطريقة مختلفة. كثيرون كانوا ينتظرون كيف سيظهر النجمة ولاعبوه الأجانب الجدد بقيادة المدرب البرتغالي الجديد باولو ميندز إلى جانب الوافد الجديد كريم أبو زيد.

لا شك أن النجمة ظهر بصورة مختلفة كلياً عن تلك التي كان عليها في المرحلة المنتظمة وحتى في المباراة مع التضامن صور في كأس لبنان. بدا الفريق في مستوى عالٍ وبأسلوب لعب أقلّ للملعب أمام العهداويين لكن بطريقة بعيدة من اللجوء إلى الدفاع وتشتيت الكرات. على العكس كان النجمة حاضراً بقوة عبر لاعبيه الأجانب الذين ظهروا بصورة جيدة وخصوصاً الثنائي جيرفينيو وبالبتا في الشوط الأول، في حين كان أبو زيد نجم الوافدين الجدد اجنبياً ومحلياً بعد المباراة الكبيرة التي قدمها على مدى دقائق المباراة قبل خروجه في الدقيقة 92. بدا أبو زيد أنه الصفقة الأنجح، إلى جانب المدرب ميندز الذي ورغم الفترة القصيرة التي تسلم فيها التدريب إلا أن بعض البصمات الفنية بدت جلية رغم أنه من المبكر الحكم على ميندز وادائه مع النجمة.

> كان طرابلس والتضامن نجمي الأسبوع الأول من سداسية الدوري اللبناني

وإذا كان كثيرون ينتظرون النجمة وتغييراته، فإن كثراً أيضاً كانوا ينتظرون العهد وصفقة الإسكتلندي لي إروين الأعلى هذا الموسم. قدّم المهاجم الإسكتلندي نفسه إلى الجمهور اللبناني بطريقة جيدة جداً. فأظهر قدرات ولمسات توحي بأن صفقة العهد ناجحة حتى لو لم ينجح في هزّ الشباك. فإروين كان مصدر الخطر الرئيسي على العهد، ولولا تألّق الحارس علي السبع لكان إروين قد خرج بثلاثة أهداف على الأقل. الغاني العائد عيسى يعقوبو شارك في الشوط الثاني، وأيضاً قدم نفسه بصورة ممتازة. فدخوله في وسط الملعب كان «ضربة معلّم» من المدرب باسم مرمر حيث قلب الموازين وسحب البساط من تحت الثنائي باليتا وأبو زيد. فالسيطرة النجماوية تراجعت لكن من دون أن تختفي، ولعب يعقوبو دوراً مميزاً في تعديل كفة خط الوسط، مستغلاً هبوط لياقة أبو زيد المتوقعة حيث أنه لم يلعب منذ فترة طويلة إلى جانب انضمامه المتأخّر إلى النجمة.

انتهت القمة بالتعادل السلبي، وهي نتيجة قد يكون النجماويون راضين عنها أكثر من العهداويين. ليس بسبب تفوق العهد في المباراة، لكن لكون النجمة شهد تغييرات كبيرة بعكس العهد، بالتالي خروجه متعادلاً معه يعتبر مكسباً بالحسابات الفنية حتى لو لم يكن ذلك بحسابات أرقام جدول الترتيب. هذا الترتيب الذي لم يشهد تغييراً على صعيد أعلاه بعد فوز الأنصار على الغازية 4-0 على ملعب بحمدون في مباراة شهدت هاتريك للسنغالي الحاج مالك في ظرف عشرين دقيقة (53، 56، 73) وهدف لنادر مطر (84) وركلة جزاء ضائعة لحسام اللواتي (40). فوز الأنصار المريح جاء في الشوط الثاني بعد أن عانى في الشوط الأول أمام خصم جنوبي عنيد قدم نصف مباراة ممتازة قبل أن يتراجع في الشوط الثاني.

فوز الأنصار سمح له بتعزيز صدارته بـ17 نقطة بعد تعادل وصيفه شباب الساحل 1-1 مع البرج، فأصبح رصيد الساحل 14 نقطة وبقي ثانياً في حين أصبح رصيد البرج 13 نقطة وبقي خامساً.

فالترتيب لم يتغير بسبب تعادل العهد والنجمة اللذين بقيا في المركزين الثالث والرابع برصيد 13 نقطة لكل منهما.

في القسم الآخر من الدوري، كان الصفاء يتراجع عن الصدارة بعد خسارته المدوية أمام ضيفه طرابلس 1-2 حيث استحق الشمالليون الفوز، في لقاء لعبه الطرابلسيون منقوصين منذ الدقيقة 15 بعد طرد حارسهم محمد طه. تقدم طرابلس عبر الكونغولي موغبايا في الدقيقة 13، وعادل الصفاء عبر ديارا في الدقيقة 50 من الشوط الأول. وفي الشوط الثاني كان الصفاء قريباً من التقدم، لكن الهدف جاء في الجهة المقابلة عبر محمد مقصود في الدقيقة 70. نتيجة جمّدت رصيد الصفاء عند خمس نقاط في المركز الرابع، وعززت رصيد طرابلس إلى ثمانية نقاط في المركز الثالث.

الصفاء خسر الصدارة لمصلحة التضامن صور الذي انتزعها بفوزه المهم على الحكمة بهدفين سجلهما عدنان سلوم في الدقيقتين 35 و72 ليصبح رصيد التضامن 8 نقاط وبتشكيلة لبنانية بالكامل مع غياب العنصر الأجنبي بعكس الحكمة الذي أصبح خامساً برصيد 4 نقاط.

ترتيب سداسي والأندية الأواخر شهد أيضاً تقدم الإخاء الأهلي عاليه إلى المركز الثاني برصيد سبع نقاط وتراجع السلام زغرتا إلى المركز الأخير بأربع نقاط. سيناريو تحقق بعد فوز الإخاء الأهلي عاليه 2-1 على ملعب بحمدون، حيث سجل الأهداف علي حيدر والإسباني البخاندرو سانشيز للإخاء الأهلي عاليه في الدقيقتين 10 و50، والبرازيلي جيرونيمو لوبيز للسلام في الدقيقة 64.

لم ينقص مباراة النجمة والعهد سوى تسجيل أهداف (طلال سلمان)



خليجي 25

# مواجهة عراقيّة سعوديّة... الخسارة ممنوعة

يصطدم المنتخب العراقي مساء اليوم (الساعة 18:15) بنظيره السعودي على استاد البصرة الدولي ضمن منافسات المجموعة الأولى لخليجي 25 المتواصلة حتى التاسع عشر من الشهر الجاري. ويدخل منتخب العراق هذه المواجهة بنقطة واحدة من تعادل سلبي مخيب أمام عمان في مباراتهما الافتتاحية، في حين يمتلك المنتخب السعودي ثلاث نقاط من فوزه على اليمن بثنائية نظيفة. ويسعى المنتخب السعودي إلى تحقيق فوزه الثاني توالياً، وحجز مقعده في نصف نهائي كأس الخليج.

ومع أن الأخضر يشارك في البطولة بالمنتخب الرديف، إلا أنه ترك انطباعاً جيداً، بعد الأداء الذي قدّمه في مباراته الماضية. في المقابل، يطمح منتخب العراق الذي قدّم مباراة جيدة أمام عمان في تحقيق فوزه الأول، ولا سيما أنه يلعب على أرضه وأمام جماهيره، فضلاً عن مشاركته بالعناصر الأساسيين.

التقى المنتخبان 8 مرات في البطولة، انتهت خمس منها لحساب «أسود الرافدين» واثنتان للأخضر السعودي وواحدة بالتعادل الإيجابي (1-1). وأعتبر قائد المنتخب العراقي الحارس جلال حسن المواجهة ضد السعودية ومهما كانت طبيعة تشكيلة وقائمة المنتخب الأخير، الأبرز في المجموعة وكذلك على مستوى البطولة وما ستسفر عنه من نتيجة ستكون مؤثّرة تماماً على مسار الطرفين.

تعادل العراق مع عمان سلبياً في المباراة الافتتاحية

من جهته اعتبر المدير الفني للمنتخب السعودي سعد الشهري أن «منتخبه يخوض مباراة تنطوي على الكثير من الأهمية بالنسبة إلى رحلة الأخضر السعودي في البطولة وأنه يدرك تماماً ماذا تعني بالنسبة إلى الطرفين، مؤكداً أن ما سيقدّمه اللاعبون سيختلف عمّا أظهره المنتخب أمام اليمن في المباراة الأولى».

وفي المباراة الثانية (الساعة 15:15 بتوقيت بيروت)، سيكون المنتخب العماني مرشحاً لتخطي نظيره اليمني وتحقيق فوزه الأول في المجموعة الأولى.

وبدأت عمان البطولة بتعادل سلبي مع العراق، وهو ما اعتبره مدربها الكرواتي برانكو إيفانكوفيتش إيجابياً، وقال في هذا الصدد: «بغضّ النظر عن النتيجة السلبية، إلا أن الحضور استمتع بالمواجهة، ونجحنا في تحقيق نقطة ثمينة ستكون بداية مشوارنا نحو التأهل إلى نصف النهائي». وبإمكان إيفانكوفيتش الاعتماد على خدمات المهاجم صلاح البحيائي بعدما غاب عن المباراة الأولى بسبب الإصابة، في حين قد يفتقد المدافع أمجد الحارثي الذي لم يكمل لقاء العراق لتعرضه لالتواء طفيف في الكاحل.

من جهة أخرى، لم تكن بداية اليمن إيجابية بعد الخسارة أمام السعودية التي تلعب بالصف الثاني (صفر-2). وتعرض المدرب التشيكي ميروسلاف سكوب لانتقادات واسعة في اليمن بعدما شبّه الإمكانات الفنية لمنتخبي اليمن والسعودية بأنها «أشبه بالمقارنة بين (عربة) توك توك و(سيارة) مرسيدس».

ودافع سكوب عن نفسه بالقول: «لن أعد بأيّ شيء، ونحن لم نفز بمباراة واحدة في تاريخ البطولة».

والجدير ذكره أنه في منافسات الجولة الأولى من المجموعة الثانية فازت البحرين على الإمارات (2-1) وقطر على الكويت (2-0). وتلعب غداً الإمارات مع الكويت وقطر مع البحرين.

(الأخبار)

## استراحة

### كلمات متقاطعة 4214

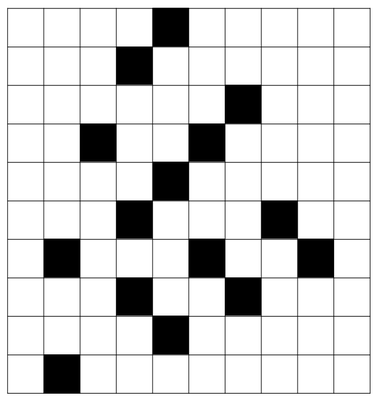

**افقيا**

1- جزيرة ايطالية – من الطيور – 2- عاصمة أوروبية – سلم ووفاق – 3- بعل – اسكافي بالعامية – 4- أقوم مقام الغائب – الة موسيقية – نزل وهبط – 5- لاعب كرة برازيلي راحل – جمعوا وضموا – 6- أكل – غاية وحاجة – استعمل المحدلة – 7- حرف نصب – غرق في العنق ينتفخ عند الغضب – 8- وثب الحيوان صعوداً – عبودية – كشف الأمر – 9- عائلة فنان لبناني – أزلي سرمدي – 10- من الفاكهة

**عمودياً**

1- مدينة مغربية – 2- اله الجمال والخصب عند الفنيقيين – حديد يُغلق به الباب – 3- عاصمة أفريقية – بحر روسي – 4- اله – تصريح يُعلن للجمهور – متشابهان – 5- يضعف ويرق – من الحيوانات – ريح طيبة – 6- صاحبة زوجة أبي سفيان وأم معاوية – آلة نفخ – 7- قطران او زفت – للتعريف – 8- دولة عربية – مستورة عن الأنظار – 9- الكفر والنكران – ما يتعارض مع الأمور – 10- قاموس لغوي للمعلم بطرس البستاني

حلول الشبكة السابقة

**افقيا**

1- عمق – الحَ – ري – 2- مرسال – صليل – 3- رنّ – سكر نبات – 4- كيوي – ندس – 5- دبل – بغل – ي ي – 6- يرمق – ايك – 7- اواصر – تنك – 8- بست – سدر – ال – 9- يهبون – قرم – 10- خام – موز – يا

**عمودياً**

1- عمرو دياب – 2- مرّن – بروسيا – 3- قس – كلماتهم – 4- أسي – قص – 5- الكوب – رسوم – 6- ريغا – دنو – 7- حصن – ليتر – 8- لبن – كن – 9- ريادي – كاري – 10- يلتسين – لما

### sudoku 4214

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | | 4 | | | | | |
| 4 | | 9 | 8 | 2 | | | 3 | |
| | | 8 | 1 | 3 | | | | 9 |
| 9 | 4 | 1 | | 5 | | | | 6 |
| | 2 | 5 | 7 | | | | 1 | |
| | | | 9 | | | 3 | | 5 |
| | | | | | 8 | | 7 | |
| | 9 | | | 7 | | 8 | | |
| | | 6 | 3 | | 2 | | | 1 |

**شروط اللعبة**

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

**حل الشبكة 4213**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | 1 | 5 | 7 | 3 | 8 | 6 | 2 | 4 |
| 4 | 7 | 3 | 6 | 2 | 1 | 9 | 8 | 5 |
| 6 | 2 | 8 | 9 | 5 | 4 | 7 | 3 | 1 |
| 2 | 9 | 6 | 5 | 4 | 7 | 8 | 1 | 3 |
| 1 | 5 | 7 | 3 | 8 | 9 | 2 | 4 | 6 |
| 3 | 8 | 4 | 1 | 6 | 2 | 5 | 7 | 9 |
| 8 | 6 | 1 | 2 | 9 | 3 | 4 | 5 | 7 |
| 7 | 4 | 9 | 8 | 1 | 5 | 3 | 6 | 2 |
| 5 | 3 | 2 | 4 | 7 | 6 | 1 | 9 | 8 |

**مشاهير 4214**

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

رئيس وزراء إيراني بعد سقوط الشاه (1908-1995). سعى الى تأسيس ديموقراطية إسلامية قومية مع حكومة موالية لسياسة السوق الإقتصادية الحرة لكنه فشل

9+6+8+4+7+1+10 = جاذبية كبيرة ■ 7+2+4+3 = رخيص الثمن ■ 5+11 = حبوب القهوة

حل الشبكة الماضية: **كيم هيون جونغ**

إعداد
نعوم مسعود

الكرة الصفراء

## «أستراليا المفتوحة» تخسر أوساكا

أكّد منظمو بطولة أستراليا المفتوحة لكرة المضرب أن اليابانية نأومي أوساكا المصنّفة أولى عالمياً سابقاً، ستغيب عن البطولة التي تعتبر أولى البطولات الأربع الكبرى ضمن الـ«غراند سلام» في كرة المضرب. ولم يذكر المنظمون على حساب البطولة على تويتر سبب انسحاب أوساكا التي توّجت بطلة مرتين في ملبورن، واكتفوا بتغريدة: «سنفتقدها في بطولة أستراليا (2023)».

وفي غيابها مُنح مكانها إلى الأوكرانية دايانا ياستريمسكا. ولم تخض أوساكا أي مباراة منذ أيلول الماضي، وأشارت تقارير صحافية الأسبوع الماضي أنه على الرغم من تواجد اسمها في قائمة اللاعبات المشاركات في البطولة الأسترالية، فإن الاتحاد الأسترالي في كرة المضرب لا يعرف مكان تواجدها. أما مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بأوساكا فأشارت بأنها ستسافر إلى أوروبا برفقة مغني الراب الأميركي كورداي.

ويشكل غياب أوساكا ضربة لبطولة أستراليا المفتوحة لا سيما بعد إعلان الإسباني كارلوس الكاراس المصنف أو عالمياً انسحابه أيضاً يوم الجمعة الفائت لعدم تعافيه من إصابة عضلية في فخذه أبعدته عن أواخر العام الماضي. وتغيب أيضاً الأميركية فينوس وليامس بداعي الإصابة في دورة أوكلاند الأسبوع الماضي بعد أن وجهت إليها بطاقة دعوة للمشاركة.

## ديوكوفيتش يحرز لقبه الـ92

أحرز الصربي نوفاك ديوكوفيتش لقب بطل دورة أديلايد الأسترالية في كرة المضرب بفوزه على الأميركي سيباستيان كوردا 7-6 (10/8) و7-6 (7/3) و6-4 أمس الأحد في مباراة ماراتونية استمرت 3 ساعات و9 دقائق. واللقب هو الثاني والتسعون لديوكوفيتش في مسيرته التي تضم 21 لقباً كبيراً «غرانس سلام». وتابع ديوكوفيتش، رصيده الرائع منذ أيلول الفائت، محققاً فوزه الـ23 مقابل خسارة واحدة.

وكان ديوكوفيتش يخوض أول دورة رسمية في أستراليا منذ ترحيله قبل انطلاق منافسات بطولة أستراليا المفتوحة، أولى بطولات الغراند سلام، العام الماضي بسبب عدم تلقيه اللقاح المضاد لفيروس كورونا. وبعدما صدر قرار بعدم دخوله البلاد لمدة 3 أعوام، تم رفع العقوبة في تشرين الثاني الماضي، وسيشارك بالتالي في بطولة أستراليا المفتوحة التي تنطلق في 16 الحالي وتوج بلقبها 9 مرات.

(أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت عبير يوهان البعيني وكيلة نلي عارف شيا لمورثها حمود سليمان شيا سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 5265 شارون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

سينما

# «باردو» يُعيد إينياريتو إلى المكسيك: رحلة سوريالية ملؤها النرجسيّة

**شفيق طبارة**

مشاهدة «باردو: توثيق مزيّف لحفنة حقائق»، الذي يُشير عنوانه إلى هذا الفضاء الذي يتم إنشاؤه بين خيال الحدث والحدث نفسه، يعني الانغماس في تيار جارف متغيّر من اللاوعي حيث الوقت مائع، لا يكترث للماضي أو الحاضر أو المستقبل، كما لا يابه من أين يبدأ أو أين ينتهي. «باردو» من الأفلام التي تريد من المشاهد أن يرافق المخرج ليضيع في هذه الضخامة السينمائية من الأحلام والتأملات

> يقدم الفيلم نظرة عامة على المكسيك في حقبات تاريخية مختلفة

واستكشاف مأزق الحياة، ليس بطريقة عقلانية بل عاطفية. الشريط حالة ذهنية، تماماً مثل الحياة، يهدف، بمعنى ما، إلى جعل الأفكار ملموسة وحقيقية، لأنها الشيء الوحيد القادر على النجاة من الموت، كما يقول مخرجه اليخاندرو غونزاليس إينياريتو. فيلمه السابع، لا معنى ملموساً له. هو يجد معناه في هذا التجوال بين الشكوك ومخاوف العقل البشري، يسافر بحرية وغير مقيد بأي شعور ملموس. يتحول الفيلم باستمرار كما لو كان بحد ذاته حلماً، عنصراً مرناً، مجموعة من الذكريات والأحلام والرغبات، أدركت أو لم تدرك طريقها. يبدو، في بعض الأحيان، مزعجاً، سطحياً، غير محسوب بعمق ولكنه قوي بلا شك. قد يكون مربكاً، ولكنه في الوقت عينه يشرح نفسه. هو سيرة ذاتية مليئة بالأكاذيب البيضاء، تخريب ذاكرة، قصة هذيان رجل يتذكر بلداً لم يعد موجوداً. «باردو» متفاوت للغاية، وغير ناجح، قاس وخطير وممل، يحتوي على سيرة المخرج الزائفة. فيلم يُحب ويُكره بالقدر نفسه، لديه الكثير ليقوله ويعرضه، ومع ذلك سيكون رقيقاً جداً ومنتفخاً للغاية. مفرط في كل شيء، يتم فيه محو الحدود بين الخيال والواقع مراراً وتكراراً.

«باردو» ليس رحلة حنين بسيطة إلى عالم إينياريتو الداخلي الحميم، بل يعكس فيه المخرج مجموعة حقائق وتأملات ذاتية، بينما يصنع سجلاً زائفاً لذاكرته الثقافية والشخصية. يصرح إينياريتو بكل شيء، يكشف إيمانه بأن الحياة ليست سوى طي النسيان، وأن الواقع هو مجرد ذكرى زائفة يتلاعب بها خيال المرء. وهكذا، يصبح كل شيء خاطئاً ولكنه حقيقي في عقولنا. هذه الـ extravaganza الفيلينية، المعطوفة على جموح سورنتينو الإيطالي، وصلت إلى المكسيك، وجاء دور إينياريتو ليصنعها، لكنه ضاع بها ومعها بفيلم طنان، مبهر في بعض الأحيان، لا يصل إلى طموحه ومشكلته الكبيرة هي حقيقة عرض لفيلمه الجديد، ما يعني أنه يجب مواجهة ماضيه. سيلفيريو، رجل في ارتياب تام بسبب وضعه كمهاجر (هو ليس هنا ولا هناك)، هاجمته متلازمة المحتال التي تمنعه من الاستمتاع بالنجاح، هو الآنا المتغيرة لإينياريتو. يبدأ البحث عن معنى لوجوده، حيث يتعين عليه أن يتصالح مع ماضيه ويصبح على دراية بهويته، ولكنّ الواقع من حوله يواصل الانهيار ويصبح الحلم والخيال والحقيقة غير واضحة. يشرع سيلفيريو في رحلة مصيرية، من دون أن يعرف إلى أين ستقوده، تشمل تاريخ المكسيك ووسائل الإعلام والفن والأسرة والأصدقاء والعمل وطبعاً الموت. يحول إينياريتو هذه الفرضية، ليس فقط إلى انعكاس شخصي وحميم، لكن إلى رحلة بدون وجهة واضحة مع مجموعة من الشظايا تذهب في كل الاتجاهات. شيئاً فشيئاً تلتقي لتطلق العنان لاعتراف بالآلام الخاصة والجماعية. يروي إينياريتو قصته، ولكن أيضاً ما يتخيله عنها، ما يريد منها، ما يأخذ منها ومن ذاكرته. أحد أعظم مشاهد الفيلم، يتمثل في غرق سيلفيريو في مكسيكو سيتي كما لو كان يسبح بها، يتذكرها ويعيد بناء ذاكرتها، هذا المخرج الوثائقي الذي يستحضر البلد الذي ولد فيه، يأخذ لحظة من إعادة البناء المعقد للماضي، ليس فقط من أجل المعاناة بل لفهم قيمة الهوية كجزء من شيء أكثر تعقيداً. ويفعل إينياريتو الشيء نفسه لذلك. «باردو» تجربة محفوفة بالمخاطر، سواء بالطريقة التي قدمها بها المخرج أو بمعنى احتضان حياته كسلسلة من القطع المتفرقة، كتطبيق عملي بدائي للذاكرة. لذلك يعتبر الفيلم تجربة بارعة تفقد صلابتها في كثير من النقاط.

صنع العديد من المخرجين أفلاماً مثل هذه، ليس فقط فيلليني وبيرغمان وسورنتينو، لكن أيضاً يوب فوس ومرات عديدة وودي آلن وآخرون بأساليب متنوعة. لذلك كوننا أمام مخرج طموح مثل إينياريتو، هذا النوع من الأفلام هو مقامرة يُحتمل فيها الوقوع في الإفراط والادعاء والسخرية، وهذا لا بأس به إذا عرف المخرج كيف يعود ويمسك بأطراف فيلمه لكيلا يضيع، وهذا ما لم يفعله المكسيكي. هناك أوقات كان يمكن فيها للفيلم أن ينتهي بدون مشكلات، ولكن طوله المفرط (نحو ثلاث ساعات) خلق الكثير من الأبواب الذي دخل فيها الفيلم وخرج منها، تساءل عنها، شك بها، سقط فيها، أخطاها وضاع وعاد للبحث عن باب ومخرج ثان.

يتكون الفيلم من مجموعة متنوعة من اللقطات التي يتم تجميعها معاً لتشكيل فسيفساء، ولكن لا تنتج عنها صورة واضحة. الفيلم طموح، طموح المخرج الذي يريد كل شيء وبفهم بكل شيء، يحدد تاريخ المكسيك بأكمله قبل وصول الإسبان حتى الاستعمار الأميركي. يفسر معنى الحياة والموت والأبوة والسينما مروراً بإدانة الفقر والعنف وكوارث الهجرة والإم الشهرة. يقدم الفيلم نظرة عامة على الأمة المكسيكية، في أوقات وبطرق مختلفة. يتطرق الفيلم إلى حرب 1846 – 1848 مع الولايات المتحدة، والغزو الإسباني والإبادة الجماعية للسكان الأصليين، تهريب المخدرات والطبقية. يروي «باردو» الحياة من خلال الموت، ويصوّر انعدام الأمن لدى الإنسان، إحساسه المستمر بالنقص، شعوره الكاثوليكي بالذنب، علاقته بوالديه وكذلك بالنجاح. يحرق على التفكير في قضايا مثل النجاح، حيث يتم تصويره على أنه خيبة أمل وواحة صغيرة وسط مجتمع استهلاكي. يقدم الفكاهة والاستهزاء بالنفس كدواء لآلام الموت هو الحقيقة الوحيدة المؤكدة، الخوف والذنب كخبز يومي في حياة الإنسان. لذلك ينتهي الأمر بالفيلم مثقلاً بالمواضيع والهموم وبإينياريتو نفسه الذي يحتاج إظهار عبقريته في كل لقطة، في كل حركة كاميرا منمقة، في كل حوار، في كل وميض عاطفي. الفيلم الذي يصرخ بالحرية، ينتهي به المطاف مسجوناً في الانغماس الذاتي الذي يفرضه عليه خالقه.

يلف إينياريتو كل هذه المفاهيم المجردة بمهاراته الفنية السينمائية المعتادة. لقد تفوق مصمم الإنتاج أوجينيو كاباليرو على نفسه حقاً، وكاميرا داريوس خوندجي هي رقصة حرة وسائلة، مراقبة دائمة للأحداث، تسبب جنباً إلى جنب مع العدسات المستخدمة تشوهاً تماماً كالأحلام التي هي مفاتيح الحقيقة والوهم، ينتج عنها تعايش الإضاءة والمناظر في صور مذهلة عالية الجودة. فيلم مليء بالموسيقى الرائعة وتصميم الصوت (نيكولا بيكير)، نادراً ما تم استخدام أغنية Let's Dance لديفيد بوي بشكل أكثر إثارة للإعجاب. العيب الفني الوحيد هو عمل الـCGI، الذي هو ضعيف جداً في بعض الأحيان، خاصة في مشهد الطفل الذي يخرج من الرحم، ومشهد رأس سيلفيريو البالغ الذي يوضع على جسم طفل، الذي هو مزعج في أحسن الأحوال ومخيف في أسوأ الأحوال. مع ذلك، لا يمكن لأحد أن ينكر أنّ إينياريتو صاحب رؤية. على الرغم من الإفراط في استخدام هذه الكلمة في الفيلم، لا يمكن أن تكون أكثر ملاءمة هنا. «باردو» مبدع بصرياً وصوتياً بلا رحمة، يتدفق إبداعاً لا مثيل له من إينياريتو، وإن كان لا يصيب الهدف أحياناً، لكن لا يسعنا إلا الإعجاب بالبناء العام للفيلم. لا بقين في الفيلم بأكمله، هو لا يقترح أبداً خيطاً مشتركاً واضحاً، لأنه إشارة إلى الأحلام والفانتازيا، تلك التي يصعب علينا عدّها وتوحيد أجزائها. لكن بسبب طول مدة الفيلم، ينتهي الأمر بالعديد من هذه العناصر المجازية بالعودة للحصول على تفسيرات والتفاعل من جديد مع بعضها. هذا الأمر يمكن أن يكون إيجابياً وله فائدة كبيرة، لكنه في الفيلم نتجت عنه سوريالية واقعية سحرية مفككة وبسيطة. مع هذا التكرار، نجد أن سيلفيريو شخصية غير موصوفة إلى حد ما، لم نعرفه تماماً وهذه مشكلة لأننا سنمضي ما يقرب من ثلاث ساعات في معالجة علاقاته الشخصية، شكوكه ومعاناته الوجودية. للمرة الأولى، نرى مخرج «بيرمان» (2014) و«أمريس بيروس» (2000) غير امن، خائفاً إلى حدّ ما وقلقاً بشأن ما سيقولونه ضده. لذلك قبل أن نصل إلى منتصف الفيلم، نجد أنفسنا أمام مشهد يتجادل فيه بطل الفيلم مع صديق قديم هو الآن مقدم تلفزيوني ناجح. هذا الحوار مهم للغاية، لأنه يقول تقريباً إنّ كل شيء سيء في الفيلم حتى تلك اللحظة. تكريس مشهد لانتقاد الفيلم الذي نشاهده، هو عرض غريب بدل على انعدام الأمن عند مخرج أقل ما قيل عنه بأنه عظيم. هناك الكثير من اللغط في «باردو» حول لا شيء، لكنه عمل محترم ولو أنه رحلة غرور مليئة بالتناقضات من قبل مخرج حقق كل شيء ومع ذلك لا يعرف حقاً ما يريده. «باردو» رحلة نرجسية أكثر من كونه فيلماً يسأل فيه المخرج نفسه بشكل أساسي أو على الأقل يشكك في بعض استنتاجاته. هو ليس مثالياً بأي حال من الأحوال، وفي أسوأ أحواله يمكن أن يكون مغروراً مبالغاً فيه وحتى طنانا. ولكن يمكن للفيلم في النهاية أن يقدم تجربة مرضية، ولو كنت تشعر في الرغبة في شد حنجرة المخرج في بعض الأحيان. في «باردو»، يتألق إينياريتو، ويتعب كثيراً ويؤكد أسلوبه الشخصي ويتدين الكثير من فيلليني. فيلمه عشوائي، خلق فوضى جميلة تعد واحدة من أكثر أعماله غير الناضجة، وربما لهذا السبب بالذات يمكن أن يكون أحد أكثر أعماله التي لا تُنسى.

Bardo, False Chronicle of a Handful of Truths
على نتفليكس

رُعب

# «بيرل» تاي ويست: مُقاربة كلاسيكيّة مُغرقة في الميلودراما

**أحمد الخطيب**

تجاوز النوعيّة Genre أصبح خاصيّة شائعة في أفلام الرعب، فالقالب السائد الموجّه نحو تيمة معينة؛ أضحى نموذجاً قديماً بالنسبة إلى السينمائيين الجدد، يصلُح للتوظيف داخل إطار الإشارات والتلميحات كتحيّة لصورٍ كلاسيكية شاركت في خلق إرث سينمائي وأسهمتْ في ما نحن عليه الآن. لذا من الطبيعي أن تأخذ سينما الرُّعب نمطاً درامياً وميلودرامياً يجعل البعض يتردد في توصيفها بالرُّعب. لقد تهاوى اليقين الكلاسيكي للنوعيّة، وتقلّصت الحدود بين الأجناس السينمائية، لتنزع السينما نحو مساحة كبرى من الارتباك، كتأثير ما بعد حداثي؛ يُضيف أكثر لها من الناحية الإبداعية، ويوفر مساحة كبرى للتجريب بدون معايير صارمة أو نمط نموذجي للمُنتج الإبداعي، ما يُبرر تحقيق أفلام رُعب تميل إلى استحداث الرؤى واستكشاف مساحات جديدة.

فيلم «الأبرياء» (2021) لإسكيل فوغت؛ الذي يؤسس لنموذج طفل شرير داخل حيّز خوارقي، وMen لأليكس غارلاند، وWatcher لكلوي أوكونو، وفيلما تاي ويست «أكس» و«بيرل» (2022)... كلّها أفلام تنشد التجديد، شكلاً وموضوعاً، حتى على مستوى التقنيّة الحكائيّة، فإدماج الثّقل الدرامي يمنح التجربة القدرة على تجاوز النوعيّة.

بعد «أكس»، فيلمه الأوّل في ثلاثيّة الرعب المُخطط إتمامها قريباً جداً، يعود تاي ويست بفيلمه الثاني «بيرل» (يُمثّل بادئة Prequel الثُّلاثيّة) الذي يتدفق زمنياً من حقبة تقليدية ومُحافظة في نمطها الاجتماعي خصوصاً الريفي، نظراً إلى أسباب عديدة تتعلّق بالحرب العالميّة الأولى وافتقاد الأطراف المُتعاركة للنظام الاجتماعي الصحّي إثر خسارة الأيادي العاملة في الحرب، بالإضافة إلى انخفاض جودة الحياة وهشاشة الحالة الاقتصاديّة في الولايات المُتحدة، واجتياح الإنفلونزا الإسبانيّة للعالم في ذاك الوقت.

تنطلق السرديّة من عام 1918، وتكتسي بظروفٍ تاريخيّة تمنحها قيمة اجتماعيّة وتطبع شخصيّاتها بمسحة كلاسيكيّة واضحة؛ تتأرجح بين بلاهة الريف المُحبة كما في شخصيّة بيرل (ميا غوث)، وفظاظة حرب مُرعبة؛ مُشرّبة بقسوة الواقع السياسي والاجتماعي كما في شخصيّة الأم روث (تاندي رايت). ورغم صخب وعشوائيّة الحقبة الزمنيّة؛ كمساحة مُجمّعة لعدّة وقائع عالميّة تتسم بالاضطراب والفوضى؛ يأتي «بيرل» أكثر سكوناً ورتابة، لانحصار السرديّة بحيّز مكاني، يؤطر الشخصيّة الرئيسية من منظور ضيّق، ولا يحاول فتح خطوط سرديّة جانبيّة. يُركّز على نموذج فردي داخل مساحة اجتماعيّة ضئيلة، ويحاول التعاطي معه في ظل العوامل والخصائص البيئية والاجتماعيّة للحقبة التاريخيّة. يطوّر لدى الشخصية هوساً بالفرار، والانعتاق من العادات والروتين اليومي. إذاً، يمثّل المكان سجناً للتطلّعات المُستقبلية، لأنه يشمل داخله نظاماً اجتماعياً مُرسّخاً لا يملك مقوّمات تحقيق طموحات بيرل، فيتحوّل النمط الاجتماعي والخاصيّة المكانيّة تدريجاً إلى الخصم الأول في القصّة، الغريم الأساسي التي تسعى الشخصيّة لهزيمته والتحرر من محدوديّته.

في فيلمه الثاني، يتعرّض المُخرج لشبيهة «بيرل»، في طور ينزع لعنفوان وجموح فكري وجنسي مُقارنة بالحقبةُ الزمنيّة. يصوّر تاي شخصيته الرئيسيّة في وضعيّة حالة، مُتمرّدة داخلياً، لكنها مُقيّدة بالجو العام والحالة الحرجة للمزرعة والأسرة. عليها أن تتعاطى ـ قسراً ـ مع مأساة اجتماعيّة وأُسريّة حادة، فوالدها مقعد (ماثيو سندرلاند)، ووالدتها تُجبرها على رعايته لأنها تعتني بالمنزل والمزرعة. لا تشعُر بيرل بالترابط الأسري، بل ترى أنّ النسق الاجتماعي يحبسها داخل فروض الولاء لمنظومة لا تتسق مع أحلامها بالرقص داخل الأفلام، بالإضافة إلى توجّه زوجها هاورد (أليستير سيويل) إلى الحرب منذ سنوات، ما يُحرّك الحاجة الجنسيّة في أطُر متطرّفة اجتماعياً ونفسياً.

كُل هذه العوامل تُشكّل وعي بيرل بعالمها، وتدفعها إلى محاولات للفرار من عالمها الضيّق إلى عالم أكثر إشعاعاً، حيث تُراقب النساء يرقصن في الغُرفة المُظلمة، بحركات مُنتظمة على إيقاع موسيقي يضبُط الأيادي والأرجُل، يُثير دبيب أقدامهن في نفسها الأحلام الورديّة، التي تتبدى من بعيد غير منطقيّة وكئابة. بيد أنها في حضرة الأفلام الاستعراضيّة تتشبّع بأشباح الحُلم الهُلاميّة. إذاً فما يُرسّخه المُجتمع، تُزيحه السينما بخيوط الضوء السحريّة، إنها المادة الخام لبناء وتغذية الأحلام.

تلتصق الكاميرا بجسد المُمثلة، ولا تتحرّك السرديّة إلا بفعل ترتكبه بيرل، لا يجد المُشاهد أمامه إلا التعاطي مع البطلة ورُبما التوحّد معها، ولكن انحصار الفيلم بشخصيّة واحدة، أضعف السرديّة وجعلها أكثر هشاشة، حتى مع المُحاكاة الكلاسيكيّة والأداء المُميز الذي قدّمته ميا غوث. حضورها الطاغي لم يشفع للمُخرج صُنعه لشخصيّاتٍ مجوّفة، بلا تاريخ ولا حاضر، حتى إنّ عامل العرض في السينما The Projectionist (ديفيد كورينسويت) يُعرّف بمهنته، لا يُسهم إلا في مهمّة مُحدّدة، ما يحوّل الشخصيات إلى نماذج كاريكاتورية في بعض أوقات الفيلم.

لا تتوقّف عمليّة الربط على الشخصيّة الرئيسيّة التي تأخذ الأسباب التي حوّلت بيرل من شخصيّة ساذجة تتعاطى مع الحياة من منطق حالم يبتعد عن الواقع بمسافة، زوجها الغائب، وأمها القاسية، ووالدها المقعد... كُلّها مُقدّمات لفشل اجتماعي وتطرّف في الأفعال، لكن بغضّ النظر عن قوّة الأداء وكثافة المونولوغ وقوّته، فهو على المستوى البصري لم يكن ذا قيمة، يُمكن حذفه بدون ضياع المعنى العام أو إفشال السرديّة. فضّل ويست أن يصنع ذروة أدبيّة، مُكاشفة كلاميّة تُفقِد السرديّة الكثير من تماسكها، لأنها تتعاطى مع المُشاهد مُباشرة، كالأطعمة الجاهزة. لا تحتاج إلى مجهود لصناعتها، فهي تأتي مُعلّبة ومُهيّأة للأكل. بخلاف ذلك، نجح المُخرج في خلق مُناخ من التوجّس، وتصوير مشاهد تقطيع مُميّزة، إلى جانب ميله إلى الدراما أكثر من مشاهد الرعب العمياء، بالإضافة إلى مجهود المُمثلة في ارتداء الشخصيّة بمنهجيّة كلاسيكيّة، سواء في حركتها أو في طريقة كلامها، حتى في أسلوب رقصها أمام اللجنة في الكنيسة. هذه الأشياء تجعل من الفيلم مقبولاً، ولكنه بالطبع أقل من «أكس» الفيلم الأول في السلسلة. يذكر هنا أنّ كلا الفيلمين صُوّرا في مزرعة داخل نيوزيلندا خلال جائحة كورونا. صُوّر «أكس» أولاً. وعندما وجد الطاقم نفسه مُلزماً بالمكوث، قرّر تصوير الفيلم الثاني «بيرل» كبادئة ومُكمّل للفيلم الأول.

مشهد من فيلم Pearl

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 9 كانون الثاني 2023 العدد 4819

رحيل

# «أصعب فراق» يا «أبو وديع»

مع ابنه الراحل وديع

**وسام كنعان**

ربّما لأنه احترف صوغ المزاج، بطريقة لا يقدر عليها أحد مثله، أثقل عليه القدر الحزن بشكل لا يستحقه! لعلّ ذلك هو الاختصار الممكن، لتوصيف ما جرى تاريخياً مع المطرب السوري الأبرز في تاريخ بلاده: جورج وسوف أغدقت عليه الحياة شهرةً، ونجومية، ومالاً، وسطوة، وحضوراً، ومحبّة عامرة في قلوب الناس، لم تتمكّن حتى الظروف القاهرة من انتزاعها أو حتى زعزعتها. لكنّ الحياة كانت تعطيه بيد، وتسحب منه بيد أخرى. هكذا، جارت عليه بقسوة بالغة، وتفنّنت بضربه تحت الحزام، وصولاً إلى ابتلائه عام 2000 بمرض نادر في وركه لا يصيب إلا المتقدّمين في السن. لكن النتيجة كانت أن حققت العملية التي أجريت له في فلوريدا نجاحاً كبيراً، وسقطت التنبؤات الطبية حول صعوبة مشيه بعدها. وصل إلى مطار بيروت، ومشى على قدميه وسط حفاوة واستقبال جماهيري حاشد، ربّما يكون غير مسبوق في تاريخ الغناء العربي الحديث. وفي 20 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2011، نجا من الموت المحتّم، بعدما أصابته جلطة دماغية في يعفور قرب دمشق، نُقل على إثرها إلى المركز الطبي التابع للجامعة الأميركية في بيروت. حينها، صرّح لنا أحد الأطباء الذي أشرفوا على إسعافه من دمشق إلى بيروت بأنه عاد إلى الحياة بمعجزة حقيقية!

عموماً كلّ ما حدث مع «الوسّوف» خلال مشواره من ملمّات ونوائب، يبقى في كفّة لا تتجاوز وزن ريشة، مقارنة بالضربة التي مني بها قبل أيّام، وستكون كفّة هذا المصاب الجلل، راجحةً بالحزن مدى الحياة، بعدما خطف الموت ابنه البكر وديع وسّوف. أما السبب فهو تفاقم حالته الصحية وتعرّضه لنزيف حاد بعد عملية جراحية خضع لها قبل أيام. وديع هو الابن البكر الذي تمنّى صاحب «أصعب فراق» أن يرتبط اسمه به، وبالفعل ناداه الجمهور وحيّاه في كل المسارح والمحافل بـ «أبو وديع» مع تصفيقات ضبطت و«دوزنت» هذا التشجيع، وأحالته لماركة وسمت كلّ إطلالاته ولقاءاته المباشرة مع الجمهور! ولن يكون خافياً على أحد، خصوصاً إذا كان أباً، شكل وجوهر العلاقة بين أي رجل وابنه البكر، فكيف إذا كان صديقه ورفيق أيّامه وأقرب الناس إليه مثلما كان وديع لأبيه؟!

ولأنّه لطالما كان «سلطان الطرب» استثنائياً، سرعان ما استحالت مواقع السوشال ميديا، خيمة عزاء افتراضية، تسيّجه بالتعاطف وتبعث له طاقة إنسانية عالية، أو ترد الجميل لمن رافق أحزان محبّيه وأفراحهم، وكان شريك يومياتهم بصوته ومنجزه الفني، بينما تسابقت عدسات بعض المنصات الإعلامية إلى مكان العزاء في الأشرفية في بيروت، بطريقة مؤذية. فما الذي يفيد بأن تضع ميكروفوناً وكاميرا بوجه أشخاص مكلومين وتسألهم عن مشاعرهم في لحظات مهيبة لا تنفع معها جلبة الإعلام!

عموماً أتمّت مراسم التشييع أمس الأحد ويستكمل العزاء في بلد «الوسوف» الأصلي الكفرون (محافظة طرطوس)، مدينة الشجر العالي والهواء النقي، حيث أهلها يعاملونه مثل «قدّيس» ينسجون الحكايات عن كرمه، وعن عطائه الروايات المسبوكة بخيوط الدهشة! هناك كانت بدايات «أبو وديع»، وبها يلوذ، كلّما ضاقت به الحياة، كيف لا ومن خشبات مسارحها المدرسية بدأ في الـ 13 من عمره؟ ثم شقت القافلة طريقها نحو الشهرة الساطعة، من دون أن يتمكّن أحد من التكهّن إلى أين ستمضي، وإلى أي حد ستكون طريقها وعرة، أو محفوفة بالمخاطر، حتى أتى اليقين فكذّب كل الشكوك!

## على بالي

**أسعد أبو خليك**

أتابع كتابات سمير عطاالله منذ أن كنت صبياً وكان يكتب في جريدة «النهار». هو عنصر من فريق جنّده غسان تويني في جهاز دعاية يميني يذمّ الشيوعيّة والتقدميّة ويبخّر طغاة الخليج والغرب. طبعاً، تغيّرت وجهة سياسات عطاالله بحكم التغيّرات في سياسات الخليج. أذكره مادحاً لصدّام حسين وهاجياً له، كما أذكره هاجياً للسادات وأصبح مادحاً له بعدما قرّر طغاة الخليج أنّ السادات كان صائباً في إذعانه لإسرائيل. وهو يكتب زاوية يوميّة في «الشرق الأوسط»، وترد فيها أخطاء تاريخيّة. كتب في مقالة «حفلة التيس» قبل يوميْن أن الروس أخذوا جمجمة هتلر ولم يعلنوا ذلك إلا قبل أشهر. هذا غير صحيح، طبعاً. عرض الروس في عام 2000 عظمة قالوا إنّها لهتلر لكن فحوصات مخبريّة أثبتت أن العظمة هي لامرأة. لكن ما أثار حنقي قبل أيّام مقالة له بعنوان «أعوام تمضي ولا تموت» وفيها الذمّ المعهود ضد الشيوعيّة. لا يزال ذم الشيوعيّة وذمّ عبد الناصر تجارة رابحة للبنانيّين في عواميد صحف الأمراء والشيوخ. عطاالله يواظب في مهمته تلك. يقول عرضاً إنّ ضحايا الشيوعيّة بلغ عددهم ما بين 150 مليوناً و200 مليون بشري. هذا غير صحيح، طبعاً. تعداد ضحايا الشيوعيّة من قبل الرجعية الغربيّة ليس علماً: بدأت عمليّة التضليل بالكتاب الفرنسي «الكتاب الأسود عن الشيوعيّة» وفيه قدّر المؤلّفون عدد ضحايا الشيوعيّة بـ 100 مليون. تنصّل مؤلّفان للكتاب في ما بعد من الرقم وقبلا رقماً يراوح بين 65 و93 مليوناً. لكنّ التعداد باطل لأنّه يحصر ضحايا النازية فقط بـ 25 مليوناً. أي أنّ إحصاء عدد ضحايا النازيّة يحمّل ستالين المسؤولية عن قتل الروس في الحرب العالمية الثانية حيث سقط 20 مليون سوفياتي. سولجنستين الرجعي القروسطي خمّن ضحايا ستالين بـ60 مليوناً، لكن ضحايا حملة التطهير الستاليني لم تقتل ملايين. وضحايا مجاعة أوكرانيا في الثلاثينيّات مثلاً تُحتسب من ضمن ضحايا الشيوعية كما ضحايا الحروب الأهلية في الصين وروسيا مع أنّ الغرب ضالع في كل هذه الحروب الوحشية. سمير عطاالله لم يرضَ بالبروباغندا الغربيّة اليمينية فضرب الرقم (غير الصحيح) باثنيْن.

# المفكرة

**بحثاً عن «النحن»**

■ بالتعاون مع جمعية «السبيل»، يدعو «نادي لكلّ الناس» غداً الثلاثاء لحضور فيلم «بيت اتنين تلاتة» (79 د) لربى عطية في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو، يليه حوار مع المخرجة. في هذا الشريط التسجيلي، محاولة لاستعادة لحظة ما قبل الهزيمة وقبل تفكّك المجموعة وخسارة الإحساس بـ «النحن». تحاول ربى استحضار ذاكرة أمّها التي شكلت ذاكرتها في رحلة ممزّقة بين ثلاثة بيوت كان كلّ منها سيصنع لها حياة لم تتم. الأم وجدت «نحنها» الجديدة، أو لم تضعها أبداً، فيما تتطوّر رحلة الابنة لتبحث لنفسها عن مساحة آمنة في الغربة. (الصورة: من الفيلم)

**عرض فيلم : غداً الثلاثاء . الساعة السابعة مساءً . «مكتبة بلدية بيروت العامة» (مونو . الأشرفية). للاستعلام: 01/203026**

**«أفلامنا»: عودة إلى 2022**

■ قبل تدشين العام الجديد بدورة جديدة من برمجة العروض، ترغب «أفلامنا» بتخصيص برمجة كانون الثاني (يناير) 2022 للإضاءة على بعض ما قدّمته خلال السنة المنصرمة. في هذا الإطار، توفّر المنصة الإلكترونية لغاية 11 من الشهر الحالي فيلمَي «إخوان» (25 د ـ الصورة) للتونسية مريم جوبور و«حديقة أمل» (32 د) لناديا شهاب المولودة لأبوين من العراق واليمن. يتميّز الشريط الأوّل الذي رُشّح لجائزة الأوسكار، بصوره السينمائيّة المذهلة وبمناظره الطبيعيّة الخلّابة بالإضافة إلى ملامح ممثّليه الحادّة. يقدّم نظرة دقيقة إلى التنوع في العالمين العربيّ والإسلاميّ ويواظب على المقابلة والتنقّل بين ديناميّات حبّ الأمّ من جهة ومقاربة الأب الأكثر انضباطاً من جهة أخرى. أما الثاني، فيتمحور حول زوجين من أصول تركمانية عاشا سوياً حياة طويلة في شمال العراق. عندما تقرّر «أمل» إعادة ترميم المنزل بعد عقد من الحروب، ينسحب «مصطفى» إلى الحديقة، ليستكشف هناك النظرة الفضولية لحفيدته وعدسة كاميرتها.

**فيلما «إخوان» و«حديقة أمل» لغاية بعد غدٍ الأربعاء على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)**

**الأسرة محور المجتمع**

■ يدعو «مركز سكن للإرشاد الأسري»، غداً الثلاثاء إلى حضور فعاليات إطلاق «ملتقى سكن لمجتمع بمحورية الأسرة». النشاط الذي تحتضنه قاعة «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» (السان تيريز)، تتخلّله كلمات لكلّ من: وزير الثقافة القاضي محمد وسام المرتضى الذي يرعى الحدث، ومديرة «مركز سكن للإرشاد الأسري» أميرة برغل، ومدير «معهد المعارف» الشيخ شفيق جرادي (الصورة)، ورئيسة «مؤسسات الإمام الصدر» رباب الصدر، والمستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان السيّد كميل باقر زاده. أما عريفة الاحتفال فهي زينب اسماعيل.

***إطلاق «ملتقى سكن لمجتمع بمحورية الأسرة»: غداً الثلاثاء . الساعة الثالثة بعد الظهر . قاعة «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» (مجمّع المجتبى . السان تيريز . بيروت).**

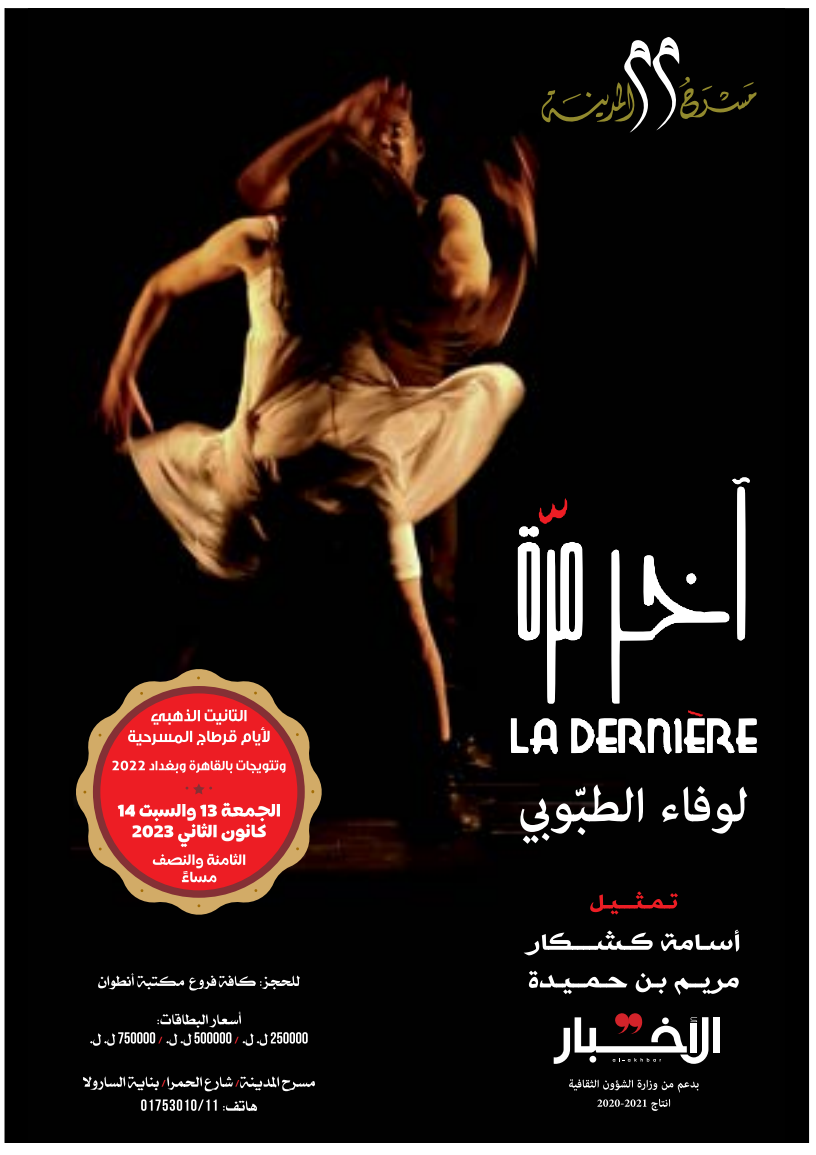


الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 9 كانون الثاني 2023 العدد 222
Lundi 9 Janvier 2023 no222

الأخبار

# رأس المال

## في العدد

**03-02**
محمد وهبة
**وهم النموّ ومزاعم «التهريب»**

**04**
علي الزين
**مراكمة الفشل في النقل المشترك**

**05**
زياد حافظ
**الوحدة، منافعها وإمكاناتها**

**07**
علي عوّاد
**«مشنكورة» لتحويل الأموال في أفريقيا**

**08**
مايكل هادسون
**العالم بحاجة إلى تجاوز الدولار**

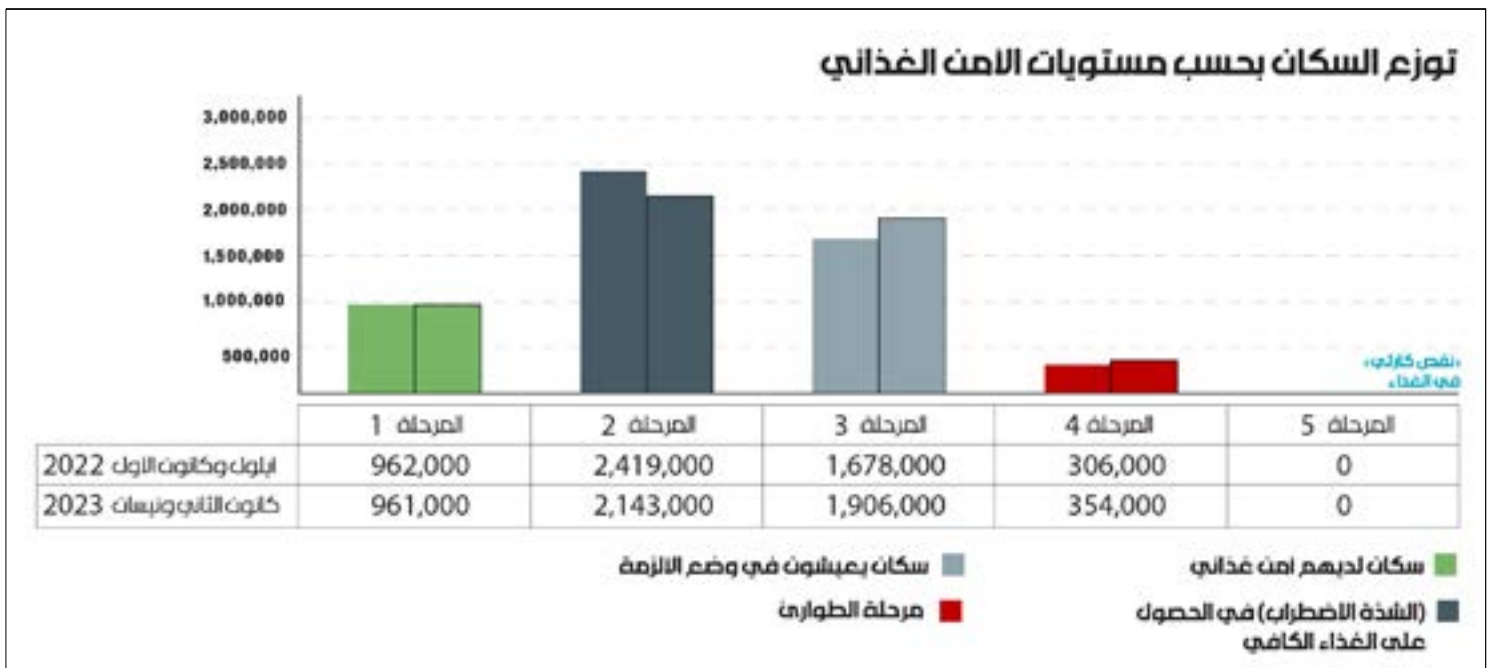


| | المرحلة 1 | المرحلة 2 | المرحلة 3 | المرحلة 4 | المرحلة 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| ايلول وكانون الاول 2022 | 962,000 | 2,419,000 | 1,678,000 | 306,000 | 0 |
| كانون الثاني ونيسان 2023 | 961,000 | 2,143,000 | 1,906,000 | 354,000 | 0 |

## توزّع اللبنانيين الذين يعيشون في انعدام الأمن الغذائي في الأقضية

| القضاء | (ايلول - كانون الاول 2022) | (كانون الثاني - نيسان 2023) |
|---|---|---|
| عكار | 55% | 65% |
| بعلبك | 50% | 60% |
| الهرمل | 50% | 57% |
| المنية الضنية | 50% | 55% |
| البقاع الغربي | 46% | 50% |
| صور | 45% | 50% |
| طرابلس | 45% | 50% |
| راشيا | 44% | 50% |
| عاليه | 40% | 45% |
| زحلة | 40% | 45% |
| صيدا | 40% | 40% |
| بنت جبيل | 35% | 40% |
| بعبدا | 35% | 40% |

| القضاء | (ايلول - كانون الاول 2022) | (كانون الثاني - نيسان 2023) |
|---|---|---|
| النبطية | 35% | 39% |
| حاصبيا | 35% | 38% |
| مرجعيون | 34% | 35% |
| بيروت | 30% | 21% |
| كسروان | 15% | 19% |
| البترون | 15% | 15% |
| الكورة | 15% | 15% |
| الشوف | 15% | 15% |
| المتن | 15% | 15% |
| جزين | 15% | 15% |
| جبيل | 15% | 15% |
| بشرّي | 14% | 15% |

المصدر: التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي

# 37% محرومون من الغذاء

**ما معنى أن يكون أكثر من ثلث المقيمين في لبنان تحيط بهم مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟ هذا يعني أن لا قدرة لديهم للحصول على كفايتهم من الغذاء. مداخيلهم لم تعد تكفي لتغطية حاجاتهم. قلقون من الجوع والمرض. إنهم المحرومون المنسيّون الذين لا نراهم عند معاينة حالة التكيّف الظاهرة في الشارع**

فيما يتركز الحديث عن تكيّف المجتمع مع الأزمة، تشير تقديرات تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) إلى أن أكثر من 1,98 مليون مقيم في لبنان يعانون انعداماً في الأمن الغذائي، أي أكثر من ثلث المقيمين. وهذا يعني أن قسماً كبيراً من الطبقة الوسطى سُحق تحت أعباء الأزمة وتآكل المداخيل والثروة، وأن طبقات المجتمع تتجمّع أكثر فأكثر في طبقتين إحداهما قادرة على التعايش مع الأزمة بشكل شبه طبيعي، والثانية تعاني من مخاطر عالية على الأمن الغذائي. هذه الأخيرة هي أسوأ أنواع المخاطر مقارنة مع سائر الحاجات الأساسية للأفراد، كالنقل والسكن والطاقة والصحة والتعليم وغيرها. فمعاناة 37% من المقيمين (باعتبار أن عدد المقيمين يبلغ 5,8 مليون) هي بمثابة إنذار بأن نتائج الأزمة أصبحت كارثية على المدى المتوسط والبعيد، علماً بأن مناطق الأطراف والأرياف هي الأكثر تضرراً مثل عكار وبعلبك والهرمل والمنية الضنية حيث تتخطّى نسبة السكان الذين يعيشون أزمة في الأمن الغذائي 50%، حتى أنها تبلغ في عكار 55%.

استمرار هذه الأوضاع، مع عدم وجود أي طروحات جديّة، سواء من الحكومة أو من المصرف المركزي، لمواجهة ما أصاب الاقتصاد اللبناني، هو مؤشر على أن انعدام الأمن الغذائي قابل للزيادة والانتشار قريباً. وبحسب تقرير (IPC)، فإن عدد الذين يعانون من أزمة غذائية سيرتفع من 1,98 مليون شخص إلى نحو 2,26 مليون بين شهرَي كانون الثاني ونيسان 2023، أي 42% من السكّان. يفترض التقرير أن سعر الصرف سيكون قد بلغ 50 ألف ليرة لكل دولار بحلول شباط المقبل، وأن مؤشّر الأسعار الاستهلاكية سيرتفع بنسبة 50% بحلول شهر نيسان. لكن هذه الافتراضات قد تكون محافظة، علماً بأن مصرف لبنان، بقيادة حاكمه، قد ضخّ في السّوق في الأشهر الماضية تريليونات الليرات التي أضيفت إلى الكتلة النقدية في التداول، حتى بلغت أخيراً في نهاية السنة الماضية نحو 80 تريليون ليرة.

ماذا يعني ذلك؟ منذ بداية الأزمة، كان واضحاً أن الترابط بين الكتلة النقدية في التداول وسعر صرف الدولار في السوق الموازية وطيد جداً. لذا، من الطبيعي أن ارتفاع الكتلة النقدية إلى 80 تريليون ليرة، أي بعدما أصبحت نحو ضعف ما كانت عليه في أيلول الماضي، ستدفع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات الأساسية ومنها الغذاء المسعّر بالدولار النقدي، وبالتالي ستزداد أعباء الأمن الغذائي على المقيمين.

العوامل التي دفعت وضع الأمن الغذائي إلى هذه الحالة واضحة. أهمّها انخفاض القدرة الشرائية لدى الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، بعد تدهور قيمة العملة بشكل كبير. هذا الأمر تسبب بارتفاع أسعار السلع الغذائية التي شهدت منذ عام 2019 حتى شهر تشرين الثاني الماضي ارتفاعاً بنسبة 6483%. في المقابل فإن الأزمة الاقتصادية التي تمثّلت بانكماش الناتج المحلّي من أكثر من 51 مليار دولار إلى 14 ملياراً (هذا الرقم بحسب تقرير للبنك الدولي، إلا أن الأخير عدّل تقديراته وخفّض سعر الصرف وأشياء أخرى ليصبح الناتج المقدر 23,3 مليار دولار) أدّت إلى إقفال جزء كبير من المؤسّسات التي كانت توفّر فرص عمل للقوى العاملة المقيمة. انعكس ذلك ارتفاعاً في معدل البطالة من نحو 11% قبل بداية الأزمة إلى نحو 30% في عام 2022. فقدان هذه الوظائف يعني أن عدداً كبيراً من الأسر قد فقد مصدر دخله، ما يزيد من احتمالات وقوعهم في أزمة أمن غذائي.

المناطق الأكثر تضرراً بانعدام الأمن الغذائي هي، بطبيعة الحال، مناطق الأطراف. هذه المناطق المنسية من الدّولة، والتي لم تحظَ باهتمام الحكومات المتعاقبة، وقفت في وجه الأزمة وحيدة من دون أي مساعدة. في حين كانت الفوارق بين هذه المناطق ومناطق الداخل كبيرة، بسبب تركّز رأس المال في هذه الأخيرة، خصوصاً في العاصمة، أتت الأزمة لتوسّع الهوة وتضع الأطراف في أوضاع سيئة.

لا يمكن الحديث عن استقرار الأمن الغذائي في البلد من دون معالجة أصل المشكلة. من انهيار سعر الصرف إلى فقدان الوظائف إلى ارتفاع الأسعار. كل هذه الأمور هي مظاهر للمشكلة البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني. وسياسات الترقيع التي اعتمدها أصحاب القرار في السنوات الثلاث الماضية، لن توقف التدهور في وضع الأمن الغذائي في البلد. مع مرور الوقت، ستتسع قاعدة الطبقة المسحوقة، وستُعاني هذه الطبقة ممّا هو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي، في حين يُروّج أن التكيّف مع الأزمة أصبح واقعاً.

مقال

# وهم النموّ ومزاعم «التهريب»

**النظرة الاولى إلى حجم الاستيراد في عام 2022، تشي بأن الأزمة انقضت. لكنّ انقشاع الصورة يتطلب تحليلاً أكثر عمقاً من النتائج الحسابية السريعة، بالإضافة إلى عزل السرديات التي يطغى عليها البُعد السياسي، ومقاربة تستند إلى وقائع وسياسات منفّذة. فالاستيراد ليس معياراً للنموّ الاقتصادي، والخلط بين «إعادة التصدير إلى سوريا» وبين «التهريب إلى سوريا» هو أمر ينمّ عن جهل بالنتائج المترتبة على كل مسار منهما. أما المقاربة التي تستند إلى الأحجام والحسابات بعيداً من السياسات المنفّذة والوقائع المتحقّقة فلن تكون سوى مجرّد وهم وخداع**

محمد وهبة

على مدى سنوات الأزمة الأخيرة، كانت هناك سياسة عامة واحدة سائدة. فقد كان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بصفته «قائداً مؤتمناً» من قوى السلطة السياسية، وحاكماً باسم السلطة النقدية التي هيمنت منذ عقود على السياسات الاقتصادية، يقود الأزمة من خلال آلية واحدة هي: «التضخّم». تضخّم الأسعار، يعني أولاً سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ثم تليه باقي أسعار السلع والخدمات. كلما ارتفعت الأسعار أصبح مصرف لبنان قادراً على المراوغة أكثر لتأجيل الخسائر. وهذا يقتضي التأثير في سعر الصرف لينعكس ذلك على أسعار السلع المستوردة وكبح استيرادها. هذا المسار أحدث تصحيحاً آنياً ظهر في المؤشرات الماكرو اقتصادية لمدّة عامين فقط. أساس هذه المؤشرات هو عجز الحساب الجاري الذي يعبّر عن صافي التدفقات بين لبنان والخارج. تبيّن أن الأزمة أحدثت تصحيحاً قسرياً في هذا المؤشّر لأنها كبحت نزف الدولارات رغم مواصلة مصرف لبنان تبديدها على عمليات دعم مشبوهة. فقد كان عجز الحساب الجاري يبلغ 24,3% في عام 2018، ثم انخفض إلى 21,9% في عام 2019 و9,3% في عام 2020، إلا أنه عاد إلى الارتفاع في عام 2021 ليبلغ 12,5% و14,2% في عام 2022. الاستيراد والتصدير كان لهما المسار نفسه، إذ إن تأثيرهما كبير على عمليات الحساب الجاري. لذا، انخفض العجز التجاري من 16,9 مليار دولار في عام 2018 ليبلغ أدناه في عام 2020 بقيمة 7,76 مليارات دولار، ثم يعاود الارتفاع ليسجّل 15,5 مليار دولار في نهاية 2022.

رغم ذلك، يزعم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن الاقتصاد اللبناني سجّل في عام 2022 نموّاً يبلغ 2% بالقيم الفعلية ويفسّر أسبابه بالآتي: «لعل نموّ الاستيراد بنسبة 44% في الأشهر الأحد عشر الأولى من هذا العام مردّه إلى تحسن النشاط الاقتصادي المحلّي في ظل ارتفاع الطلب الداخلي (...)». اعذروا جهل ميقاتي في الاقتصاد، فهو يعتقد أن الطلب الذي نتج من المغتربين في الصيف الماضي، وازدياد تحويلاتهم إلى لبنان حفّزا الاستهلاك الذي يعتمد بنسبة كبيرة على استيراد السلع، وهو ما خلق نمواً اقتصادياً. صحيح أن قاعدة احتساب الناتج المحلي الاقتصادي ونموّه، فيها عناصر الاستيراد والاستهلاك، إلا أن طريقة الاحتساب وطبيعة التوازن بينها هما اللتان تحدّدان النموّ. فهذه القاعدة تستند إلى الآتي: الاستهلاك + النفقات الحكومية + الاستثمار + (الاستيراد - التصدير). إذاً، أهمل ميقاتي أمرين: أن هناك عناصر أخرى تحدّد نموّ الناتج، بالإضافة إلى طبيعة التوازن بين هذه المكوّنات. وجهل ميقاتي لا يبرّر انتقاده فحسب، بل يعزّز المخاوف من أن الآتي سيكون أكثر سواداً، لأن معايير إدارة الأزمة قائمة على إفلات وكبح آلية «التضخّم» تبعاً للمتغيّرات التي يحدّدها حاكم السياسة النقدية وهي متغيرات سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية. فهو يتدخل من أجل كبح انفلات سعر الصرف عبر تأجيل انهياره، ثم يضخّ الدولارات لتعزيز الاستهلاك لفترة محدودة، ثم ينسحب من السوق ببيان... الهدف هو تذويب الخسائر، وهو أمر يتطلب الحفاظ على وتيرة متسارعة لـ«التضخّم» بما يؤدي إلى كبح الاستهلاك وتقليص نزف الدولارات من الداخل نحو الخارج. لذا، إن أي زيادة في العجز التجاري تعكس فشلاً ذريعاً في هذه الإدارة وتفسح المجال للقول إن ما يحصل هو مجرّد تأجيل لانهيارات كبيرة مقبلة سيكون سعر الصرف جزءاً أساسياً منها وستلحقها باقي الأسعار. جهل ميقاتي يوازي فشل رياض سلامة في إدارة الأزمة وفقاً للأهداف التي حدّدها هو فقط.

**42**
كيلوغراماً هي الكمية التي استوردها لبنان من النفود في عام 2022 مقارنة بـ3 كيلوغرامات في السنة السابقة ونحو 250 طناً من النفود في عام 2018

الفشل يمكن تحديده من خلال المؤشرات الماكرواقتصادية التي نشرها البنك الدولي أخيراً. اقتصاد لبنان (الناتج المحلي الاقتصادي) تقلص من 55,3 مليار دولار في عام 2018 إلى 21,3 مليار دولار في عام 2022 (الرقم الأخير يتغيّر تبعاً لمجموعة عوامل من بينها سعر الصرف المحتسب، علماً أنه في تقرير سابق مصدره البنك الدولي كانت تقديرات الناتج بأنه سيبلغ 14,2 مليار دولار في نهاية 2022). أيضاً انخفضت حصّة الفرد من الناتج من نحو 8900 دولار في عام 2018 إلى 3400 دولار في نهاية 2022. حصّة الصناعة من الناتج ما زالت على حالها أي أنها لم تزدد بسبب تراجع الاعتماد على الاستهلاك المستورد، وحصّة الزراعة سجّلت تقدماً طفيفاً من 4,4% إلى 6%، وحصّة الخدمات زادت من 72,2% إلى 78,8%. أما الاحتياطات الإجمالية بالعملات الأجنبية فقد كانت تكفي لنحو 14,3 شهراً من الاستيراد، فيما باتت اليوم تكفي لنحو 9,7 أشهر فقط. ونسبة الدين إلى الناتج المحلي كانت 154% في عام 2018 وصارت 180,7% في نهاية 2022، وذلك رغم أن التضخّم قلّص قيمة الدين بالليرة الذي كان يمثّل نحو ثلثي الدين العام.

وفي موازاة التركيز على اعتبار فشل إدارة الأزمة «إنجازاً» يخلق النموّ الاقتصادي، استعانت بعض القوى السياسية بسردية تقليدية لتفسير الاستيراد تزعم أن هناك تهريباً إلى سوريا يستنزف السلع التي يستوردها لبنان. وبمعزل عن أهداف هذه السردية ومطلقيها، إلا أنها قاصرة عن تقديم أي تفسير اقتصادي - مالي لهذا التحوّل في الاستيراد بل تسبغ عليه ما لا يتحمّله المنطق، وتسهم في تمييع جوهر المشكلة التي لا تتعلق بآلية انتقال السلع من لبنان إلى سوريا، بل بمدى كفاية التمويل. انتقال السلع من لبنان إلى سوريا هو إعادة تصدير، وإن لم تكن هذه العمليات مسجّلة في القيود الرسمية، بينما تسمّى تهريباً من الجانب السوري لأن السلع التي تدخل تتهرّب من تسديد الضرائب عليها. واستيراد السلع للسوقين اللبنانية والسورية عبر لبنان، ليس حدثاً مستجداً بل هو آلية عمرها عقود طويلة من التعاون التجاري تعزّزت بفعل العقوبات على سوريا في السنوات الماضية. فلطالما كانت الأسواق اللبنانية والسورية تحصل على حصّتها عبر الاستيراد اللبناني، والتجّار السوريون يسدّدون المبالغ المترتبة عليهم من دون تأخير (طبعاً يدفعون بالدولار أو بالبورو، وإذا قرّر تاجر لبناني قبول التسديد بالليرة السورية، فإنه سيحوّلها مباشرة لدى الصرافين إلى دولارات أو أي عملات أجنبية أخرى).

الهدف من سردية الخلط بين «التهريب إلى سوريا» وبين «إعادة التصدير إلى سوريا»، هو الانقضاض على الخصوم السياسيين واستعمالهم كأداة في سياق الاحتراب الداخلي بين مكوّنات السلطة.

إذاً، كيف تُفسّر هذه الزيادة في الاستيراد من 11,3 مليار دولار في عام 2020 إلى 19 مليار دولار في عام 2022؟

الإحصاءات الجمركية تشير إلى أن الزيادة في الاستيراد لم تتركّز في السلع الغذائية. ففي عام 2018 بلغت قيمة الواردات المصنّفة غذائية نحو 3,5 مليارات دولار، ثم انخفضت إلى 2,3 مليار دولار في عام 2021، وفي نهاية 2022 بلغت 2,8 مليار دولار، أي أن الزيادة التي طرأت في عام 2022 مقارنة بالسنة التي سبقتها لا يمكن تبريرها بإعادة التصدير إلى سوريا، ولا سيما أن أسعار السلع الغذائية ارتفعت في الخارج بسبب موجة التضخّم التي اجتاحت العالم اعتباراً من شباط الماضي.

في الواقع، إن المقارنات في أحجام استيراد بعض أصناف السلع الغذائية تشير إلى أن عملية الاستبدال لم تحصل انسجاماً مع تقلبات الدخل. فعلى سبيل المثال، لم يزدد استيراد الأبقار الحيّة، بل زاد استيراد لحوم البقر والأسماك المبرّدة أو المجمّدة كونها الأرخص سعراً، فيما زاد استيراد البطاطا والبندورة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن أسعار الذرة والأرز والسكر والزيوت النباتية زادت بسبب التضخّم، قد لا نجد أي مبرّر لزيادة قيمة وارداتها واستيرادها سوى في عمليات التخزين التي نفّذها التجّار استباقاً لتطبيق الدولار الجمركي. فإذا كانت هناك أي عمليات لإعادة التصدير إلى سوريا، فإنها لم تسجّل تغيرات ملحوظة.

عملياً، كان هناك قرار أساسي اتّخذته السلطة في الأشهر الماضية يتعلق بزيادة إيرادات الخزينة وتعديل سعر الصرف المعتمد رسمياً. وامتدّ هذا النقاش خلال فترة طويلة، ما أتاح للتجّار المستوردين أن يستوردوا ويخزّنوا كميات كبيرة من السلع لبيعها لاحقاً والتربح منها. وهذا الأمر قد ينطبق على استيراد السلع المعمّرة، والسيارات والأحذية بشكل أساسي. إلا أن هناك سلعاً استورد لبنان بقيم كبيرة منها بسبب ارتفاع أسعارها مثل البنزين والمازوت.

اللافت في الإحصاءات أن هناك استيراداً كبيراً للمواد النسيجية والألبسة والأحذية من دون أن تكون لدى لبنان قدرات واسعة لصناعة الألبسة، وتقلصاً في استهلاك الملابس كونها سلعاً ليست ذات أولوية كبيرة أو يمكن استبدالها بسلع غير مكلفة (الملابس المستعملة مثلاً). كذلك الأمر بالنسبة إلى الأحذية، إذ إن هذا القطاع مرتبط بشكل مباشر بالقطاع العقاري المشلول حالياً الذي يعاني من تخمة كبيرة في العقارات السكنية الشاغرة والعقارات التجارية أيضاً. الصناعات الخشبية لم تسجّل أي تطوّر في لبنان، إلا أنه لا يمكن القول إن هناك نموّاً في سوريا أيضاً، ما يعني أن التجّار قد يراهنون على عودة هذا النشاط في لبنان أو في سوريا وأن لديهم أموالاً، باستطاعتهم استثمارها في فترات انتظار متوسطة المدى.

| استيراد سلع مصنّعة (مليون دولار) | 2021 | 2022 |
|---|---|---|
| أحذية | 52.5 | 86.9 |
| مواد نسجية | 336.2 | 485 |
| خشب | 121.1 | 197 |
| سيارات | 767 | 1290 |

| سلع معمرة (مليون دولار) | 2021 | 2022 |
|---|---|---|
| هواتف خليوية | 194 | 327 |
| براد | 31.6 | 45 |
| مكيفات | 21.3 | 46.6 |
| دفايات | 2.9 | 2.4 |
| غسالات | 19.3 | 28.7 |
| تلفزيونات | 26.2 | 44.9 |

المصدر: الجمارك اللبنانية

| عينة منتقاة من السلع الغذائية المستوردة (مليون دولار) | 2018 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| ابقار | 328 | 210 | 177 |
| لحوم بقر مجمدة او مبردة | 136 | 79 | 100 |
| اسماك مجمدة او مبردة | 58.5 | 20.5 | 28 |
| اجبان | 181.4 | 65.2 | 88.6 |
| بطاطا | 31 | 18.8 | 40.8 |
| بندورة | 0.2 | 4.6 | 11.1 |
| بن | 78.5 | 52.5 | 56.8 |
| شاي | 26.9 | 22.7 | 15.8 |
| قمح | 130.6 | 235.5 | 227 |
| شعير | 17.9 | 14.6 | 16.5 |
| ذرة | 117.1 | 137.5 | 148.5 |
| ارز | 55.1 | 42.4 | 58.7 |
| زيوت عباد الشمس | 85.9 | 107.9 | 160 |
| سكر | 100.5 | 80.5 | 110.9 |
| مياه معدنية | 37.6 | 13 | 26 |
| تبغ خام | 17.9 | 22.3 | 40.5 |
| تبغ مصنع | 104.9 | 75.1 | 94.8 |
| مجموع | 1508 | 1202.1 | 1401 |

المصدر: الجمارك اللبنانية

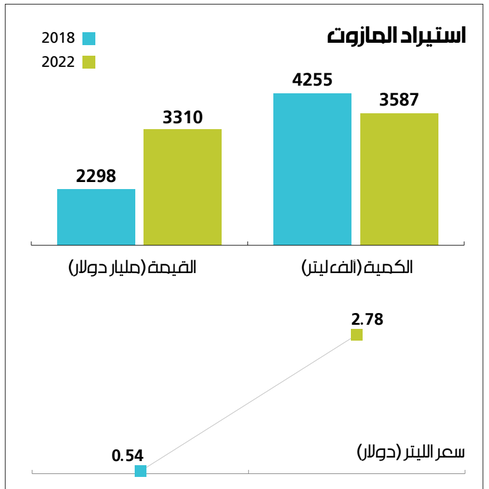





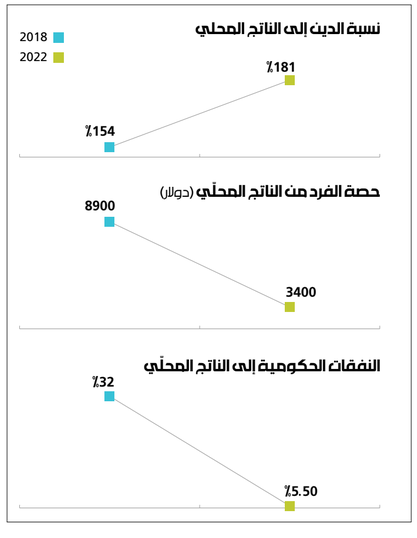


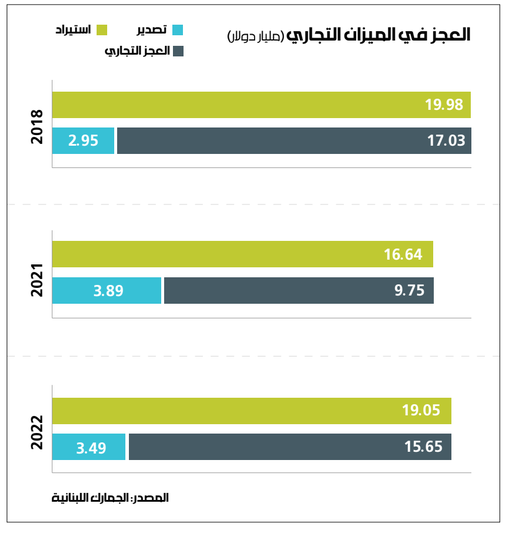

# إحياء النقل المشترك «الرسميّ»: مراكمة الفشل

**قبل أسبوعين وُضع عدد من «الباصات الفرنسية» في الخدمة، وذلك بعد أكثر من سبعة أشهر على تسلّمها. سُمّيت هذه الخطوة «خطة للنقل العام في بيروت الكبرى». فهل هي فعلاً خطة نقل عام؟ هل يمكن التعويل عليها أقلّه للبناء للمستقبل، أم ستكون فرصة ضائعة كغيرها من عشرات الفرص التي فُوّتت على القطاع منذ نهاية الحرب؟**

علي الزين *

مع تشكيل الحكومة الحالية (تصريف الأعمال حالياً)، بدأ وزير النقل علي حمية يشير إلى نيّته استقدام باصات من فرنسا. وبعد مفاوضات مع فرنسا، تسلّم لبنان 50 باصاً من الحجم الكبير، علماً أن شركة الشحن الفرنسية «CMA CGM» تكفّلت بنقلها إلى بيروت إضافة إلى إصلاح 45 باصاً متوسط الحجم مملوكة من مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، وكان جزء منها خارج الخدمة أو دُمّر في انفجار 4 آب. وللعلم، هي الشركة نفسها التي فازت بمناقصة مرفأ بيروت ويملكها آل سعادة وفي الأصل هم لبنانيون.

كان مستغرباً الترويج لعملية استجلاب باصات بحجّة النقص في التمويل، إذ إن السلطة الحاكمة بدّدت عشرات مليارات الدولارات منذ

> **كان يمكن تحويل الباصات الفرنسية إلى فرصة لوضع أساس لنظام نقل مشترك فعّال يُبنى عليه لاستثمارات إضافية إنما لم يحصل ذلك**

عام 2019 بلا أي مشروع حقيقي. استجداء الباصات عبر هبة يبقى طبعاً أفضل باشطاط من عدم فعل أي شيء، إنما كان لافتاً أنها لم تُطلب استناداً إلى خطة أو رؤية جدية لقطاع النقل المشترك. بل كانت هناك مبالغة في التعويل على هذه الباصات مع «طموح» بتقسيمها على خطوط تربط بيروت بالشمال وبالجنوب وبالبقاع على قاعدة 6 و6 مكرّر، ومن منظور إرضاء مختلف المناطق والطوائف، لا على دراسة العرض والطلب أو استبيان التنقلات. هذا النوع من المتطلبات غاب كلياً. أيضاً جرى الحديث عن إقامة محطّات تسفير مع خدمات مرافقة من مطاعم وفنادق وخدمات أخرى والتعويل عليها لنهضة اقتصادية في المناطق، ما فضح ضعف مقاربة النقل المشترك لدى القيّمين على القطاع.

- أولاً، الباصات الفرنسية هي حضرية، أي مخصّصة للمدن، ولا تنفع للمسافات الطويلة أو للمرتفعات، ثم إن عددها القليل وحالتها التقنية يسمحان بتسييرها على عدد محدد من الخطوط فقط ضمن المدينة ولمسافات معقولة.

- ثانياً، إقامة محطات تسفير حضرية وبين المدن مطلوبة طبعاً، لكن يجب أن تأتي ضمن أهداف واضحة وأن تُبنى على أرقام ودراسات موثوقة لاختيار أماكنها وحجمها وخدماتها. والأمر نفسه يفترض أن يُطبق على اختيار الخطوط وحجمها وتردّد الباصات عليها. عدا ذلك، فإن التعويل على نهضة اقتصادية محلية جراء إقامة البنى التحتية هو «أسطورة» تم تحطيمها علمياً منذ التسعينيات، وهي لا تُستخدم إلا لأجل تسويق سياسي بال لهذه المنشآت (في هذا الصدد يمكن مراجعة الورقة البحثية الصادرة عن جان بيير أوفنر، 1994).

أي أساس حُدّد هذا الرقم، وكيف كان للقيّمين على القطاع تدبّر أمر 1000 باص فيما هم يفشلون اليوم بتسيير 10 باصات من أصل 95 متوافرة؟

- تسيير الباصات محصور بالباصات الفرنسية، علماً أن مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك لديها 45 باصاً «صحّياً» منذ سنوات. فلماذا لم يتم تشغيلها ريثما يتم تحضير الباصات الفرنسية؟ وحتى اليوم لماذا لا يتم تشغيل جزء منها؟ هل الأمر متصل بـ«الاستعراض» بالباصات الفرنسية، أو إرضاء للجانب الفرنسي، أم أن الـ45 باصاً ليست جاهزة؟

- في مقابلة له في شباط 2022، أكد الوزير حمية أن كميات المازوت مؤمّنة للباصات كما سائقيها، وأعلن استقدام شركة صينية لتشغيلها، ليتبين بعدها أن هذه الادعاءات لم تكن صحيحة.

يطالب الوزير «الدولة» بتأمين اعتمادات لاستمرار تسيير هذه الباصات. قد يكون هدفه رمي الكرة في ملعب الحكومة ورئيسها إذا توقّفت يوماً الباصات عن العمل، إلّا للباصات، كان لافتاً استدعاء بسّام طليس، بصفته (زيفاً) أحد ممثلي سائقي النقل المشترك، من دون أن يكون له أي دور فعلي في هذه الخطوة. بدا أن هناك من يقول بأن الجهة السياسية التي ترعاه أي حركة أمل، لن تعترض على عمل هذه الباصات وأن هذا الجزء من شبكة المصالح في قطاع النقل محفوظ. أيضاً كان لافتاً كلام الوزير عن الخوف من عدم استدامة المشروع، كما حديث محافظ بيروت ووعده بالتعاون لتسهيل عمل الباصات ضمن بيروت، علماً أن بعضها يسير على خطوط خارج بيروت في جبل لبنان، فهل من ضمانة في هذه المنطقة، أم لا لزوم؟

كان يفترض أن تكون عودة باصات الدولة إلى العمل، بمثابة محفّز إيجابي يخلق الأمل بقيام نقل مشترك، إلا أن الأمل تبدّد سريعاً بعد تسيير هذه الباصات، لتبقى الإيجابية الوحيدة في تسييرها الحدّ من المكابرة وبيع الوهم والاكتفاء ببضعة خطوط ضمن مدينة كبيرة كخطوة أولى، وهو ما يبدو واقعياً وأكثر فعالية من الأوهام التي سيقت سابقاً. وحتى هذه الإيجابية تبدّدت بمعرفة أنها تمت لغياب الإمكانات والخيارات، وليس عن قرار وإدراك.

على الأرض، قبل تسيير الباصات بيومين أجريت «مناورة» لاختبارها. وبعد التسيير تبيّن أن ليست هناك مواقف أو مواقيت مرور أو مسارات واضحة، فضلاً عن غياب البطاقات والتذاكر، والدوامات الجزئية تبعاً للدوام الرسمي فقط، وغياب الإحصاءات والمراقبة، اختيار الخطوط بطريقة غير مدروسة كفاية... يبدو تشغيل الباصات العشرة شبيهاً تماماً بآلية عمل مركبات النقل المشترك الشعبي (ذات اللوحات الحمراء)، فأي قيمة مضافة وأي خدمة إضافية أعطت هذه الباصات؟ ما يردّده البعض حول أنها قد تكون الحجز الأساس لخطة نقل مشترك مستقبلية، هو مجرد وهمٍ سرعان ما سيتبدد. واهم من يظن أن بضع عشرات مركبات ستكون خطة نقل عام، فما بالك بعشرة باصات فقط لا غير تسير على أربعة خطوط بدوامات جزئية بلا مواقف ولا محطات ولا مسارات. تسويق هذه «الخطة» بوصفها «خطة نقل مشترك في بيروت الكبرى» كان وهماً.

في المحصلة، كان يمكن أن يكون الحصول على هذه الباصات فرصة ذهبية لحجر أساس لنظام نقل مشترك فعّال يتم تقديمه كنموذج يُبنى عليه لاستجلاب المزيد من الباصات عبر الهبة والاستثمارات. للأسف، تبدّدت هذه الفرصة مجدداً وتوشك هذه الباصات أن تلحق بسلفاتها من باصات عام 1964 (التي استبدلت الترامواي)، ونسخة عام 1997 (صفقة الكاروسا الشهيرة)، ونسخة عام 2012 (باصات الروزا التي وُضعت في السير ثم أُخرجت من الخدمة وتم إصلاحها أخيراً).

* باحث في مجال النقل

انجلا بوليغان ـ المكسيك



## قراءات

مقال

### المشروع الاقتصاديّ العربيّ [1]

# الوحدة، منافعها وإمكاناتها

**في عالم متحوّل يشهد تغييرات لم تخطر في البال، نحاول تحديد الدور العربي في التحوّلات القائمة والقادمة. التغيير في موازين القوّة الذي حصل لصالح المحور الأوراسي، ومعه محور المقاومة، لم يكن ليحصل، على الأقل بالوتيرة التي حصلت، لولا الدور العربي في عرقلة المشروع الأميركي في العراق وصمود المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وصمود سوريا أمام الهجمة الكونية عليها. وصمود اليمن. لكنّ هذا الدور "السلبي" الذي قلب موازين القوّة والذي دفع العرب ثمنه بالدم هو شرط ضرورة، وليس شرط كفاية في المشروع النهضوي العربي. فالمقاومة حركة تغيير، لكنها ستنتهي في متاهات الصراع على السلطة إذا لم يكن لديها تصوّر مستقبلي. كما حصل لمعظم الأحزاب القومية والإسلامية واليسارية والليبرالية التي حملت في طيّاتها مشاريع تغييرية نهضوية. ولاستدامة حركة التغيير هذه، لا بدّ من بلورة مشروع نهضوي متكامل سياسياً واقتصادياً وثقافياً وبيئياً. شرط الكفاية، مباشرة العمل على تحقيق المشروع الوحدوي العربي**

زياد حافظ *

في شباط 2010 الذي يتزامن مع ذكرى إقامة الجمهورية العربية المتحدة - شباط 1958، أطلق مركز دراسات الوحدة العربية، النسخة الأخيرة من المشروع العربي النهضوي يتلخّص بستة أهداف متساوية في الأهمية: الاستقلال الوطني، الديمقراطية، الوحدة، التنمية والعدالة الاجتماعية والتجدّد الحضاري. وكنّا نتمنى لو أعطيت "الوحدة" القواعة على سائر الأهداف التي لا يمكن تحقيق أيّ منها في ظل التجزئة العربية الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وفي ظل الغدّة السرطانية التي يشكّلها وجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، ولو تم تأكيد أولوية تحرير فلسطين من البحر إلى النهر وإنهاء وجود الكيان الصهيوني المحتل. وما يهمّنا، وجود خريطة طريق للوحدة وضرورتها ومضمونها وكيفية تحقيقها.

وبما أن النفعية تحكم سلوك المجتمعات، فإن الوحدة بينها قد تستلزم تبيان جدواها والمكاسب التي ستعود إلى مكوّناتها. المنفعة الاقتصادية هي الرافعة لتقبّل الوحدة بمعزل عن الاعتبارات السياسية والأمنية والثقافية المتماهية مع موروث تاريخي في تكوين الهوية العربية، وهي تسهم في السعي إلى الوحدة. لكن هناك مجموعة أسئلة نواجهها دائماً: لماذا الوحدة الاقتصادية والإصرار عليها؟ هل يمكن تحقيقها أسوة بما يحصل في أوراسيا أو في أوروبا؟ ماذا عن المشاريع التي تمّت الموافقة عليها كمشروع السوق المشتركة مثلاً؟ ما هو مضمون الوحدة الاقتصادية في ظل طبيعة الاقتصادات العربية المختلفة كثيراً بعكس التشابه الأوروبي؟ وماذا عن تحوّلات الاقتصادات العربية ولا سيما دور النفط والغاز في دفع عجلة اقتصاد ذي طابع ريعي لا إنتاجي، وطغيان قطاع الخدمات المالية. وهذا التحوّل حصل في اقتصادات لم يصل فيها التطوّر الصناعي والزراعي إلى مستوى يبرّر تضخّم القطاع المالي، إلا لجهة التبعية لقرارات خارجية تدفع نحو أمولة القطاعات الإنتاجية (financialization)؟ كيف نحقّق الوحدة؟ ما هي الخطّة والأدوات لتنفيذها؟ أي نموذج اقتصادي نريد؟ هل النظام الرأسمالي هو الذي يحقق طموحات الأمة العربية، أم النظام الاشتراكي؟

#### منافع الوحدة الاقتصادية

إذا اعتبرنا الوحدة السياسية هي الهدف الاستراتيجي لتحقيق نهضة الأمة، وهذا ما تمّ شرحه في "نداء الوحدة" الذي أطلقته الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في مطلع 2022، فإن الوحدة الاقتصادية هي الاستراتيجية التي يجب اتّباعها لتحقيق الوحدة السياسية. وإضافة إلى الأسباب السياسية والعقائدية والنفسية والموروث التاريخي في وعي أبناء الأمة فإن الوحدة العربية تكتسب جاذبية عندما تكون منافعها واضحة وملموسة. ففي الوحدة قوّة، وفي القوّة حياة وبقاء، بينما في التجزئة ضعف وفناء. وإضافة إلى كل ذلك، إن الوحدة الاقتصادية ضرورة قائمة بحدّ ذاتها في عصر التكتلات الاقتصادية القائمة والتي يُعمل على تطويرها كالتشكيلات المتعدّدة في مجموعة دول أوراسيا، أو في أميركا الجنوبية في مجموعة دول المركاتور، أو حتى في الاتحاد الأوروبي الذي يترنّح تحت التصدّعات والتناقضات الداخلية لأسباب سياسية وثقافية واجتماعية ناتجة من نمط اقتصادي بات في الطريق المسدود. كيف يمكن للاقتصادات العربية أن تواجه تكتلات عملاقة بالجغرافيا وعدد السكان والقدرات الإنتاجية إن لم تكن هذه الاقتصادات العربية، تشكّل كتلة موحّدة لها حيثيّتها الجغرافية والسكّانية ومواردها الطبيعية؟ الوحدة الاقتصادية قد تخلق أسواقاً للمنتجات العربية وتفسح المجال لخلق نشاطات اقتصادية تستوجب استثمارات ضخمة لا تبرّر جدواها الاقتصادية الأسواق القطرية الضيّقة. فوفورات الحجم لخفض وحدة الكلفة المتوسّطة للإنتاج ولدعم التنافسية والإنتاجية، لا تتحقّق إلا في الأسواق الكبيرة. سوق عربية بـ430 مليون نسمة وقد تصل إلى 500 مليون في عام 2050، تختلف عن أسواق أكبرها لا يتجاوز 100 مليون نسمة، باستثناء مصر. وإذا كانت النظرية الاقتصادية تقول إن تقسيم العمل يوسع السوق وإن حجم السوق هو بمقدار تجزئة العمل فالكتلة البشرية العربية الموحّدة قد تفي بالغاية.

أما منافع الوحدة الاقتصادية فهي أولاً في خفض البطالة بشكل عام، وخاصة عند الفئات المهمّشة، كما أنها تفتح آفاقاً واسعة للشباب العرب الذين يواجهون اليأس بسبب السياسات الاقتصادية المتّبعة التي تكبح طموحاتهم. والقضاء على البطالة يسهم في رفع الدخل والرفاهية للمواطن العربي، خاصة إذا واكبها استثمارات في البنى التحتية. وهذه الاستثمارات

> **خطوط بحثية متداخلة، فيما تقدم تحفيزات نحو وعي بيني، كما في «النار الأخيرة»**

الواسعة المطلوبة في البنى التحتية، والإنفاق في البحوث العلمية، تسهم في إيجاد قاعدة معرفية تُوظّف في التكنولوجيا وتطبيقاتها الاقتصادية، لكن لن تقوم إلا في إطار الوحدة الاقتصادية. كما أن الوحدة الاقتصادية سترتبط مع المراكز الجامعية ومراكز الأبحاث، ما يسهم في تسريع قاعدة لإنتاج معرفة عربية أسوة بما كان في العهد الذهبي للحضارة العربية الإسلامية. والوحدة الاقتصادية تتيح الفرصة لحرّية التنقل للعمل ولرأس المال، ما يخلق فرصاً استثمارية لا يمكن إيجادها في حدود الدولة القطرية الضيّقة بسبب حجم الاستثمارات وضرورة تأمين وفورات الحجم لجعل الجدوى الاقتصادية للمشروع حافزاً للمباشرة به. والوحدة الاقتصادية قد تكون حافزاً لتوحيد الجهود في مقاربة التصحير وشحّ المياه والحفاظ على البيئة بشكل أعم لأنها قضايا مشتركة بين معظم الأقطار. عبر الوحدة الاقتصادية يمكن الوصول إلى مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص بينما يصعب ذلك في إطار بنية الدولة القطرية والدليل على ذلك فشلها في تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية والدفاع عن الوطن.

#### الإمكانات متوافرة؟

الوحدة لم تعد حلماً أو ترفاً بل ضرورة حيوية للبقاء. موازين القوّة التي حالت دون تحقيق الحدّ الأدنى من التعاون السياسي أو حتى الاقتصادي، لم تعد قائمة بالفعّالية نفسها. فالقرارات الوحدوية بدأت في حقبة المدّ القومي في الخمسينيات والستينيات ثم تعثّرت بسبب موازين القوّة المعادية، ونامت في الأدراج بعد رحيل القائد جمال عبد الناصر إذ احتلّ الفضاء العربي من قيادات لم تستطع تنفيذ المشاريع المتفق عليها، بإرادتها الذاتية أو بإملاءات الأعداء. ولا ننسى أن المنطق السائد منذ السبعينيات كان مبنياً على فكرة أن أوراق اللعبة هي بنسبة 99% بيد الولايات المتحدة. بل إن القيادات التي حاولت بناء اقتصادات وطنية تحصّن استقلالية الدولة القطرية وتُخفّف من التبعية والانكشاف للخارج، حوصرت ورُحّلت لاحقاً "قتلاً" أو حالات "مرض" مشبوه كما حصل مع الرئيس عبد الناصر... فإذا كان مشروع بناء الدولة القطرية المستقلة من الممنوعات، هل يمكن بناء الدولة القومية؟ سؤال جوهري له منطقه الخاص. فالدول القطرية، بشكل عام، وتلك التابعة للغرب فشلت في تأمين الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي والاجتماعي وحتى حماية حدودها؛ من منَع استرجاع جزر طمب الكبرى والصغرى وجزيرة موسى من الاحتلال الإيراني والدول المعنية كانت حليفة للولايات المتحدة؟ من منع تقسيم السودان؟ من منع تنفيذ اتفاق الدفاع المشترك؟ من منع احتلال الكيان الصهيوني لأجزاء من لبنان؟ من منع احتلال العراق والحرب الكونية على سوريا؟

صمود سوريا يعود للمخزون القومي الذي راكمته خلال العقود الماضية، وهو ما سمح للمقاومة في لبنان بمؤازرة الدولة في سوريا في مواجهة الحرب الكونية عليها. بالمختصر، عمر الدولة القطرية يصل إلى أكثر من سبعة عقود ولم تنجح التجربة فلماذا تكرارها؟ ألم يحن الوقت للمضي في بناء دولة الوحدة حيث العامل القومي هو الذي منع انهيار سوريا وساهم في دعم القضية الفلسطينية التي حاولت تناسيها الدولة القطرية؟

المانع الأساسي لقيام وحدة اقتصادية أو مشروع اقتصادي عربي وحدوي هو وجود نخب حاكمة لا تزال تعيش في ذهنية العقود الماضية من تبعية للولايات المتحدة، ولا تزال تعتقد أنه بإمكانها تحقيق النمو والتنمية داخل الحدود القطرية التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية ورسمها المستعمر. كما أنها تتبع مبدأ أن تكون الأولى في بلادها لا ثانية في البوتقة الكبرى. وفي ماضٍ لم يكن بعيداً، اعتقد بعض الدول الثرية أن الوحدة قد تؤدّي إلى انخفاض رفاهيتها بسبب مشاركة الدول الأخرى في ثرواتها التي تشكّل عبئاً وليس إضافة لها. لكن اليوم هناك 14 دولة عربية من أصل 22 تنتج غازاً ونفطاً، وهناك دولتان قد تنتجان في مستقبل قريب النفط والغاز هما لبنان وفلسطين. أما الدول التي ليس لديها حتى الآن نفط أو غاز فهي المغرب وموريتانيا وتونس وجيبوتي وجزر القمر. هذا يعني أن هناك أكثرية واضحة للدول العربية باتت اليوم في نادي إنتاج النفط والغاز، ما يلغي "الحدّ" من مشاركة الدول "الفقيرة" بثروات الدول "الثرية".

نعتقد أن القوى الشعبية الحيّة في كل قطر عربي تستطيع أن تضغط على نخبها الحاكمة للعمل على إقامة الوحدة الاقتصادية. فهي نجحت إلى حد لا بأس به في كبح الجنوح نحو التطبيع مع الكيان العدو، وإن أقدمت الحكومات التابعة للقرار الأميركي على إقامة علاقات معه. فرغم تلك الاختراقات في المواقف السياسية العربية الرسمية، لم تتماهَ الشعوب مع قرارات حكوماتها، بل جعلت مفاعيل التطبيع محصورة في بعض القطاعات الرسمية. والدليل على ذلك مقاطعة الشعب في كل من مصر والأردن وبطبيعة الحال في فلسطين المحتلة، للكيان الصهيوني رغم وجود اتفاقات "سلام" لم تؤدّ لا إلى سلام في المنطقة ولا إلى الرخاء الاقتصادي المنتظر. أما الدول المطبّعة حديثاً فلا تحسّن في أوضاعها كالسودان والمغرب مثلاً، رغم الدعاية الزائفة المروّجة للتطبيع. فلسطين توحّد الجماهير العربية وتضغط على حكوماتها. وهذه الجماهير تستطيع الضغط لإقامة الوحدة الاقتصادية.

* باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي

أدّى التضخّم حول العالم إلى تغيّر أنماط الاستهلاك بين الدول وداخل الطبقات في كل دولة. ففي عام 2022، اضطرت الأسر ذات الدخل المنخفض إلى تقليص إنفاقها أكثر من الأسر ذات الدخل المرتفع بسبب تخصيص جزء أكبر من ميزانياتها على السلع والخدمات الأساسية التي ارتفعت أسعارها

# استهلاك الأسر تحت وطأة التضخّم

الفجوة الكبيرة في الاستهلاك بين الأقل دخلاً والأعلى دخلاً، أصبحت أوسع بسبب ارتفاع الأسعار، ورغم معالجة التضخّم فإن مخاوف سوق العمل قد توسّع هذه الفجوة أكثر. هذه خلاصة استنتجتها «ماستركارد» في تقرير أصدرته بعنوان «الآفاق الاقتصادية لعام 2023». فما حصل، هو أن الأسر بدأت تخصّص جزءاً أكبر من ميزانياتها لشراء السلع والخدمات الأساسية ما وضع أعباء أكبر على الأسر الأقل دخلاً

في مقابل تأثيرات طفيفة على الأسر الأعلى دخلاً. وهذا التغيّر في أنماط الاستهلاك ظهر بشكل مختلف في أوروبا حيث ارتفعت أسعار الوقود.
موجة التضخّم الأخيرة كان لها مفاعيل متعدّدة الأبعاد. يظهر ذلك من خلال مراقبة سلوك الأسر الاستهلاكي وتغيّره انسجاماً مع موجة الارتفاع في الأسعار. فعلى سبيل المثال، الأسرة التي تستهلك الغذاء بـ300 دولار من مدخولها الذي يبلغ 1000 دولار، تستطيع أن تستهلك سلع وخدمات الرفاهية بالأموال المتبقية. لكن إذا ارتفعت أسعار الغذاء، وأصبحت الأسرة تحتاج إلى 500 دولار لاستهلاكه، ستكون الأموال المتاحة لاستهلاك السلع والخدمات «المُكمِّلة» أقل بـ200 دولار. وهذا التغيّر لم يكن موزّعاً بشكل متوازٍ في جميع أنحاء العالم. ففي أوروبا أصبحت حصّة السلع الأساسية من سلّة الاستهلاك، مثل الغذاء والطاقة، أكبر عما كانت قبل بداية موجة التضخّم. وقد أتى ذلك على حساب «الإنفاق على السفر والترفيه». أما في كندا والولايات المتحدة، فإن الإنفاق الاستهلاكي عاد تقريباً إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا. وهذا هو الحال في استهلاك الأساسيات، مثل الغذاء والطاقة، وأيضاً في قطاعات «الرفاهية»، مثل السفر والبيع بالتجزئة.
يعكس هذا الأمر الطبيعة الواسعة النطاق للتضخّم في هذين البلدين. بمعنى آخر، إن التضخّم في كندا وأميركا يتوزّع على جميع السّلع بشكل أكثر تساوياً مقارنة بمناطق أخرى في العالم حيث يتركّز التضخّم بشكل أكبر في الغذاء والطاقة.
هذا التفاوت بين أوروبا والولايات المتحدة وكندا، يكشف عن اختلاف في جوهر أزمة التضخّم في المنطقتين. ففي أوروبا، إن الجزء الأكبر من المشكلة يظهر في شحّ مصادر الطاقة بعد انقطاع الغاز الروسي اعتباراً من شباط الماضي، وله جذور متصلة بخلل سلاسل توريد سلع الغذاء الأساسية، مثل القمح والذرة وغيرها، التي تشكّل أوكرانيا المصدر الرئيسي للغذاء الأوروبي. لذا، تركّزت أزمة التضخّم في أوروبا في ارتفاع أسعار السلع المذكورة بشكل كبير، وهو ما تسبب في ارتفاع حصّة هذه السلع من استهلاك الأسر.
في المقابل، لم يتركّز التضخّم في أميركا وكندا على السلع الأساسية فقط، بل شمل معظم سلع الاستهلاك. لكن لم يتأثّر نمط استهلاك الأسر الأميركية كثيراً، لأنها راكمت مدخرات خلال الجائحة مصدرها حزم الإنقاذ الحكومية. صحيح أن الأسر الأوروبية تلقت أيضاً حزم إنقاذ مختلفة كمّاً، إلا أنه من الواضح أن هذه الأسر لا تستخدم مدّخراتها لاستهلاك الكماليات كما تفعل الأسر الأميركية.
أحد تفسيرات هذا الفرق، متصل بتوقّعات الأسر الأوروبية

> لم يتأثّر نمط استهلاك الأسر الأميركية كثيراً، لأنها راكمت مدخرات خلال الجائحة مصدرها حزم الإنقاذ الحكومية

المتشائمة أكثر حول المستقبل، خصوصاً أنه لا تبدو أزمة الطاقة الأوروبية في طريقها للحل قريباً، وبالتالي تتوقع الأسر الأوروبية أن تستمر أزمة التضخّم في المدى المنظور. لذا، لم تقم الأسر الأوروبية باستخدام ما ادخرته خلال فترة الجائحة للإبقاء على أنماط استهلاكها، بل تبقيها تحسّباً لظروف مستقبلية أسوأ.
في الواقع، يقول ميلتون فريدمان إن الناس يخطّطون لاستهلاكهم بناءً على متوسّط الدخل المتوقع على مدى فترة طويلة أو الدخل الدائم. بموجب هذه النظرية، حتى لو نجحت السياسات الاقتصادية في زيادة الدخل في الاقتصاد، فقد لا يظهر تأثير السياسات بشكل كبير لجهة زيادة الإنفاق الاستهلاكي. بدلاً من ذلك، يتوقع فريدمان، أنه لن تكون هناك زيادة في الإنفاق الاستهلاكي حتى يصلح العمال توقّعاتهم بشأن مداخيلهم المستقبلية.
وبحسب فريدمان يفضل الأفراد تقويض استهلاكهم بدلاً من تركه للصدمات نتيجة للتقلبات قصيرة الأجل في الدخل.

- تميل فترات الانكماش إلى الانعكاس على السكان ذوي الدخل المنخفض بشكل أكبر
- كانت الأسر ذات الدخل المرتفع بعكس الأسر ذات الدخل المنخفض أكثر مرونة بسبب المدخرات الزائدة المتراكمة أثناء الوباء، ما وفّر لها حاجزاً منيعاً ضدّ الأسعار المرتفعة
- مستويات الأسعار ستظل أعلى على نطاق واسع مقارنة بما كانت عليه قبل الوباء
- قد تؤدّي مخاوف سوق العمل إلى تفاقم الفجوة رغم تباطؤ التضخم
- انعكاسات إعادة فتح الاقتصادات بعد الجائحة في الدول ذات الدخل المرتفع الغت تأثير التضخّم على معدلات الاستهلاك العامّة
- في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط استبدلت الأسر استهلاك الكماليات بالأمور الأساسية. هذا التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة موجود أيضاً في دول الشرق الأوسط وأفريقيا، إذ لم تتأثّر الدول النفطية بموجة التضخّم كما تأثّرت الدول الأخرى في هذه المنطقة. أما في دول أميركا الجنوبية فقد تأثّرت أنماط الاستهلاك بشكل كبير بسبب تضرر اقتصاداتها بمعدلات التضخّم المرتفعة

رسم بياني

## تفاقم أعباء السكن

نسبة مطلوبات الرهن العقاري إلى الدخل المتاح (٪)

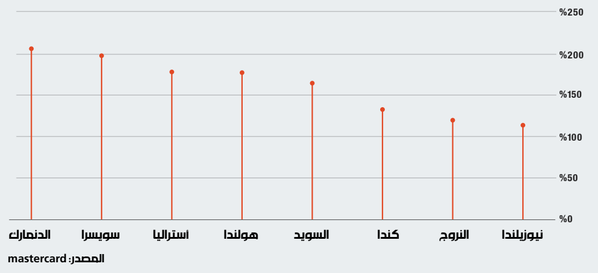


المصدر: mastercard

مع رفع المصارف المركزية للفوائد حول العالم، أصبحت كلفة ديون الإسكان على الأسر تشكّل عبئاً كبيراً على قدرتهم الشرائية. المشكلة أن رفع الفائدة يأتي كردّة فعل من المصارف المركزية لمواجهة أزمة التضخّم العالمية. بمعنى آخر، ارتفاع كلفة السكن على الأسر تزامن مع ارتفاع أسعار الحاجات الأخرى، الأساسية منها والكمالية. مع ذلك كله، ترتفع مخاطر حصول أزمة عقارات في العالم.
العلاقة بين معدلات الفائدة والإسكان في العالم هي علاقة وطيدة. فقطاع الإسكان يعتمد بشكل كبير على الإقراض المصرفي، الذي يوفّر التمويل للمستهلكين لإتاحة الفرصة لهم لتملّك المنازل. وأحد الخصائص الأساسية للقروض المصرفية هي أنها تحمل معها ثقل الفوائد، وهي التي تُسمّى بكلفة الدين. لذا، كلما ارتفعت الفوائد كلما أصبحت كلفة الديون أعلى، العقدة هنا تنقسم إلى القروض التي تحمل فوائد متحرّكة (تتحرّك مع تغيّر الفوائد في السوق) والقروض التي تحمل فوائد ثابتة.
القروض التي تحمل فوائد متحرّكة هي الأكثر تأثراً بالأزمة الحالية، إذ إن كلفة هذه القروض تتغيّر بشكل مباشر مع زيادة المصارف المركزية معدلات الفائدة الأساسية. واليوم، مع مواجهة المصارف المركزية لأزمة التضخّم عبر رفع الفوائد، أصبحت كلفة هذا النوع من القروض أكبر بضعفين وثلاثة في معظم بلدان العالم. هذه القروض لا تشكّل مشكلة في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، إذ إن معظم القروض لا تحمل فوائد متحرّكة، بل يتحمّل معظم مالكي المنازل قروضاً عقارية بمعدل فائدة ثابت لمدة 30 عاماً (علماً بأن أعباء التأمين على السكن تزداد). لكن في الاقتصادات المتقدمة الأخرى القروض هي عبارة عن رهون عقارية ذات معدّل متغيّر أو ثابتة، قصيرة الأجل (2-5 سنوات). ففي أستراليا مثلاً، 60% من القروض (بحسب تقرير لشركة «ماستركارد»)، هي ذات فوائد متحرّكة، وكذلك هو الحال في بعض الدول الاسكندنافية التي تبلغ حصة هذا النوع من القروض فيها نحو 80%. في هذه البلدان أصبحت كلفة ديون الإسكان مرتفعة كثيراً، خصوصاً على الأسر التي استغلت معدلات الفوائد المنخفضة خلال جائحة كورونا لشراء البيوت. اليوم يدفع هؤلاء كلفة ديونهم أكثر بأضعاف.
إلا أن أصحاب القروض ذات الفوائد الثابتة لن يسلموا من رفع معدلات الفوائد. فانعكاس رفع معدلات الفائدة عليهم موجود، حتى ولو لم يكن انعكاساً مباشراً. فمع ارتفاع معدلات الفائدة، يُصبح الطلب على شراء المنازل أقلّ، وذلك لأن كلفة تمويل هذه العمليات تُصبح أكبر. ومع انخفاض الطلب، تنخفض أسعار العقارات السكنية. هذا الأمر يؤثّر على أصحاب القروض ذات الفوائد الثابتة حتى، فمن يسدّد قرضاً لوحدة سكنية انخفض سعرها بنسبة 20%، قد يقرّر أن لا يُكمل سداد القرض، أو قد يقرر أن يتوقّف عن الدفع لأن باقي السلع والخدمات أصبحت تحتل حصة أكبر من مدخوله. من ناحية أخرى، الكثير من المقترضين يعتمدون على «إعادة تمويل» قروضهم، أي أخذ قروض جديدة لسداد القروض القديمة، وذلك لتمديد مدة السداد. هؤلاء لن يستطيعوا إعادة تمويل القروض، لأن ذلك سيعني أن كلفة القرض الجديد ستكون أكبر بأضعاف من كلفة القرض الأساسي.
بعد موجات رفع معدلات الفائدة من قبل المصارف المركزية حول العالم، أصبحت مطلوبات القروض السكنية تشكّل عبئاً كبيراً على الأسر. وهذا الأمر يظهر بشكل خاص في الدول الأوروبية، ففي الدنمارك أصبحت هذه المطلوبات تشكّل أكثر من 205% من مداخيل الأسر، وفي سويسرا نحو 197%، وفي هولندا 177%. في هذه الدول معظم القروض تحمل معدلات فائدة متحرّكة، أي أنها تأثرت بشكل كبير بارتفاع معدلات الفائدة المركزية.

## الفرق في نمو الإنفاق على السلع غير الأساسية بين الطبقات الغنية والطبقات الأدنى

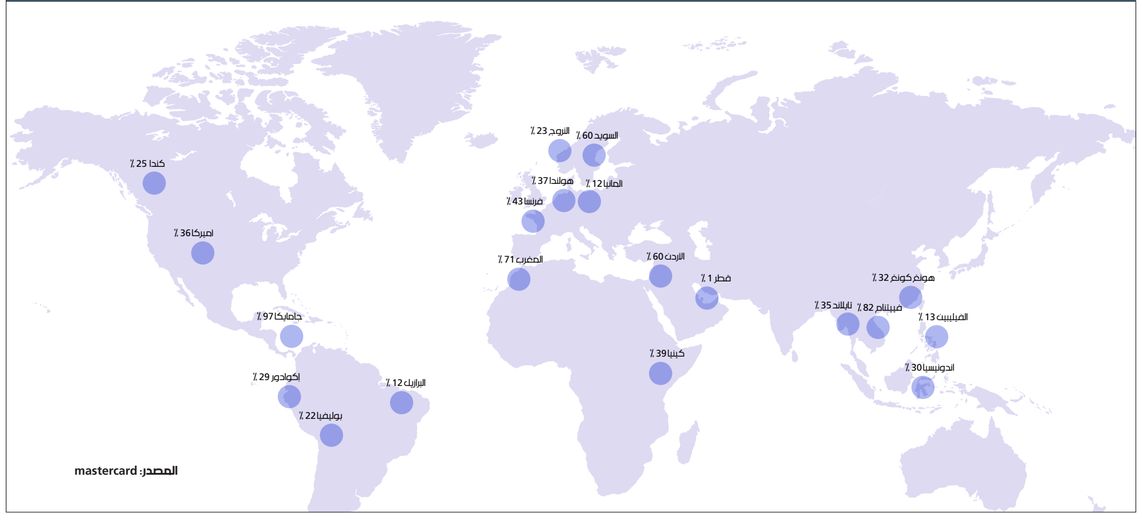


المصدر: mastercard



# أبسط، أسرع، أرخص
# «مشنكورة» لتحويل الأموال في أفريقيا

علي عواد

على عكس الأماكن الأخرى التي تظهر فيها عملة «بتكوين» كأصل مثل الذهب الرقمي أو أدوات استثمار ومضاربة، هناك عدة دول في أفريقيا تستخدم «بتكوين» كما لو كانت عملة تقليدية
تجري في 9 دول أفريقية عمليات إرسال واستلام عملة «بتكوين» من دون هاتف ذكي أو اتصال بالإنترنت ومن دون الحاجة إلى حساب مصرفي تقليدي، من بين هذه الدول: نيجيريا، تنزانيا، جنوب أفريقيا، وكينيا. يكفي استخدام هاتف خلوي عادي ورمز نصّي. الفضل في ذلك يعود إلى محفظة رقمية من شركة تسمى «مشنكورة» (Machankura).
«مشنكورة» هي شركة محفظة رقمية مماثلة للكلمة العامية المستخدمة في جنوب أفريقيا ومعناها «المال». تستخدم الشركة بروتوكول بيانات الخدمة التكميلية غير المنظمة (USSD) الذي يسمح للمستخدمين بالوصول إلى خدمات متنوعة وتبادل المعلومات مع خادم من خلال هواتفهم المحمولة. هذا الأمر مشابه لبروتوكول خدمة الرسائل القصيرة (SMS) الأكثر شهرة، ويستخدم بشكل شائع في العديد من البلدان النامية. خصوصاً أن الهواتف التي تعد قديمة اليوم أو غير ذكية وذات وظائف محدودة، لا تزال تحظى بشعبية كبيرة في أفريقيا، إذ إنها بخسة الثمن، فضلاً عن أن شراء هاتف ذكي متصل بالإنترنت غير مجدٍ في أغلب مناطق تلك البلدان التي تعاني من نقص كبير في إمدادات شبكة الإنترنت.
عبر الـUSSD، يمكن للمستخدمين إرسال واستقبال «بتكوين» باستخدام أرقام هواتفهم فقط، ما يجعلها مشابهة لخدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول التي تُستخدم بشكل شائع. ويسمح استخدام (USSD) و«بتكوين» في خدمة «مشنكورة» بإجراء مدفوعات سريعة وآمنة ومنخفضة الكلفة من نظير إلى نظير (P2P).
تم دمج «مشنكورة» مع شبكة (Lightning)، وهو بروتوكول في الطبقة الثانية من شبكة «بلوكتشاين» الخاصة بعملة «بتكوين»، ويتيح إجراء معاملات «بتكوين» أسرع وأرخص. ويعول عليه في تحسين قابلية التوسع وكفاءة شبكة «بتكوين»، ومن المرجّح أن يلعب دوراً مهماً في التطوير المستمر للشبكة والتقنيات الأخرى المستندة إلى «بلوكتشاين».
وبالإضافة إلى ذلك، تملك «مشنكورة» عناوين (Lightning) مخصصة، وهي أقصر وأسهل في الكتابة على الهواتف (عناوين المحافظ الرقمية في العادة صعبة الحفظ وطويلة). فيتيح ذلك للمستخدمين إرسال واستقبال «بتكوين» بسهولة باستخدام أرقام هواتفهم فقط.
بشكل عام، تساعد «مشنكورة» في جلب فوائد «بتكوين» إلى جمهور أوسع في أفريقيا، وهي مفيدة بشكل خاص في الدول التي يكون الوصول فيها إلى الخدمات المالية التقليدية محدوداً. ووفقاً للبنك الدولي، يملك نحو ثلث البالغين في أفريقيا جنوب الصحراء (تشمل غرب وشرق ووسط وجنوب أفريقيا) حساباً نقدياً عبر الهاتف المحمول، ما يُظهر جمهوراً كبيراً من العملاء المحتملين لـ«مشنكورة».
رغم ذلك، تتوافر مجموعة متنوعة من أنظمة تحويل الأموال في عدد من الدول الأفريقية:
- التحويلات المصرفية: تسمح للأفراد بتحويل الأموال من حساب مصرفي إلى آخر باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو شخصياً في فرع البنك.
- المال عبر الهاتف المحمول: هو نوع من المحفظة الإلكترونية يسمح للأفراد بتخزين وتحويل الأموال باستخدام هواتفهم المحمولة. تشمل أنظمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول الشائعة في أفريقيا «M-Pesa» في كينيا وتنزانيا، و«Mobile Money» في أوغندا. يشبه الأمر عمل «مشنكورة» لكن هنا النقد حقيقي.
- خدمات تحويل الأموال: تقدم شركات مثل «Western Union» و«MoneyGram» خدمات تحويل الأموال الدولية في أفريقيا، ما يسمح للأفراد بإرسال واستقبال الأموال.
- العملات المشفرة: يستخدم بعض الأفراد في أفريقيا العملات المشفرة مثل «Bitcoin» لتحويل الأموال، رغم أنها لا تزال نسبة صغيرة جداً بين السكان.
- الحوالات البريدية: في بعض الحالات، قد يستخدم الأفراد الحوالات البريدية لإرسال الأموال إلى شخص آخر عن طريق إرسال شيك أو حوالة بريدية.
- «حوالة» (Hawala): هو نظام تقليدي لتحويل الأموال يعمل خارج النظام المالي الرسمي. وهو يعتمد على شبكة من الوكلاء الذين يسهلون تحويل الأموال من فرد إلى آخر، عبر الحدود الدولية في كثير من الأحيان. كذلك تقوم بعض شركات «Fintech» باستخدام نظام الحوالة في تقديم الخدمات المالية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك والمناطق التي تعاني من نقص البنوك في أفريقيا.

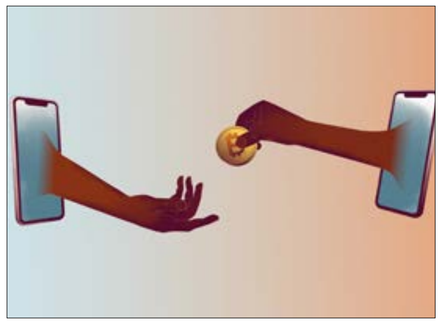

مقابلة

الركود التضخمي يجتاح العالم. السبب كما يقول مايكل هادسون، يكمن في الاستراتيجيات الأميركية الساعية إلى تعزيز السيطرة والنفوذ العالميين بواسطة أدوات مثل العقوبات. أما العلاج الأميركي المقترح لهذه الأزمة، فهو يخلق أزمة ركود محلية وخارجية على حساب تقليص الأجور. العمال يدفعون ثمناً مزدوجاً نشأ من خلق الأزمة ومن معالجتها أيضاً. ووفق هادسون، يتعيّن على النظام العالمي أن يتجاوز الاعتماد على الدولار الأميركي وتحويل الأنظمة المصرفية والائتمانية الوطنية إلى مرافق عامة. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للحكومات من خلالها التخلّص من الديون

# مايكل هادسون

أجراها: **ماهر سلامة**

## • حرب طبقية جديدة ضدّ العمال
## • أميركا تعالج التضخّم بالركود
## • العالم بحاجة إلى تجاوز الدولار

■ في أوروبا ارتفعت أسعار الطاقة ما انعكس سلباً على أكلاف الإنتاج وشهدنا موجة إقفال للمصانع. وبالتوازي، تخطّط أميركا لاستعادة الصناعة إلى أراضيها ما قد يمثّل فرصة لإغراء الصناعات الأوروبية بالانتقال إلى أميركا والاستفادة من أسعار الطاقة الرخيصة. هذا الوضع سيترك تداعيات واسعة على القدرات الإنتاجية والتنافسية في أوروبا فضلاً عن انعكاسه السلبي على الميزان التجاري. برأيك هل لدى الدول الأوروبية القدرة والموارد اللازمة لمنع الاستثمارات الصناعية من الهروب، وما هي تداعيات ذلك على موقع أوروبا في النظام الاقتصادي العالمي باعتبارها جزءاً من المركز الرأسمالي؟

**- القادة السياسيون الأوروبيون غير مستعدين لمقاومة مطالب الولايات المتحدة. كل ما يمكنهم فعله هو الشكوى من سوء معاملتها لهم. أدّى ذلك إلى انقسام بين رجال الأعمال الألمان، وغيرهم من رجال الأعمال الأوروبيين والأحزاب السياسية الأوروبية. فعلى سبيل المثال، يجب أن ننظر إلى المقال المنشور في مجلة بوليتيكو في 24 تشرين الثاني 2022 بعنوان «أوروبا تتّهم الولايات المتحدة بالربح من الحرب»:**

**«الإعانات والضرائب الخضراء (أي الصديقة للبيئة) لبايدن، والتي تقول بروكسل إنها تحوّل التجارة بشكل غير عادل بعيداً عن الاتحاد الأوروبي وتهدّد بتدمير الصناعات الأوروبية. فرغم الاعتراضات الرسمية من جانب أوروبا، لم تُظهر واشنطن حتى الآن، أي علامة على التراجع... السعر الذي يدفعه الأوروبيون أعلى بأربعة أضعاف من كلفة نفس أنواع الوقود في أميركا. ثم هناك زيادة محتملة في الطلبات على المعدّات العسكرية الأميركية الصنع حيث أصبحت الجيوش الأوروبية بحاجة إلى العتاد بعد إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا».**

**لكن حتى الشركات والمؤسّسات الأوروبية خضعت، وهي الآن تخطّط للانتقال إلى الولايات المتحدة لتصبح شركات أميركية:**

**«تخطط الشركات لاستثمارات جديدة في الولايات المتحدة أو حتى نقل أعمالها الحالية بعيداً عن أوروبا إلى المصانع الأميركية. هذا الأسبوع، أعلنت شركة سولفاي الكيميائية متعددة الجنسيات أنها ستختار الولايات المتحدة على أوروبا لاستثمارات جديدة».**

**للاطلاع على سيناريو تراجع عدد السكان وتراجع الصناعة في أوروبا، يمكن مراجعة الهجرة الجماعية للأشخاص من لاتفيا وإستونيا وليتوانيا منذ عام 1991. البديل هو الانتقال إلى روسيا أو الصين، التي تنتج الطاقة - وكذلك الأسلحة - بكلفة أقل بكثير من الولايات المتحدة.**

**تكمن المشكلة في أن دول أوروبا لا يمكنها الانسحاب من الناتو من دون حلّ الاتحاد الأوروبي الذي يلتزم بالسياسة العسكرية لحلف الناتو، وبالتالي يستنزف ميزان المدفوعات بشكل هائل لشراء أسلحة أميركية باهظة الثمن، بالإضافة إلى ضروريات أخرى. إذا كان السؤال هو إلى متى يمكن لألمانيا وأوروبا تفضيل الولاء السياسي والعسكري للولايات المتحدة على ازدهارهما الاقتصادي وتحسين وضع التوظيف، فإن إجابة حزب الخضر هي أن «العلاج بالصدمة» سيساعد في جعل أوروبا أكثر «خضرة».**

**للوهلة الأولى يبدو هذا الأمر صحيحاً، إذ يتم إغلاق الصناعات الثقيلة. لكن يبدو أن وقود المستقبل لأوروبا هو الفحم وقَطع غاباتها.**

■ يتّبع الاحتياطي الفدرالي الأميركي سياسات تؤدي إلى نتائج داخلية وخارجية؛ داخلياً، إذا كان مصدر التضخّم هو العرض وليس الطلب، فما الغاية من رفع معدلات الفائدة، ولا سيما أن الفيدرالي الأميركي مدرك، كما ورد على لسان العديد من مسؤوليه، بأن إجراءاته ستؤدّي إلى ركود اقتصادي. فلماذا الإصرار على إجراءات كهذه رغم أنها لم تنقذ الاقتصاد الأميركي من الانزلاق أكثر نحو التضخّم؟

**- إن إلقاء اللوم في تضخم الأسعار اليوم على العمال الذين «يتقاضون أكثر من اللازم» هو ببساطة ذريعة لفرض حرب طبقية جديدة ضدّ العمال. من الواضح أن مستويات الأجور لم تدفع أسعار النفط والغاز والأسمدة والحبوب إلى الارتفاع. هذه الزيادات في الأسعار هي نتيجة للعقوبات الأميركية. لكن الادعاء المركزي للأرثوذكسية الاقتصادية النيوليبرالية اليوم هو أن جميع المشكلات ناجمة عن كون العمال جشعين للغاية، وهم يضعون مستوياتهم المعيشية فوق الوضع الأمثل للاقتصاد، وهو عبارة عن إنشاء طبقة ريعية ثرية تسيطر عليهم.**

**الهدف من تقليص الائتمان (الإقراض) هو خفض معدلات التوظيف عن طريق إحداث ركود جديد، وبالتالي تقليص الأجور وأيضاً جعل ظروف العمل أكثر قسوة، وعرقلة النقابات العمالية، وتقليص البرامج العامة المتعلقة بالإنفاق الاجتماعي. ما يحصل الآن هو تحويل الاقتصاد إلى «اقتصاد تاتشري» (نسبة إلى مارغريت تاتشر)، وكل ذلك من خلال ركوب موجة العقوبات الأميركية ضدّ روسيا والادعاء أن هذا يخلق أزمة تتطلب تفكيك البنية التحتية العامة وخصخصتها وأَمْوَلَتِها.**

■ أثار رفع معدلات الفائدة الأميركية الكثير من الأزمات حول العالم. ولم يقتصر الأمر على الدّول «النامية»، أو دول الجنوب التي ستتأثّر بارتفاع أكلاف الاستدانة، وانخفاض الاستثمار والادّخار، بل انعكس أيضاً على أوروبا (بريطانيا ضمناً)، ويظهر أن السياسات النقدية الأميركية لا تكترث بما يحصل خارج نطاق أراضي الولايات المتحدة، بينما في عام 2008 مثلاً اضطر الفيدرالي الأميركي أن يفتح خطوط ائتمان لإنقاذ دول مثل اليابان، من الانهيار الذي سببته الأزمة المالية العالمية التي نشأت أصلاً في أميركا. هل هذا النمط هو نفسه التي تفرضه أميركا اليوم من دون اكتراث لما سيحصل حول العالم ولشعبها أيضاً؟

**- إن الولايات المتحدة تهتم حقاً بما يحدث خارج الولايات المتحدة. هذا هو جوهر الإمبريالية: هي حريصة على غزو البلدان الأخرى اقتصادياً ومالياً وتقنياً، ما يجعل هذه البلدان تعتمد عليها، حتى تتمكن من فرض أسعار احتكارية وسحب فائضها الاقتصادي نحو نخبها المالية وشركاتها.**

**تهدف الديبلوماسية الأميركية الأحادية الجانب إلى ترسيخ التبعية التجارية والنقدية والعسكرية. هذه هي الطريقة التي «يهتم» بها السياسيون بما تفعله الدول الأجنبية، وهي أيضاً السبب الرئيسي خلف تدخل الولايات المتحدة كثيراً في العمليات السياسية في البلدان.**

■ بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، ظهرت ملامح تشكّل تكتلات اقتصادية بين الدول بعيداً من التكتّل الغربي، وباتت التكتلات التي نشأت سابقاً أكثر متانة بفعل الوقائع الجديدة الناتجة من هذه الحرب، مثل الاتفاقيات بين روسيا والصين، وبين روسيا والهند، وبين إيران وروسيا، وإيران والصين. حتى أن تعاطي دول «البريكس» القريبة من الغرب مع روسيا لم يعد عدائياً. تغيّر شكل العولمة الاقتصادية انطلاقاً من ذلك، ما يوحي بأن الهدف من هذه التكتّلات أن تكون ضدّ الامبراطورية الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة. لماذا لم يحدث هذا الأمر قبل الآن؟

**- تدفع العقوبات الأميركية والمواجهة العسكرية الحالية، الدول الأخرى للدفاع عن نفسها من خلال إيجاد بدائل للدولار الأميركي وبدائل للاعتماد على المورّدين الأميركيين للغذاء والطاقة والتكنولوجيا الحيوية، حتى يتمكنوا من تجنب «معاقبتهم» وإجبارهم على الامتثال لإملاءات الولايات المتحدة.**

**لم يحدث هذا «الكسر» من قبل لأنه لم يكن عاجلاً. لكن هذا الأمر أصبح واقعاً بسبب العقوبات الأميركية والتهديد بأن حرب الولايات المتحدة/الناتو ضدّ روسيا ستستمر لفترة أطول بكثير مما يحدث مع أوكرانيا. إنها في النهاية حملة ضدّ الصين، وقد قال الرئيس بايدن إن هذا الأمر سيستغرق عشرين عاماً. بالنسبة إلى الأميركيين، فإن التهديد بفقدان قدرتهم على السيطرة على السياسة الاقتصادية للدول الأخرى هو تهديد لما يعتبرونه «الحضارة» بحدّ ذاتها. إن صراع الحضارات هو بين محاولات الولايات المتحدة إنشاء نظام عالمي ريعي جديد، ونظام عالمي جديد يقوم على المكاسب والازدهار المتبادلين. وكما عبّرت روزا لوكسمبورغ عن الأمور قبل قرن من الزمان، فإن الصدام هو بين البربرية والاشتراكية.**

■ شهد العالم في العقود الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في الديون، سواء كانت ديون الأسر أو الديون السيادية، ما هي نهاية هذا الأمر؟ هل ستبقى الديون في ارتفاع لا نهائي أم أن الأمور ستصل إلى أزمة ديون عالمية؟ وإذا حدث ذلك، ما هي عواقبه على شكل النظام المالي العالمي؟

**- إن طبيعة الرياضيات الخاصة باحتساب الديون التي تحمل الفائدة، تجعل أزمات الديون أمراً لا مفر منه. كان هذا هو الحال منذ آلاف السنين. إن مسار توسع الديون أسرع من مسار توسّع الاقتصاد «الحقيقي».**

**في مرحلة ما، سيتعين إما إلغاء الديون، أو ستقع البلدان في عبء ديون القوى الدائنة، تماماً كما هو الحال في الدول الدائنة حيث ينقسم الاقتصاد بين طبقة الـ1% الدائنة وطبقة الـ99% المثقلة بالديون بشكل متزايد. أشرح هذه الديناميات في كتابي «مصير الحضارة» وكذلك في «قتل المضيف».**

**سيحتاج النظام العالمي إلى تجاوز الاعتماد على الدولار الأميركي، وتحويل الأنظمة المصرفية والائتمانية الوطنية إلى مرافق عامة. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للحكومات من خلالها التخلّص من الديون، بشكل أساسي الديون المستحقة لها، دون التحريض على حرب سياسية عنيفة ضد تحركاتها لتحرير الاقتصاد من عبء الديون.**